نحو انتقال اقتصادي نسوي عادل في المغرب ومصر:

إنهاء النموذج الاستخراجي ضرورة ملحّة

تقرير من إعداد الحركة النسوية للعدالة الاقتصادية والإيكولوجية والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

MENAFEM
الحركة النسوية للعدالة الاقتصادية الإيكولوجية و التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MenaFem Movement for Economic, Development And Ecological Justice

GREENPEACE
غرينبيس

ملخـــص تنفيـــذي

مقدمة

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين أكثر المناطق تأثراً بتغير المناخ، حيث ترتفع درجة حرارة المنطقة بالضعف مقارنة بالمعدل العالمي وتواجه ظواهر مناخية قاسية وضغطا مائيا كبيرا. وفي هذا السياق، تواجه دول شمال أفريقيا المستوردة للطاقة، مثل مصر والمغرب، تحدياً مركباً يتمثل في تحقيق أمنها الطاقي وسط اعتمادها على الوقود الأحفوري المستورد وزيادة الطلب على الطاقة.

وفي ظل هذه التحديات المترابطة، تسعى مصر والمغرب إلى الاستفادة من موقعهما الاستراتيجي جنوب البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب إمكانياتهما في الطاقة الشمسية والرياح، لتصبحا نقاطًا محورية في سعي أوروبا لتنويع مصادرها من الطاقة. لذلك، فإن جذب الاستثمارات الأوروبية في مشاريع الطاقة أمر بالغ الأهمية ليس فقط للنمو الاقتصادي والانتقال الطاقي لهذين البلدين، ولكن أيضًا لتحقيق الأمن الطاقي والأهداف المناخية لأوروبا. ومع ذلك، وعلى الرغم من الإمكانيات المتبادلة المفيدة لمثل هذا التعاون، فقد أبرز النقاد وجود تضارب بين المصالح الأوروبية والاحتياجات الوطنية.

ومن خلال دراسات مفصلة للاستثمارات الأوروبية في مصر والمغرب، تمثل قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والزراعة، يوضح التقرير بشكل نقدي كيف تكرس الاستثمارات الأوروبية في المغرب ومصر ممارسات استخراجية تعود إلى الحقبة الاستعمارية، مما يعزز الديناميات غير عادلة لموازين القوى بين الشمال العالمي والجنوب في عالم ما بعد الاستعمار. وعلى الرغم من أن هذه الاستثمارات غالبًا ما يتم وصفها بالمفيدة للطرفين أو يتم إعطاؤها لونا أخضرا، إلا أنها في الواقع تخدم الأسواق الأوروبية بشكل أساسي وتنقل الكلفة والتداعيات البيئية والاجتماعية لنمو اقتصادات أوروبا إلى الجنوب العالمي.

ويقترح التقرير نموذجًا اقتصاديًا قائمًا على الاكتفاء الذاتي والرفاهية النسوية ويعطي الأولوية للشعوب والكوكب، مسترشدا بأمثلة مجتمعية وتقليدية تركها الأسلاف من مختلف أنحاء العالم. كما يسلط الضوء على الفلسفات الاقتصادية والمبادرات الشعبية في الجنوب العالمي، مثل اقتصاد الكفاية في تايلاند و"البوين فيفير" في الإكوادور وبوليفيا، التي تجسد مبادئ اقتصاد الرفاهية الذي سيعزز ويحمي الشعوب والكوكب.

الاستخراجية والنيوكولونيالية في الجنوب العالمي

الاستخراجية في الجنوب العالمي متجذرة في الأنظمة الاستعمارية التي استخرجت وصَدَّرت الموارد الطبيعية إلى أوروبا، مما أدى إلى تعزيز التصنيع في الدول الغربية بينما تسببت في تداعيات بيئية واجتماعية واقتصادية طويلة الأمد على المناطق المستعمرة. وتظل الهياكل النيوكولونيالية مركزية في النظام العالمي، مما يكرس عدم المساواة والنهب والاستغلال في الجنوب العالمي. فبينما ينطوي الاستعمار على الهيمنة العسكرية المباشرة على الدول المستعمرة، تعتبر النيوكولونيالية استمرارا لخضوع المستعمرات السابقة من خلال المؤسسات والهياكل الاقتصادية والسياسية العالمية.

وفي سياق الانتقال الأخضر، صاغ النقاد مفهوم الاستعمار الأخضر لتسليط الضوء على استمرار علاقات النهب والتجريد الاستعمارية في عصر الطاقات المتجددة، حيث تلبي الاستثمارات الأوروبية في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والزراعة احتياجات أوروبا من الموارد وتحافظ على نمط الحياة الغربي القائم على النمو، بينما تفرض تضحيات بيئية واجتماعية على دول الجنوب العالمي. وتخلق هذه الدينامية "مناطق تضحية"، حيث يتحمل السكان المحليون تداعيات احتياجات أوروبا من الطاقة والاستهلاك مقابل منافع ضئيلة.

وفي هذا السياق من موازين القوى العالمية غير المتكافئة، يؤدي التوسع الرأسمالي في الجنوب العالمي إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية القائمة، خاصة القمع الجندري. فمع تحول العلاقات في الأسواق بفعل السياسات النيوليبرالية، يتم تفكيك المجتمعات التقليدية، كما يصبح العنف الجندري جزءًا لا يتجزأ من هذا التحول. وتعيد سياسات العولمة التي تقودها المؤسسات المالية الدولية - والتي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع، وإصلاحات الأراضي، وتقليل الوصول إلى الخدمات الأساسية - تشكيل العلاقات الاجتماعية، حيث تتحمل النساء القسط الأكبر من أعباء هذه التحولات.

المغرب ومصر، من الاستخراجية إلى الاقتصاد الأخضر

في المغرب ومصر، يعطي هذا النموذج الاستخراجي القائم على النمو الأولوية للصادرات على حساب الاحتياجات المحلية، حيث تخدم مشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة بشكل كبير الأسواق الأوروبية، بينما تدعم موارد الغاز في مصر تنويع مصادر الطاقة في أوروبا. وفي الوقت نفسه، تركز الاستثمارات الزراعية الأوروبية في كلا البلدين على المحاصيل النقدية الموجهة للتصدير، مما يحرم السكان المحليين من الموارد الأساسية للأمن الغذائي والمرونة البيئية. وتعطي هذه الحالات مثالا على توجه عالمي أوسع، حيث تستمر استثمارات الشمال العالمي في استغلال موارد الجنوب، مع تحمل دول الجنوب للتكاليف البيئية والاجتماعية لاقتصاد عالمي غير مستدام.

تاريخيًا، أجبرت المغرب ومصر، بوصفها دول ما بعد الاستعمار، إلى إعطاء الأولوية لتصدير المواد الخام والموارد الطبيعية خدمة للديون الخارجية، بسبب شروط السياسة النيوليبرالية التي فرضت من خلال برامج التقويم الهيكلي. وبدلاً من تعزيز التنويع الاقتصادي، سقطت هذه الدول في فخ الاعتماد على الموارد، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار السلع العالمية. ومع انخفاض عائدات التصدير غالبًا، استمرت الديون الخارجية في الارتفاع، مما خلق حلقة مفرغة من سداد الديون وإجراءات التقشف والتخلف. وتكرس هذه الحلقة المفرغة الاعتماد على التمويل الخارجي الذي يحول دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد أو الانتقال إلى ما بعد النماذج الاستخراجية التي أُنشئت خلال الحقبة الاستعمارية.

أمثلة دراسية

استثمارات إيني في الوقود الأحفوري في مصر، خاصةً في حقل ظهر للغاز: بينما يتم وصفها كمساهمة في أمن الطاقة، فإن المشاكل في الحقل، والتي يُقال إنها ناتجة عن محاولات إيني للاستخراج المفرط، قد صاحبتها زيادة في النفايات الضارة بيئيًا وانخفاض في الإنتاج، مما أدى إلى انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي وانعدام أمن الطاقة للمجتمعات المحلية. ويُعطي نموذج إيني الأولوية لاحتياجات الطاقة في أوروبا، مما يوضح كيف أن الاستخراج المدفوع بتحقيق الربح يزيد من المشاكل البيئية والاعتماد بدلاً من تعزيز حلول الطاقة المستدامة.

الزراعة التجارية المستهلكة للماء بشكل مكثف في شمال إفريقيا: تركز الاستثمارات الزراعية الأوروبية في شمال إفريقيا على المحاصيل النقدية الموجهة للتصدير مثل الطماطم والحمضيات، والتي تتطلب موارد مائية كبيرة. ويؤدي هذا النموذج إلى تفاقم ندرة المياه، خاصة في المناطق القروية. ومع استنزاف مخزونات المياه الجوفية بسبب الزراعة التصديرية، ما يعرض سبل العيش التقليدية والأمن الغذائي المحلي للخطر، بشكل يعكس العواقب الأوسع لإعطاء الأولوية للأسواق الأوروبية على حساب التوازن البيئي والمرونة في الجنوب العالمي.

تجسد التداعيات الاجتماعية والبيئية للاستثمارات الأوروبية في المغرب ومصر مدى الضرر الناتج عن النماذج الاقتصادية الاستخراجية في الجنوب العالمي، حيث تسود ممارسات تركز على رفع الصادرات على حساب مصالح المجتمعات المحلية:

- **تدهور البيئة واستنزاف الموارد:** تضر مشاريع النفط والغاز بالنظم البيئية وتستنزف الموارد الأساسية مثل الماء والأراضي الصالحة للزراعة، مما يعطل التنوع البيولوجي واستقرار الموارد على المدى الطويل.

- **الاتكال الاقتصادي وعدم المساواة:** يؤدي إعطاء الأولوية للصادرات على حساب الحاجيات المحلية إلى تكريس الاتكالية وتوسيع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. وتتأثر المجتمعات القروية والفئات المهمشة بشكل غير متناسب، حيث تواجه النزوح والوظائف غير المستقرة ومحدودية الولوج إلى الموارد الحيوية.

- **عدم المساواة بين الجنسين والتفكك الاجتماعي:** تزيد الممارسات الاستخراجية من عدم المساواة بين الجنسين من خلال تهميش النساء وحصرهن في وظائف منخفضة الأجر وغير آمنة وزيادة أعباء الرعاية غير المدفوعة. ويؤدي تدهور البيئة والنزوح إلى تفاقم الهشاشة الاجتماعية وسط الفئات المهمشة.

إبراز البدائل: نحو اقتصاد رفاه قائم على الكفاية

يقدم هذا التقرير نموذجًا اقتصاديًا نسويا قائمًا على الكفاية والرفاهية كبديل قابل للتطبيق عوض النموذج الاستخراجي الحالي. ويتحدى اقتصاد الكفاية والرفاهية بشكل أساسي النموذج التقليدي الذي يركز على النمو، مؤكدًا أن الاقتصاد يجب أن يخدم الناس والكوكب. وعكس النماذج التقليدية التي تنظر إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك على أنها مؤشرات تفيد تحسن مستويات المعيشة، يعترف نموذج الكفاية بأن الاستهلاك المفرط ليس ضروريًا ولا مرغوبًا فيه لتحقيق جودة الحياة.

وتماشيًا مع مبادئ منظمة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتحالف اقتصاد الرفاهية (WEAll)، يؤكد هذا النموذج النسوي على الديمقراطية التشاركية والحفاظ على الموارد، كما يعزز من الشفافية والعدالة ويوصي بالسياسات طويلة الأمد التي تركز على حماية البيئة، وهو في ذلك يعيد دعوات واردة في مناهج متكاملة - مثل النمو السلبي والاستدامة القوية- إلى خفض استهلاك الموارد والاعتراف بعدم قابلية رأس المال الطبيعي للاستبدال.

وتقوي وجهات النظر النسوية التقاطعية هذا الخطاب من خلال معالجة التحديات الفريدة التي تواجهها الفئات المهمشة، والتأكيد على الحاجة إلى أنظمة اقتصادية دامجة وإعطاء الأولوية لمعالجة القضايا المتعلقة بالخدمات الاجتماعية والمساواة الجندرية والعمل دون أجر والولوج العادل إلى الموارد. وتشمل المبادئ الأساسية للاقتصاد النسوي الاعتراف بالعمل غير المرئي وتعزيز الصحة البيئية وتوطيد التضامن والتعاون. ويؤكد هذا الإطار على الحاجة إلى الحماية من العنف في الصناعات الاستخراجية ويدعو إلى سياسات تدعم المساواة الجندرية والرعاية الصحية والعدالة الإنجابية.

يتماشى اقتصاد الرفاهية القائم على الكفاية مع القيم النسوية من خلال إعطاء الأولوية للاستدامة الاجتماعية والبيئية، مما يوفر بديلاً تحويليًا للنماذج التي تركز على النمو.

الارتكاز على النماذج المجتمعية والتقليدية والمتوارثة في السعي لتحقيق اقتصادات رفاه نسوية تضع الشعوب في المقام الأول

يتجلى هذا النهج في مشاريع الطاقة المتجددة التي تركز على المجتمع في جميع أنحاء الجنوب العالمي، حيث تساهم المشاركة المحلية في أنظمة الطاقة في تحقيق أهداف اجتماعية أوسع. وتعزز هذه المبادرات ديمقراطية الطاقة، مما يمكّن المجتمعات من إدارة الموارد بأقل أضرار بيئية.

ويسلط التقرير الضوء على أمثلة من الجنوب العالمي التي وضعت فعليا أنظمة تثبت فعالية اقتصادات الرفاهية التي تضع الناس في المقام الأول، ومن بينها:

- **اقتصاد الكفاية في تايلاند،**
- **رفاهية العيش أو "بوين فيفير" في الإكوادور وبوليفيا،**
- **نماذج الحكامة التشاركية في جنوب افريقيا وأواكساكا،**
- **استراتيجية التدبير المشترك في كمبوديا والفيتنام.**

ولتعزيز اقتصاد قائم على الكفاية، من الضروري الاستفادة من التقاليد المحلية والنماذج المجتمعية التي تركز على الاستدامة والاكتفاء الذاتي والعدالة، وهذا يتطلب دمج التقاليد المحلية في الحكامة التشاركية والتعاونيات، مما سيعزز المشاركة المجتمعية والملكية والدعم المتبادل.

وينطوي التقرير على أمثلة من قبيل:

- **المجلس** باعتباره مكان تجمع تقليدي في الثقافات العربية يهدف إلى تسهيل الحوار المجتمعي والحفاظ على التراث الثقافي من خلال تبادل المعرفة التقليدي،

- **التعاونيات** تعزز الملكية المحلية والإدارة العادلة للموارد، كما يتضح من تجارب تعاونيات زيت الأركان في المغرب من حيث تمكين النساء والحفاظ على البيئة. وفي مصر، ساهمت التعاونيات في مجال النقل إلى تحسسن الولوج والرفع من المرونة الاقتصادية،

- **الجمعية**، أو جمعيات القروض والادخار الدوارة (ROSCAs)، والتي تعمل كنظم مالية غير رسمية، تعزز المرونة المالية والثقة المجتمعية،

- **المعرفة التقليدية للمجتمعات الأصلية** والتي تعزز الممارسات التي تدعم التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية المحلية، كما هو الحال في مبادرة السيناوية في مصر.

توصيات لتعزيز اقتصاد قائم على الكفاية والرفاهية

على المستوى الوطني:

١. دعم الممارسات المستدامة والأمن الغذائي المحلي من خلال دعم مشاريع الطاقة المتجددة و إعمال تقنيات الزراعة المستدامة.

٢. تشجيع الملكية المحلية والحكامة التشاركية من خلال إنشاء صناديق أراضي المجتمع (CLTs) وضمان إدارة الموارد التشاركية والعدالة الجندرية في حكامة الموارد.

٣. بناء قدرات المجتمعات المحلية من خلال برامج التعليم والتدريب وتعزيز المعرفة القانونية والمالية.

٤. تعزيز الشفافية والمساءلة في الاستثمارات من خلال إنشاء أطر تنظيمية وقوانين الإفصاح العام ولجان رقابة مستقلة.

٥. مواءمة النماذج الاقتصادية مع القيم والتاريخ والتقاليد المحلية من خلال اعتماد نماذج الحكامة التقليدية مثل المجلس والتعاونيات.

على المستوى الدولي:

١. إصلاح الهيكل المالي العالمي لتحقيق انتقال عادل من خلال إلغاء الديون والرسوم غير العادلة ووقف تمويل الوقود الأحفوري، واعتماد الضرائب التصاعدية وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة.

٢. إصلاح اتفاقيات التجارة والقروض لتفكيك الأطر الاستعمارية الجديدة، بما في ذلك إلغاء اتفاقيات التجارة غير العادلة والابتعاد عن التدابير التقشفية.

٣. وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي لضمان معايير ضريبية عادلة.

٤. إنهاء الممارسات الاستعمارية الجديدة والاستخراجية ودعم الكفاية وتقرير المصير المحلي.

٥. تحقيق انتقال عادل نحو الطاقة المتجددة ودعم مبادرات النجاعة الطاقية بتمويل عادل.

٦. ضمان حكامة المجتمع بشأن الاستثمارات الأجنبية في الجنوب العالمي، من خلال تقييمات شاملة للأثر البيئي والاجتماعي تتماشى مع النهج الذي تطوره المجتمعات المحلية، وإجراء مشاورات مجتمعية ملزمة وعمليات مراقبة.

خاتمة

يدعو هذا التقرير إلى إعادة النظر في الاستثمارات الأوروبية في المغرب ومصر، وإيجاد بدائل للديناميات الاستخراجية التي توجه الشراكات بين الشمال العالمي والجنوب العالمي. فمن خلال إعطاء الأولوية للكفاية والعدالة الاجتماعية وتمكين المجتمعات المحلية، يمكن للمغرب ومصر ضمان مستقبل اقتصادي مرن يحترم البيئة ويخدم رفاهية المجتمع. ويجب أن يتحول دور أوروبا من الاستخراج الاستغلالي للموارد إلى تعزيز شراكات حقيقية والاعتراف بدول الجنوب العالمي كأطراف متساوية في بناء اقتصاد عالمي مستدام وعادل.

١. مقدمة

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إحدى أكثر المناطق تأثرا بالتغير المناخي، حيث تعرف تسارعا في الاحتباس الحراري يقدر بضعف المعدل العالمي[١] كما تواجه ظواهر مناخية قاسية وضغوطا مائيا كبيرا. وفي هذا السياق، تواجه دول شمال أفريقيا المستوردة للطاقة، مثل مصر والمغرب، تحدياً مركباً يتمثل في تحقيق أمنها الطاقي وسط اعتمادها على الوقود الأحفوري المستورد وزيادة الطلب على الطاقة.

وفي ظل هذه التحديات المترابطة، تحاول كل من مصر والمغرب الاستفادة من مواقعهما الاستراتيجية جنوب البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب إمكانياتهما في الطاقة الشمسية والرياح، ليصبحا نقاطاً محورية في الاستراتيجية الأوروبية الساعية لتنويع مصادر الطاقة. وبالتالي، يصبح تأمين الاستثمارات الأوروبية في مشاريع الطاقة أمراً حيوياً، ليس فقط لدعم النمو الاقتصادي والانتقال الطاقي لهاتين الدولتين، بل أيضاً لتحقيق أمن الطاقة الأوروبي والأهداف المناخية. ومع ذلك، وعلى الرغم من الفوائد المتبادلة المحتملة لمثل هذا التعاون، فقد أشار النقاد إلى وجود تضارب بين المصالح الأوروبية والاحتياجات الوطنية. وتؤكد هذه المخاوف على أهمية القيام بتقييم نقدي لحجم ونطاق وتأثير الاستثمارات الأوروبية على سعي مصر والمغرب لتحقيق انتقال عادل ومنصف.

ويقدم هذا التقرير تحليلاً مفصلاً للاستثمارات الأوروبية في قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والزراعة في كل من مصر والمغرب، حيث يدرس نطاق وطبيعة هذه الاستثمارات، مع تقييم آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في البلدان المضيفة. كما يستعرض التقرير رؤى حول الطرق التي تعزز بها الاستثمارات الحالية العلاقات النيوكولونيالية من خلال ممارسات استخراجية للمواد الخام والموارد من الجنوب العالمي إلى الشمال العالمي، مع قيمة مضافة ضئيلة لاقتصادات الجنوب العالمي. وفي قطاع الزراعة، غالبًا ما تضطر دول الجنوب العالمي إلى الموافقة على هذه العلاقة الاستخراجية بسبب ثقل خدمة الديون وحاجتها إلى دفع فواتير استيراد الغذاء العالية بالدولار الأمريكي عادة، الأمر الذي يزيد من صادرات المحاصيل النقدية لتوليد العملات الأجنبية بدلاً من الانتقال نحو زراعة المحاصيل الأساسية للاستهلاك المحلي أو تنويع زراعاتها. وهذا بدوره يعمق من اعتمادها على واردات الغذاء الأساسية على المدى الطويل.

---

[١] جرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (2022). ترتفع درجة حرارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل يقارب ضعف المعدل العالمي.

وفي سياق الانتقال الطاقي، يُنظر إلى الجنوب العالمي كمركز للموارد التي يستغلها الشمال العالمي، حيث يعطي سعي الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاقتصاد الأخضر - عن طريق إيجاد مصادر طاقة خضراء في شمال إفريقيا- مثالا رئيسيا على ما تقوم به دول الشمال العالمي للسيطرة على سلاسل القيمة والتكنولوجيا، في حين تصدر الكلفة والتداعيات الاجتماعية والبيئية إلى دول الجنوب، خاصة في إفريقيا. ففي كل من مصر والمغرب، يصطدم التحمس للاستثمارات في الطاقة المتجددة بالطبيعة الاستخراجية لمعظم هذه الاستثمارات والآثار الضارة على السكان المحليين، حيث تبدو مشاريع الهيدروجين الأخضر الكبيرة واستثمارات الطاقة المتجددة واعدة للوهلة الأولى، إلا أنها لا تستطيع إخفاء الأنماط الاستخراجية للموارد والاستهلاك التي تعتمدها. ويكشف هذا المنظور النقدي على أن هذه الاستثمارات من شأنها استقطاب العملات الأجنبية، إلا أنها تكرس الهياكل الاقتصادية غير العادلة والاتكالية التي تقوض استدامة هذه الاستثمارات. ويكمن المشكل الحقيقي في التضارب بين وعود الاستثمارات الخضراء وواقع الممارسات الاستخراجية التي تستمر في تشكيل المشهد الاقتصادي في كل من مصر والمغرب.

إن الانتقال العالمي للطاقة من خلال الكفاءة والفعالية والانتقال إلى إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠٪ أمر ضروري للحد من الانبعاثات المتزايدة ومنع ارتفاع حرارة الكوكب، إلا أن هذا الانتقال يجب أن يكون بنيويا وعادلاً أيضًا. ففي الممارسة العملية، تحقيق هذا الهدف رهين بتركيز الشمال العالمي بشكل أساسي على خفض الطلب وتقليص الاستهلاك وبناء قدرات الطاقة المتجددة محليًا قبل النظر إلى الخارج. وفي الجنوب العالمي، يجب أن تركز القدرة الإنتاجية الجديدة للطاقة المتجددة على تلبية الاحتياجات المحلية أولا بدلاً من إعطاء الأولوية لتصدير الطاقة المتجددة إلى الشمال العالمي، ويجب أن تأخذ المشاريع في عين الاعتبار التداعايت الاجتماعية والبيئية والجندرية على المجتمعات المحلية، كما يجب على دول الجنوب العالمي أيضًا رفض النهج النيوكولونيالي الذي يكرس الاعتماد على الشمال العالمي والنماذج الاستعمارية لحكامة الموارد. وتجدر الإشارة كذلك إلى ضرورة القطع مع المشاريع الضخمة "الخضراء" التي تخدم مصالح الدول الأوروبية والشركات متعددة الجنسيات والنخب المحلية فقط. كما يجب إعطاء الأولوية للمشاريع التي تخدم مصالح المجتمعات المحلية وتخدم الانتقال العادل على المستوى المحلي.

ولتجاوز هذا الخلل، تقترح التقرير نماذج اقتصادية قائمة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والرفاهية كإطار نسوي بديل لإنهاء هذا النموذج الاقتصادي الاستخراجي. كما يسلط هذا التقرير الضوء على أمثلة ناجحة للبدائل الموجودة بشكل رئيسي في الجنوب العالمي، ويوضح كيفية الاستفادة من الممارسات التقليدية المحلية لتحقيق اقتصاد الرفاهية مع اقتراح توصيات سياسية لتحقيق انتقال عادل فعليا.

٢. الاستخراجية والطبيعة الاستعمارية الجديدة للاستثمارات الأوروبية في الجنوب العالمي

ديناميات السلطة الاستعمارية الجديدة

تؤكد الأدبيات النقدية على الدور المحوري للعبودية والاستعمار في تشكيل الرأسمالية الصناعية في إنجلترا وأمريكا في القرن الثامن عشر، حيث عزز نظام الطاقة الحالي القائم على الوقود الأحفوري، المتجذر في الإمبريالية، الهيمنة المعرفية والمادية للغرب على الدول الاستعمارية من خلال استخراج الموارد الطبيعية واستمرار العلاقات التجارية غير المتكافئة والفوارق التنموية. وتكشف الدراسات النقدية للتاريخ الاستعماري والعنصري لنظام الطاقة القائم على الوقود الأحفوري عن الهيمنة الاستعمارية والممارسات الاستخراجية التي ساهمت بشكل كبير في تنامي ثروة الدول الغربية الصناعية على حساب الجنوب العالمي.(٢) فقد اقتبس مفهوم "الاستخراجية" من فكرة " extractivismo"(٣) في أمريكا اللاتينية وتم استعماله كمنظور نقدي لدراسة الكيفية التي يتم بها استخراج وتصدير الموارد الطبيعية من دول الجنوب العالمي، في إطار عملية تعطي الأولوية للربح الاقتصادي الكلي قصير الأجل مما يؤدي إلى تدهور بيئي ونزوح اجتماعي، وعدم مساواة اقتصادية(٤).

---

(٢) انظر على سبيل المثال: Andreucci, D., & Zografos, C. (2022). بين التحسين والتضحية: التمييز والبيئة (الحيوية) السياسية لتغير المناخ. الجغرافيا السياسية، 92، 102512 https://doi.org/10.1016/j.polgeo.2021.102512; Galeano, E. H. (1997). عروق أمريكا اللاتينية المفتوحة: خمسة قرون من نهب قارة. مطبعة جامعة نيويورك: Lennon, M. (2017). فك استعمار الطاقة: حياة السود مهمة والخبرة التقنية العلمية في ظل التحولات الشمسية. أبحاث الطاقة والعلوم الاجتماعية، 30، 18–27. https://doi.org/10.1016/j.erss.2017.06.002; McGee, J. A., & Greiner, P. T. (6 ,2020 مايو). العدالة العرقية هي عدالة مناخية: الرأسمالية العرقية واقتصاد الوقود الأحفوري. معهد هامبتون. https://www.hamptonthink.org/read/racial-justice-is-climate-justice-racial-capitalism-and-the-fossil-economy; Newell, P. (2021). العرق وسياسة انتقالات الطاقة. أبحاث الطاقة والعلوم الاجتماعية، 71، 101839. https://doi.org/10.1016/j.erss.2020.101839; Verhoeven, H. (2014). حدائق عدن أم قلوب الظلام؟ جينيالوجيا الخطابات حول انعدام الأمن البيئي وحروب المناخ في أفريقيا. الجغرافيا السياسية، 19(4)، 784–805. https://doi.org/10.1080/14650045.2014.896794; Wretched of the Earth. (3 ,2019 مايو). رسالة مفتوحة إلى تمرد الانقراض. الفلفل الأحمر. https://rpdev2023.redpepper.org.uk/economics-unions-work/alternative-economies/open-letter-to-extinction-rebellion/

(٣) غودیناس، إدواردو. 2021. الاستخراجية: السياسة والاقتصاد والبيئة. نوفا سكوشا، كندا: دار نشر فيرنود.

(٤) انظر على سبيل المثال: Chagnon, C. W., Durante, F., Gills, B. K., Hagolani-Albov, S. E., Hokkanen, S., Kangasluoma, S. M. J., Vuola, M. P. S. (2022). من الاستخراجية إلى الاستخراجية العالمية: تطور مفهوم تنظيمي. مجلة دراسات الفلاحين، 49(4)، 760–792. https://doi.org/10.1080/03066150.2022.2069015

في عالم اليوم، الذي يسمى عالم ما بعد الاستعمار رغم أنه لم يتخلص من الاستعمار بعد، تستمر المؤسسات الاستخراجية من الحقبة الاستعمارية في تعميق التخلف من خلال تكريس عدم المساواة السياسية والاقتصادية والانقسام المجتمعي وضعف حقوق الملكية في الدول ما بعد الاستعمارية.(٥) وقد رسخت هذه المؤسسات عدم مساواة صارخة على المستوى الإقليمي والدولي داخل النظام العالمي، مما أدى إلى تقييد الدول في سلاسل إنتاج واستهلاك غير متكافئة. وتظل الاستخراجية، كوسيلة ريعية لمراكمة الثروة متجذرة في استعمار الأمريكتين وأفريقيا وآسيا وآلية للنهب الاستعماري والاستعماري الجديد.(٦) وقد تخصص هذا النمط، الذي تحركه مصالح الدول الصناعية الغنية، في استخراج وإنتاج المواد الخام الموجهة نحو التصدير منذ فترة طويلة، مع فوائد ضئيلة في دول الجنوب، حيث يتم تصدير الموارد المستخرجة على حساب الاحتياجات المحلية.(٧) إن هيمنة الشركات متعددة الجنسيات في هذا النمط الاستخراجي يزيد من تفاقم الوضع من خلال الإمعان في الإخلال بميزان القوى بين الشمال والجنوب،(٨) مما يؤدي غالبًا إلى نزع الطابع الوطني عن الاقتصادات التي تتعرض للاستغلال من خلال خصخصة الصناعات الرئيسية وبيعها للشركات متعددة الجنسيات.

وتظل البنيات الاستعمارية الجديدة مركزية في النظام العالمي للتراكم، مما يكرس عدم المساواة والتجريد من الملكية والاستغلال في الجنوب العالمي. فبينما يشمل الاستعمار الهيمنة العسكرية المباشرة على الدول المستعمرة، يمثل النموذج الاستعماري الجديد استمرارًا لخضوع المستعمرات السابقة من خلال المؤسسات والهياكل الاقتصادية والسياسية العالمية. وتسهل هذه البنى، المتجذرة بعمق في التاريخ الاستعماري، الجرائم التي ترتكبها الدول والشركات التي تكرس العنف والتدمير البيئي. وقد أبرزت الأصوات النقدية الطرق التي تخفي بها السرديات التنموية السائدة التي تصف الجنوب العالمي بالتخلف والحاجة إلى التحديث الرأسمالي، وتكرس الاستغلال المنهجي المتأصل في العنصرية المنظمة من قبل الدولة والعنف الجندري، وديناميات القوة(٩) بين الدولة والشركات. ويتم إعادة صياغة هيمنة رأس المال من خلال هياكل القوى الاستعمارية الجديدة، المتشابكة مع استراتيجيات الدولة والشركات التي تعطي الأولوية للتراكم على حساب العدالة الاجتماعية والبيئية(١٠).

(٥) والتر رودني، كيف خربت أوروبا أفريقيا (ناشرو شرق أفريقيا، 1972)؛ دارون عاصم أوغلو، سيمون جونسون، وجيمس روبنسون، "الأصول الاستعمارية للتنمية المقارنة: تحقيق تجريبي" (كامبريدج، ماساتشوستس: المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، يونيو 2000)، http://dx.doi.org/10.3386/w7771؛ ستانلي إنجرمان وكينيث سوكولوف، "نهايات العوامل: المؤسسات، ومسارات النمو المختلفة بين اقتصادات العالم الجديد: وجهة نظر من مؤرخي الاقتصاد في الولايات المتحدة" (كامبريدج، ماساتشوستس: المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ديسمبر 1994)، http://dx.doi.org/10.3386/h0066.

(٦) ألبرتو أكوستا، "الاستخراجية والاستخراجية الجديدة: وجهان لنفس اللعنة"، في ما بعد التنمية: رؤى بديلة من أمريكا اللاتينية، تحرير مريم لانغ ودنيا مقراني (معهد عبر الوطني / مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2013).

(٧) نفسه

(٨) نفسه

(٩) إسكوبار، أرتورو. مواجهة التنمية: صنع وتفكيك العالم الثالث. طبعة الطالب. مطبعة جامعة برينستون، 1995. JSTOR. http://www.jstor.org/stable/j.ctt7rtgw.

(١٠) بابلو تشيوكيني وجو جرينر، "رسم آلام الاستعمار الجديد: توضيح نقدي لعلم الجريمة الجنوبي"، المجلة البريطانية لعلم الجريمة 61، العدد 6 (17 مايو 2021): 1612-1629، https://doi.org/10.1093/bjc/azab041

ويستمر الإرث التاريخي للاقتصادات الاستعمارية الاستخراجية في التأثير على الهياكل الاقتصادية وتعميق عدم المساواة، خاصة في إفريقيا، حيث خلقت مناطق المحاصيل النقدية في جميع أنحاء القارة مستويات متزايدة من الثروة، ومع ذلك لم تؤد هذه الثروة إلى تحسن الوضع الاقتصادي أو نمو اقتصادي مستدام.(١١) وعلى عكس من ذلك، رفعت الاقتصادات القائمة على المواد الأساسية في الولايات المتحدة وكندا من النمو الاقتصادي الأفقي، الذي يركز على المشاريع التي تتطلب يد عاملة كبيرة من الطبقات العاملة المتوسطة. وفي إفريقيا بقي الإنتاج الزراعي التجاري شبيه إلى حد كبير باقتصادات الجيوب في أمريكا اللاتينية،(١٢) باعتبارها نماذج اقتصادية مهيكلة لخدمة الأسواق الأوروبية، مع القليل من الاهتمام بتطوير الروابط الإنتاجية المحلية أو تعزيز النمو الاقتصادي المحلي.

تفاقم المفارقات القائمة

يعتبر تفاقم عدم المساواة القائمة قضية أساسية في سياق التوسع الرأسمالي الذي يستهدف النمو، خاصة في الجنوب العالمي، حيث غالبًا ما تعزز تحولات العلاقات المالية وتعمق التراتبية الاجتماعية.

فسياسات العولمة، التي تقودها مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أضعفت الاقتصادات المحلية في إفريقيا. كما أدت زيادة أسعار السلع الأساسية وضعف الولوج إلى الخدمات الأساسية والإصلاحات الزراعية العدوانية إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية(١٣) مما قاد إلى زيادة العنف ضد النساء، كمظهر من مظاهر تدهور ثقافي أوسع تعاني منه النساء وكبار السن(١٤). وتعد هذه الأعمال العنيفة أعراضا لتنامي العلاقات الاجتماعية المدفوعة بالملكية التي تعطي الأولوية للمصالح المالية على حساب رفاه المجتمع.

يعد العنف القائم على النوع الاجتماعي مثالًا صارخًا على كيفية ارتباط النمو الرأسمالي بأشكال جديدة من القمع، خاصة ضد النساء. ففي العديد من الحالات، لا تعد هذه الأشكال من العنف مجرد آثار متبقية من الممارسات الثقافية السابقة، بل هي خصائص ناشئة عن الاقتصاد السياسي المتطور في إطار الرأسمالية في جميع أنحاء العالم. ومع توسع الرأسمالية وتأسيسها لعلاقات السوق النيوليبرالية في البلدان النامية، فإنها غالبا تقوم بترسيخ الهياكل التراتبية غير المتكافئة من منظور جندري. ويؤدي تسليع الموارد والعمالة إلى تحويل العلاقات الاجتماعية، وإلغاء الطابع الاجتماعي للمجتمعات التقليدية وتحويل كل جانب من جوانب الحياة إلى سلعة.(١٥) وفي هذه العملية، لا يعد العنف الجندري أمرا هامشيا بل قضية محورية، بالنظر إلى أنه ينبع من إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية الجندرية(١٦). ولايجب اعتبار هذا العنف أمرا ثانويًا، بل هو جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي الجديد المدفوع بمصالح رأس المال.

(١١) نيكولاس فان دي وال وآخرون، "الاقتصادات الاستعمارية الاستخراجية وإرث عدم المساواة المجالية: أدلة من أفريقيا". CEPR، 6 ديسمبر 2020. https://cepr.org/voxeu/columns/extractive-colonial-economies-and-legacies-spatial-inequality-evidence-africa.

(١٢) نفسه

(١٣) نفسه

(١٤) نفسه

(١٥) بابلو تشيوكيني وجو جرينر، "رسم آلام الاستعمار الجديد: توضيح نقدي لعلم الجريمة الجنوبي". المجلة البريطانية لعلم الجريمة 61، العدد 6 (17 مايو 2021): 1612-1629، https://doi.org/10.1093/bjc/azab041.

(١٦) نفسه

وفي هذا الصدد، يأتي تأنيث القوى العاملة العالمية كنتيجة أخرى للتوسع الرأسمالي في ارتباط وثيق بزيادة العنف الجندري.(١٧) ومع تزايد عدد النساء اللاتي يصبحن القوة العاملة الأساسية في الوظائف ذات الأجور المنخفضة والاستغلالية، تزداد قابليتهن للتعرض لمختلفة أشكال العنف من الخضوع والقمع. على سبيل المثال، فإن غالبية النساء العاملات في الزراعة في كل من مصر والمغرب هن عاملات غير مدفوعات الأجر، حيث تعمل ٤٩,٣٪ من النساء العاملات في الزراعة في مصر في مزارع مملوكة للأسر في عام ٢٠٢٢.(١٨) وبشكل مماثل، يمثل العمل غير المدفوع للنساء القرويات في المغرب نسبة ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.(١٩) ولا تحصل النساء العاملات بدون الأجر في مجال الزراعة على حماية اجتماعية، بينما يقمن بأداء المزيد من العمل غير المدفوع بالإضافة إلى واجباتهن في الرعاية. ويصبح العنف القائم على النوع الاجتماعي آلية يتم من خلالها الحفاظ على أشكال جديدة من الإنتاج، مما يدمج هذه الممارسات في المنطق الرأسمالي العالمي لإنتاج القيمة. وبهذا المعنى، يشكل الجندر عنصرًا أساسيًا في نظام الإنتاج والنمو الديمغرافي،(٢٠) حيث إن النظام غير المتكافئ للإنتاج متجذر بعمق في النوع الاجتماعي، مع تحمل النساء بشكل غير متناسب وطأة الاستغلال والقمع.

ويزيد الإرث الاستعماري في تعميق هذه الفوارق، خاصة في إفريقيا، حيث خلق الاقتصاد الاستعماري حلقة مفرغة من المؤسسات الهشة والتفاوتات المجالية.(٢١) وقد تكون الاستثمارات الاستعمارية في البنية التحتية ومعالجة المنتجات الزراعية قد أنتجت بعض الآثار طويلة الأمد التي يتم وصفها بالإيجابية، مثل التمدن والتكتل الاقتصادي.(٢٢) ومع ذلك، كانت هذه الفوائد موزعة بشكل غير متساوٍ، غالبًا على حساب المناطق الهامشية، التي تظل في حالة أسوأ مما كانت عليه قبل الاستعمار(٢٣). فالاقتصاد الاستخراجي الاستعماري، الذي يتميز بمخططات استغلالية مثل مزارع المطاط في الكونغو البلجيكية، تسبب في أضرار دائمة للاقتصادات المحلية والبنيات الاجتماعية(٢٤).

(١٧) نفسه
(١٨) "الجندر، المياه والزراعة" (منظمة الأغذية والزراعة، 22 يوليو 2022).
https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/a22a1cc5-56be-42ae-8650-fc4a3535a8d1/content
(١٩) يُتو أيت خلو وبهيجة نالي، "العبء المزدوج للنساء المغربيات في المناطق الريفية: العمل المنزلي والعمل الزراعي الأسري الهش"، في ISI، تم الوصول إليه في 8 سبتمبر 2024، https://www.isi-next.org/abstracts/submission/632/view/.
(٢٠) ماريا ميس، "الأبوية والتراكم على نطاق عالمي: النساء في تقسيم العمل الدولي" (دار بلومزبري للنشر، 2014)؛ نانسي فريزر وراحيل ياجي، "الرأسمالية: محادثة في النظرية النقدية" (كتب فيرسو، 2023).
(٢١) نيكولاس فان دي وال وآخرون، "الاقتصادات الاستعمارية الاستخراجية وإرث التفاوت المكاني: أدلة من إفريقيا"، CEPR، 6 ديسمبر 2020، https://cepr.org/voxeu/columns/extractive-colonial-economies-and-legacies-spatial-inequality-evidence-africa
(٢٢) نفسه
(٢٣) نفسه
(٢٤) نفسه

نظام الطاقة العالمي: من الاستخراجية إلى الاستعمار الأخضر

شهدت التجارة العالمية في الموارد الطبيعية زيادة كبيرة، حيث ارتفعت قيمتها ستة أضعاف من ٦٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٣,٧ تريليون دولار في عام ٢٠٠٨.(٢٥) وعلى الرغم من ذلك، غالبًا ما سعت الحكومات في البلدان الغنية بالموارد لجمع مستويات مناسبة من الإيرادات بسبب أنظمة الضرائب الضعيفة أو التراجعية، وأعباء الديون غير المستدامة، والتدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك الفساد والتهرب الضريبي.(٢٦) وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب الاعتماد المفرط على الإيرادات من الصناعات الاستخراجية، مما أعاق الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات وجعلها عرضة للصدمات الاقتصادية وتقلبات الأسعار.(٢٧)

علاوة على ذلك، فقد استفادت الشركات المتعددة الجنسيات والحكومات الوطنية في الشمال العالمي بشكل غير متناسب من المكاسب الاقتصادية للصناعات الاستخراجية، بينما تترك الأعباء البيئية والاجتماعية للمجتمعات المحلية.(٢٨) وتشمل هذه الأعباء النزوح وضعف سبل العيش والصراعات.(٢٩) علاوة على ذلك، غالبًا ما تتضاعف الأرباح المتولدة على طول سلاسل انتاج السيارات الكهربائية وتوربينات الرياح والألواح الشمسية، والتي تقع غالبًا في الشمال العالمي.(٣١) ومع ذلك، يظل الولوج إلى هذه التقنيات غير متكافئ بشكل كبير، وغالبًا ما تُحرم المجتمعات التي تعاني من تبعات الاستخراج من الفوائد التي يمكن أن تجلبها هذه التقنيات(٣١).

وفي الصناعات التي يهيمن عليها الرجال مثل التعدين واستخراج النفط، تشكل النساء أقلية من القوى العاملة ومع ذلك يتعرضن بشكل أكبر للمخاطر البيئية والاقتصادية، حيث يواجهن العبء الأكبر من الآثار السلبية، مثل إعادة التوطين القسري وفقدان الولوج إلى الأراضي وضعف التمويل والتلوث البيئي، مما يزيد من صعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية. ويتفاقم تهميش النساء في هذه الصناعات وسط زيادة العنف الجندري. وتبرز هذه القضايا بشكل خاص في قطاعات التعدين الحرفي والقطاع غير المهيكل، حيث تعمل ملايين النساء والأطفال في ظروف خطرة، غالبًا على حساب تعليمهم ورفاهيتهم. وينعكس هذا أيضًا في انعدام المساواة الجندرية خلال وضع سياسات الطاقة، إذ يؤدي نقص تمثيلية النساء في صياغة السياسات إلى مزيد من تهميشهن النساء في قطاع الصناعة(٣٢).

---

(٢٥) المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة (EOSG)، "تحويل الصناعات الاستخراجية من أجل التنمية المستدامة"، مكتبة الأمم المتحدة الرقمية، 16 يونيو 2021، https://www.un-ilibrary.org/content/papers/10.18356/27082245-22

(٢٦) نفسه

(٢٧) نفسه

(٢٨) ألبرتو أكوستا، "الاستخراجية والاستخراجية الجديدة: وجهان لنفس اللعنة"، في "ما بعد التنمية: رؤى بديلة من أمريكا اللاتينية"، تحرير مريم لانغ ودنيا مقراني (معهد عبر الوطني / مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2013).

(٢٩) سيارن أوفيرتشالا، "الشعوب الأصلية والتعدين: منظور عالمي" (دار نشر جامعة أكسفورد، 2023)؛ س. سوير واي. غوميز، "سياسة استخراج الموارد: الشعوب الأصلية والشركات متعددة الجنسيات والدولة" (دار نشر سبرينغر، 2012).

(٣٠) جوشوا ماتانزيما وجوليا لوغينوفا، "المخاطر الاجتماعية والثقافية لاستخراج الموارد من أجل الانتقال إلى الطاقة منخفضة الكربون: أدلة من الجنوب العالمي"، مجلة الصناعات الاستخراجية والمجتمع 18 (يونيو 2024): 101478، https://doi.org/10.1016/j.exis.2024.101478.

(٣١) ثيا ريوفرانكوس، "من الحالات إلى المواقع: دراسة العمليات العالمية في السياسة المقارنة"، في "إعادة التفكير في المقارنة: أساليب مبتكرة للتحقيق السياسي النوعي"، تحرير إريكا س. سيمونز ونيكولاس راش سميث (دار نشر جامعة كامبريدج، 2021)، 126-، http://dx.doi.org/10.1017/9781108966009.006.

(٣٢) "الجندر"، اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UNECE)، تم فتحه في 25 سبتمبر 2024، https://unece.org/sustainable-energy/sustainable-resource-management/gender

وقد تشكل نوع جديد من الاستخراجية أو "الاستعمار الأخضر" بسبب الاستثمار في الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة. ويشير مفهوم الاستعمار الأخضر إلى استمرار العلاقات الاستعمارية من النهب والتجريد في عصر الطاقات المتجددة، ويبرز كيف يتم الحفاظ على نفس أنماط الإنتاج والاستهلاك العالمية التي تتطلب استعمالا مكثفا للطاقة، مع نقل التكاليف الاجتماعية والبيئية إلى البلدان والمجتمعات المهمشة.(٣٣) وفي هذا السياق، تركزت الانتقادات على وقع هذه الاستثمارات التي غالبا ما توصف بالمفيدة لأوروبا والدول المصدرة في الجنوب العالمي، في حين أنها غالباً ما تفاقم التفاوتات القائمة.(٣٤) فعلى سبيل المثال، تم انتقاد مشاريع الهيدروجين الأخضر في شمال إفريقيا لأنها تعطي الأولوية لاحتياجات الأسواق الأوروبية على حساب السكان المحليين، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد المائية وتفاوتات في الوصول إلى الطاقة. وهذا النهج الاستعماري الجديد ينظر إلى موارد الطاقة والماء في شمال إفريقيا كسلع للتصدير، دون اعتبار للاحتياجات الأساسية للسكان المحليين أو حماية النظم البيئية الهشة(٣٥).

بعبارة أخرى، في سياق الانتقال الطاقي الحالي، يتم وضع الجنوب العالمي كمركز للموارد لصالح الشمال العالمي. ويُعطي سعي الاتحاد الأوروبي نحو اقتصاد الهيدروجين الأخضر مثالاً رئيسياً على كيفية محاولة الشمال العالمي بسط هيمنته على سلاسل الانتاج والتكنولوجيا، مع نقل التكاليف الاجتماعية والبيئية إلى بلدان الجنوب، خاصة في إفريقيا.(٣٦) ويمكن فهم هذه الظاهرة كشكل جديد من الإمبريالية الطاقية، حيث تُستخدم إفريقيا كبطارية لتلبية احتياجات أوروبا، في استمرارية لحلقة مفرغة من التبعية والاستغلال(٣٧).

---

(٣٣) حمزة حمّوشين، "الانتقال الطاقي في شمال إفريقيا: استعمار جديد مرة أخرى!"، في تفكيك الاستعمار الأخضر: العدالة الطاقية والمناخية في المنطقة العربية، تحرير حمزة حمّوشين وكاتي ساندويل (دار بلوتو للنشر (المملكة المتحدة)، 2023)، الصفحات 29-48.
https://www.plutobooks.com/9780745349213/dismantling-green-colonialism

(٣٤) لوكا مانيس، "فكرة الهيدروجين، حل استعماري جديد زائف"، ReCommon. 22 فبراير 2024.
https://www.recommon.org/en/hydrogen-idea-false-neo-colonial-solution/

(٣٥) صابر عمار، "مقاومة الاستعمار الأخضر الجديد"، The Elephant. 22 غشت 2024.
https://www.theelephant.info/analysis/2024/08/22/resisting-the-new-green-colonialism/.

(٣٦) نفسه

(٣٧) نفسه

في هذا الصدد، يبرز مفهوم "مناطق التضحية" الذي يوضح كيف يتم تخصيص مناطق معينة، عادة في الجنوب العالمي، للتدمير البيئي والتشريد الاجتماعي دعما لأنماط الاستهلاك في الشمال العالمي(٣٨). وتتميز هذه المناطق بتدهور بيئي شديد وفقر واضطرابات اجتماعية، حيث يُجبر السكان المحليين على تحمل تكاليف نظام اقتصادي عالمي يفضل الربح على مصالح الشعوب والكوكب. إن إنشاء مناطق خاصة بالتضحية هو نتيجة مباشرة لمنطق الاستخراجية الذي يدعم النظام الرأسمالي العالمي، والذي يعتبر الطبيعة وحياة البشر كموارد قابلة للاستغلال لتحقيق مكاسب اقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن مناطق التضحية ليست محصورة في دول ما بعد الاستعمار في الجنوب العالمي، بل تتجلى في دول الشمال كذلك من خلال تتفاقم الفوارق العرقية والجندرية والاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، واجهت المجتمعات الملونة في الشمال العالمي أكثر من غيرها تداعيات غير متناسب جراء إنتاج الطاقة على نطاق صناعي(٣٩). ويتعرض الأشخاص الملونين للاستبعاد في الولايات المتحدة بشكل منهجي من المبادرات التي توفر الطاقة؛ نظراً لأن الأمريكيين السود أكثر عرضة لأن يكونوا مستأجرين بدلاً من مالكي المنازل، فإنهم غالباً ما يكونون غير قادرين على تنفيذ تدابير الاقتصاد في الطاقة مثل العزل أو أنظمة التدفئة والتبريد(٤٠) الموفرة للطاقة، مما يزيد من تهميشهم الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاريع التعدين وطاقة الرياح في السويد تنتهك الأراضي التقليدية وأسلوب حياة رعاة الرنة من السكان الأصليين(٤١).

---

(٣٨) كريستوس زوغرافوس وبول روبينز. "مناطق التضحية الخضراء، أو لماذا لا يمكن للاتفاق الأخضر الجديد تجاهل تحولات التكلفة للانتقالات العادلة"، One Earth، المجلد 3، العدد 5 (20 نوفمبر 2020): 543-546، https://doi.org/10.1016/j.oneear.2020.10.012.

(٣٩) لينون، ميلفين. (2017). "إزالة الاستعمار من الطاقة: حياة السود مهمة والخبرة التقنية العلمية في ظل التحولات الشمسية". أبحاث الطاقة والعلوم الاجتماعية، المجلد 30، الصفحات 18-27.
https://doi.org/10.1016/j.erss.2017.06.002

(٤٠) ماكجي، ج. أ.، وغرينر، ب. ت. (6 مايو 2020). "العدالة العرقية هي عدالة مناخية: الرأسمالية العرقية والاقتصاد الأحفوري". معهد هامبتون.
https://www.hamptonthink.org/read/racial-justice-is-climate-justice-racial-capitalism-and-the-fossil-economy

(٤١) كامبو، دوروثي. "كشف الظلم في الانتقال الأخضر: حقوق السامي في تطوير طاقة الرياح في السويد". مراجعة القطب الشمالي للقانون والسياسة والمجتمع، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2020، الصفحات 163-181. مراجعة القطب الشمالي النرويج،
https://arcticreview.no/index.php/arctic/article/view/2293/4808.

٣. الاستثمارات الأوروبية في المغرب ومصر

دراسة الحالة: الحلقة المفرغة للديون والاستخراجية في المغرب ومصر

يشترك المغرب ومصر في العديد من أوجه التشابه على الرغم من اختلافهما في حجم السكان وأنظمة الحكم وحجم الموارد الطبيعية، حيث تفوق اكتشافات الغاز الأخيرة في مصر احتياطيات الهيدروكربونات في المغرب.(٤٢) ويواجه كلا البلدين تحديات معقدة في مجالي المناخ والطاقة تفرض عليهما الشروع في انتقال أخضر، في حين أن تورطهما في هيكل مالي استعماري جديد وغير متكافئ يؤدي إلى استمرار سياسات غير ناجعة لا تخدم اقتصادهما أو شعوبهما.

---

(٤٢) بلغ إنتاج الغاز في المغرب 110 مليون متر مكعب في عام 2021 وفقًا لموقع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة. في نفس العام، كانت مصر تنتج 6.94 مليار قدم مكعب يوميًا، مما يجعل إنتاجها أعلى بـ 53 مرة من إنتاج المغرب.

وتعتمد كل من مصر والمغرب على واردات الوقود الأحفوري (الذي شكل حوالي ٩٥٪ من إجمالي إمدادات الطاقة في مصر[٤٣] في عام ٢٠٢٢ وحوالي ٩٠٪ من مزيج الطاقة في المغرب في عام ٢٠٢٣)[٤٤]. بالإضافة إلى ذلك، كما يتضح من الأحداث المناخية القاسية الأخيرة، فإن كلا البلدين معرضان بشدة لتغير المناخ[٤٥]، على الرغم من عدم مساهمتهما التاريخية في الظاهرة، حيث يساهم المغرب بنسبة ٠,٢٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية[٤٦] بينما تساهم مصر بنسبة ٠,٧٣٪[٤٧]. وللتغلب على اعتمادهما على الوقود الأحفوري المستورد في إطار جهود مواجهة تغير المناخ، وضعت كل من المغرب ومصر أهدافًا لدمج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الخاص بهما (٥٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠ بالنسبة للمغرب[٤٨] في حين استهدفت مصر ٤٠٪ في البداية- ثم ٤٢٪ ثم تم رفعت الهدف إلى ٥٨٪ قبل أن يتم تخفيضه مرة أخرى - بحلول عام ٢٠٣٥)[٤٩]. ومع ذلك، فإن البلدين، اللذين يعانيان بالفعل من عبء الديون الخارجية، يفتقران إلى الإمكانيات المالية للقيام بإصلاح شامل للبنية التحتية اللازمة لتحقيق انتقالهما الأخضر، والحلول الوحيدة المقدمة لهما من قبل دول الشمال العالمي والمؤسسات المالية الدولية هي حلول زائفة مثل مبادلات الديون.

وقد بلغت الديون الخارجية للمغرب ٥٠٪ من ناتجه المحلي الإجمالي الاسمي[٥٠] في عام ٢٠٢٢، بينما بلغت الديون الخارجية لمصر حوالي ٤٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي[٥١] في عام ٢٠٢٣، حيث تعد مصر ثاني أكبر مقترض لدى صندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين، بدين مستحق قدره ١٤,٩ مليار دولار[٥٢]. ويرجع أصل الدين الخارجي للمغرب ومصر إلى تاريخهما الاستعماري وما بعد الاستعماري، حيث ورثت الحكومات المستقلة حديثًا اقتصادات هشة تعتمد على استخراج الموارد[٥٣]. وفي فترة ما بعد الاستعمار، اقترضت هذه الدول بكثافة لتمويل التصنيع وبرامج الرعاية الاجتماعية. ومع ذلك، أدت الصدمات الاقتصادية العالمية في السبعينيات، بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة، إلى تراكم الديون التي عانى كلا البلدين في سدادها[٥٤]. وزادت برامج التقويم الهيكلي، التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية في الثمانينيات والتسعينيات لمعالجة هذه الأزمات، من تفاقم المشكلة من خلال دفع المزيد من الاقتراض لتنفيذ الإصلاحات[٥٥].

---

(٤٣) وكالة الطاقة الدولية، إمدادات الطاقة في مصر، https://www.iea.org/countries/egypt/energy-mix

(٤٤) وكالة الطاقة الدولية، مزيج الطاقة في المغرب، https://www.iea.org/countries/morocco/energy-mix

(٤٥) فرانس 24، "الفيضانات الغزيرة تترك عدة قتلى في جنوب شرق المغرب"، (9 سبتمبر 2024)
https://www.france24.com/en/africa/20240908-torrential-floods-kill-several-people-southeastern-morocco

(٤٦) كارداريلي، ر.، وكورانشيليان، ت. (محرران). (2023). "الفصل السابع: تغير المناخ والتنمية في المغرب". في سعي المغرب لتحقيق نمو أقوى وشامل. الولايات المتحدة الأمريكية: صندوق النقد الدولي. تم الاسترجاع في 18 أكتوبر 2024، من https://doi.org/10.5089/9798400225406.071.CH007

(٤٧) هنريك مورغادو سيمويش وبرانيسلاف ستانيتشيك، "التقدم الدولي في العمل المناخي: سياسات تغير المناخ في مصر: الوضع الحالي قبل مؤتمر الأطراف 27" (أكتوبر 2022)، البرلمان الأوروبي https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/738187/EPRS_BRI(2022)738187_EN.pdf

(٤٨) راصد العمل المناخي، المغرب https://climateactiontracker.org/countries/morocco/policies-action

(٤٩) رويترز، "مصر تخفض هدف الطاقة المتجددة لعام 2040 إلى 40%، وتبقي التركيز على الغاز الطبيعي"، رويترز، 20 أكتوبر 2024، https://www.reuters.com/sustainability/climate-energy/egypt-cuts-2040-renewable-energy-target-40-keeps-focus-natural-gas-2024-10-20/

(٥٠) الديون الخارجية للمغرب: نسبة من الناتج المحلي الإجمالي" (بدون تاريخ)
https://www.ceicdata.com/en/indicator/morocco/external-debt--of-nominal-gdp

(٥١) "الديون الخارجية لمصر" (بدون تاريخ)
https://www.focus-economics.com/country-indicator/egypt/external-debt/#:~:text=External%20Debt%20in%20Egypt,%26%20North%20Africa%20of%2026.0%25

(٥٢) "أكبر 10 مدينين لصندوق النقد الدولي"، fDi Intelligence، تم فتحه في 4 نوفمبر 2024،
https://www.fdiintelligence.com/content/news/the-imfs-top-10-biggest-debtors-81405#

(٥٣) مكي، فؤاد. "إفريقيا ما بعد الاستعمار والاقتصاد العالمي: الأمواج الطويلة للتنمية غير المتكافئة". مجلة أبحاث النظم العالمية، فبراير 2015، الصفحات 124-146. https://doi.org/10.5195/jwsr.2015.546، jwsr.pitt.edu.

(٥٤) كلاين، ويليام ر. "إعادة النظر في الديون الدولية". معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، 1995، 535 صفحة. مطبعة جامعة كولومبيا، https://cup.columbia.edu/book/international-debt-reexamined/9780881320831

(٥٥) دينيس، إيلا. "النمو للقلة: تأثير برامج التكيف الهيكلي على حقوق الإنسان في أفريقيا جنوب الصحراء." 31 مايو 2022
https://ace-usa.org/blog/research/research-foreignpolicy/growth-for-the-few-the-impact-of-structural-adjustment-programs-on-human-rights-in-sub-saharan-africa/

وفرضت الوصفات السياسية النيوليبرالية في إطار برامج التكيف الهيكلي على المغرب ومصر إعطاء الأولوية لتصدير المواد الخام والموارد الطبيعية، مثل الفوسفاط والمنتجات الزراعية، لخدمة الديون الخارجية. وبدلاً من تعزيز التنويع الاقتصادي، سقطت هذه الدول في فخ الاعتماد على الموارد، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار السلع العالمية. ومع انخفاض عائدات التصدير غالباً، استمرت الديون الخارجية في الارتفاع، مما أدى إلى وقوع كلا البلدين في حلقة مفرغة من سداد الديون وإجراءات التقشف والتخلف. وكرست هذه الدورة اعتمادهم على التمويل الخارجي، مما منعهم من تحقيق الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد أو تجاوز نماذج الاستخراجية التي أُنشئت خلال الحقبة الاستعمارية.

ويتوقع أن يحتاج المغرب إلى أكثر من ١٢٠ مليار دولار لدعم خططه في مجال الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والاستثمارات الذكية مناخياً بحلول عام ٢٠٣٠(٥٦). ونظرًا لنقص التمويل المناخي، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(٥٧)، سعت كل من المغرب ومصر إلى الاستفادة من موقعهما الجغرافي وعلاقاتهما التجارية التاريخية مع أوروبا لجذب المزيد من الاستثمارات.

ويكشف مشهد الاستثمارات الأجنبية في مصر والمغرب عن تفاعل معقد للمصالح الاقتصادية يتجاوز الجاذبية السطحية للطاقة الخضراء والتنمية المستدامة. فرغم جذب كلا البلدين لاستثمارات كبيرة في مشاريع الطاقة المتجددة، إلا أن واقع هذه التدفقات المالية يشير إلى وضع معقد، حيث تجد هذه الدول في الجنوب العالمي نفسها في علاقة استخراجية مع المستثمرين من الشمال العالمي

---

(٥٦) منال شهابي، "تحولات الطاقة العادلة؟ دروس من عمان والمغرب" (مايو 2024) مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
.https://carnegieendowment.org/research/2024/05/morocco-oman-energy-transition-oil-exporting-renewable?lang=en
(٥٧) عبد الرحيم عصاب، هالة الحموي، "الطريق إلى COP28: تغذية ثورة خضراء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال سد فجوة التمويل المناخي" (أكتوبر 2023) معهد حوكمة الموارد الطبيعية
.https://resourcegovernance.org/articles/road-cop28-fueling-green-revolution-middle-east-and-north-africa-bridging-climate-finance

المشهد الاستثماري في مصر

في مصر، بلغ إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ٥٥,٥ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٦ - ٢٠١٧ و٢٠٢٢ - ٢٠٢٣[٥٨]، مع مخزون تراكمي من الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ ١٥٨,٧ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٣[٥٩]. وتلعب الاستثمارات الأوروبية دورًا محوريًا في الاقتصاد المصري، حيث برز الاتحاد الأوروبي كمستثمر رئيسي، بحجم استثمارات بلغ حوالي ٣٨,٨ مليار يورو في عام ٢٠٢٠، أي ٣٩٪ من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك العام.[٦٠] وفي عام ٢٠٢٢، تركزت الاستثمارات الأجنبية بشكل رئيسي في قطاع النفط والغاز، تليه الخدمات المالية والصناعة والعقار والبناء[٦١].

وعلى الرغم من هذه الأرقام الكبيرة، فإن تدفق رأس المال يثير الجدل، خاصة في قطاع النفط والغاز، الذي شهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تصل إلى ٥,٦ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣[٦٢]. ويوجد خلل مقلق تؤكده هيمنة الاستثمارات في قطاع النفط والغاز، التي تشكل حوالي ٦٠٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر[٦٣]، إلى جانب انخفاض التدفقات الخارجة (٣ مليارات دولار في يوليو/ديسمبر ٢٠٢٣/٢٤ مقابل ٣,٥ مليار دولار في الفترة السابقة[٦٤]) . وتركز الاستثمارات الأوروبية في البلاد بشكل متزايد على إنتاج الهيدروجين الأخضر الموجه للتصدير[٦٥]، مع توقيع مشاريع طاقة متجددة بقيمة ٤٠ مليار دولار وصفقات هيدروجين أخضر[٦٦] بشكل أساسي، مما يثير مخاوف بشأن إعادة تلوين الاستثمارات الاستخراجية الأخرى باللون الأخضر. إن الجمع بين الاستثمارات في الطاقات المتجددة ورفع الاستثمار في النفط والغاز في الآن ذاته يبرز استمرار وتكثيف الاستثمارات الاستخراجية الأوروبية في مصر.

---

(٥٨) عمرو أبو العلا، "حقائق وأرقام مصر 2024"، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2024،
https://www.investinegypt.gov.eg/flip/library/PDFs/reports/factsandfigures/Egypt%20snapshoot%20En%20(1).pdf=

(٥٩) تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقرير الاستثمار العالمي 2024: تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية" (الأمم المتحدة، 2024)،
https://unctad.org/system/files/official-document/wir2024_en.pdf

(٦٠) نِفين وحيش، "مصر والاتحاد الأوروبي: شراكة مدى الحياة - الاقتصاد - الأهرام الأسبوعي"، أهرام أونلاين، 30 يناير 2024،
https://english.ahram.org.eg/News/516885.aspx

(٦١) بنك لويدز، "الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في مصر"، بوابة التجارة الدولية، يوليو 2024،
https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/egypt/investmen

(٦٢) "البيان الصحفي لأداء ميزان المدفوعات في السنة المالية 2023/2022"، البنك المركزي المصري، تم فتحه في 25 سبتمبر 2024،
https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/page-content/rich-text/bop/october-2023/press-release-balance-of-payments-performance-of-fy-2022-2023.pdf.

(٦٣) "الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في مصر"، بوابة التجارة الدولية (بنك لويدز، يوليو 2024)،
https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/egypt/investment

(٦٤) "الوضع الخارجي للاقتصاد المصري: يوليو/ديسمبر 2024/2023"، البنك المركزي المصري، تم فتحه في 4 نوفمبر 2024،
https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/research/position/external-position-84.pdf

(٦٥) "الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في مصر"، بوابة التجارة الدولية (بنك لويدز، يوليو 2024)،
https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/egypt/investment

(٦٦) "مصر توقع 7 اتفاقيات بقيمة 40 مليار دولار في مشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة"، ديلي نيوز إيجيبت، 28 فبراير 2024،
https://www.dailynewsegypt.com/2024/02/28/egypt-signs-7-agreements-worth-40bn-for-green-hydrogen-and-renewable-energy-projects/.

وتزيد ديناميات التجارة الدولية لمصر من تعقيد الوضع، حيث ارتفعت صادرات البلاد من الغاز البترولي والأسمدة النيتروجينية والبترول المكرر، في اتجاه تركيا وإيطاليا والولايات المتحدة وإسبانيا والهند وفرنسا(٦٧). ويعتبر كل من الغاز البترولي والبترول المكرر من الصادرات الرئيسية ذات القيمة التجارية الكبيرة(٦٨). ويظهر هذا الاعتماد على صادرات الوقود الأحفوري مفارقة،حيث أن مصر تصدر الوقود الأحفوري بينما تعاني من نقص الوقود للاستهلاك المحلي، مما يبرز العلاقات التجارية غير المتكافئة(٦٩) تاريخياً في مجال الطاقة. وتظهر الواردات تناقضا مماثلا، حيث تعتبر البترول المكرروالقمح من الواردات الرئيسية، مما يبرز استمرار الاعتماد على واردات الطاقة والزراعة على الرغم من زيادة الاستثمار في كلا المجالين. وشهدت مصر محاولات لزيادة الصادرات(٧٠)، من ٣٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٥٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، حيث تمثل صادرات الغاز البترولي والبترول الخام والمكرر ٢٨,٣٥٪ من هذه الصادرات(٧١). وفي السنة المالية ٢٣/٢٢، انخفضت الصادرات إلى ٣٩,٦ مليار دولار، على ضوء انخفاض صادرات النفط والغاز بنسبة ٢٣,١٪ إلى ١٣,٨ مليار دولار نتيجة لنقص الغاز المستمر(٧٢). وتم مواجهة ذلك بخطط حكومية مكثفة لزيادة الصادرات على مدى السنوات الستة المقبلة لتصل إلى ١٤٥ مليار دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠(٧٣). بالتزامن مع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في النفط والغاز والزراعة والطاقات المتجددة، تتكرس الطبيعة الاستخراجية لتلك الاستثمارات.

---

(٦٧) "مصر، الصادرات، الواردات، وشركاء التجارة"، مرصد التعقيد الاقتصادي، تم الوصول إليه في 4 سبتمبر 2024، https://oec.world/en/profile/country/egy

(٦٨) نفسه

(٦٩) "الغاز الطبيعي المصري: استثمارات كبيرة، عوائد غير مؤكدة"، حلول السياسات البديلة، 30 يوليو 2023، https://aps.aucegypt.edu/en/articles/1153/egyptian-natural-gas-sizable-investments-uncertain-returns

(٧٠) "مصر، الصادرات، الواردات، وشركاء التجارة"، مرصد التعقيد الاقتصادي، تم فتحه في 4 سبتمبر 2024، https://oec.world/en/profile/country/egy

(٧١) نفسه

(٧٢) "الوضع الخارجي للاقتصاد المصري: السنة المالية 2023/2022"، البنك المركزي المصري، تم فتحه في 4 نوفمبر 2024، https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/research/position/external-position-82.pdf

(٧٣) "مصر تسعى لتحقيق 145 مليار دولار من الصادرات في عام 2030"، مصر المستقلة، 21 أبريل 2024، https://www.egyptindependent.com/egypt-seeks-us145-billion-in-exports-in-2030/#google_vignette

الاستثمارات الأوروبية في قطاع النفط والغاز المصري

ارتفعت الاستثمارات الأوروبية في قطاع النفط والغاز في مصر بشكل كبير، خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية. ففي عام ٢٠٢٣، صدرت مصر ١٦٦,٠٠٠ برميل يوميًا من النفط الخام والمكثفات، حيث ذهب ثلثاها إلى أوروبا(٧٤).

الفاعلون الرئيسيون

شل (المملكة المتحدة): تعمل في الصحراء الغربية ودلتا النيل، وتمتلك حصة كبيرة في الشركة الوطنية للغاز(NATGAS) وتدير شركة شل للغاز الطبيعي المضغوط في مصر (SCNGE) لتحويل المركبات(٧٥).

توتال إنرجيز (فرنسا): استثمرت في استكشاف البحر الأبيض المتوسط إلى جانب بي بي وإيني(٨٢).

إيني (إيطاليا): أعلنت عن خطة استثمارية بقيمة ٧,٧ مليار دولار(٧٦) في عام ٢٠٢٣، تنضاف إلى ١٣ مليار دولار تم استثمارها من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩(٧٧). اكتشفت إيني حقل ظهر للغاز، وهو الأكبر في البحر الأبيض المتوسط باحتياطيات تقدر بـ٣٠ تريليون قدم مكعب(٧٨)، والذي يساهم بنسبة ٤٠٪ من إنتاج الغاز في مصر في عام ٢٠٢٣(٧٩).

بي بي (المملكة المتحدة): تدير حوالي ٦٠٪ من الغاز في مصر(٨٠)، بما في ذلك حصة كبيرة في مشروع دلتا النيل الغربية و١٠٪ من امتياز شروق، بما في ذلك حقل ظهر للغاز(٨١).

سنام (إيطاليا): استحوذت على حصص في شركة غاز شرق المتوسط EMG، مما عزز موقعها في خط أنابيب العريش-عسقلان(٨٣).

المشاريع الرئيسية

اتفاقيات الاستكشاف: منذ عام ٢٠١٣، وقعت مصر اتفاقية استكشاف مع شركات النفط الدولية، بما في ذلك بي بي وتوتال إنرجيز وإيني، بإجمالي حوالي ١٥,٣ مليار دولار من الاستثمارات.(٨٤)

حقل ظهر للغاز: باحتياطيات تبلغ ٣٠ تريليون قدم مكعب، يعد حقل ظهر أهم حقل في مصر(٨٥) مكنها في البداية من أن تصبح مصدراً صافياً للغاز.

الصحراء الغربية ودلتا النيل: تقود شركتا شل وبي بي مشاريع كبيرة هنا، مما يساهم بشكل كبير في إنتاج الطاقة في مصر(٨٦).

منشآت الغاز الطبيعي المسال: تمتلك منشآت تسييل الغاز في مصر قدرة سنوية تبلغ ١٨ مليار متر مكعب(٨٧)، وهي ضرورية لتصدير الغاز، بما في ذلك الغاز الإسرائيلي، إلى الاتحاد الأوروبي(٨٨).

خط أنابيب العريش-عسقلان: خط أنابيب تحت البحر بطول ٩٠ كيلومترًا تم بناؤه في البداية لنقل الغاز من مصر إلى إسرائيل، ولكنه الآن ينقل الغاز الإسرائيلي إلى مصر(٨٩).

توسعة مصفاة أسيوط: يهدف هذا المشروع إلى تعزيز إنتاج المشتقات النفطية في المنطقة، عن طريق ديون بقيمة ١,٣٢ مليار يورو مدعومة من شركة التأمين العامة الإيطالية SACE(٩٠).

(٧٤) "مصر"، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، 13 غشت 2024، https://www.eia.gov/international/analysis/country/EGY
(٧٥) "من نحن"، شل مصر، تم فتحه في 4 سبتمبر 2024، https://www.shell.eg/en_eg/about-us/who-we-are.html
(٧٦) كمال طبيخة، "شركة الطاقة الإيطالية إيني تخطط لاستثمار 7.7 مليار دولار في قطاع الطاقة المصري"، ذا ناشيونال، 4 سبتمبر 2023، https://www.thenationalnews.com/business/energy/2023/09/04/italys-energy-firm-eni-plans-to-invest-77-billion-in-egypts-energy-sector/
(٧٧) "عملاق النفط الإيطالي إيني يقول إن إجمالي الاستثمارات في مصر بلغ 13 مليار دولار منذ عام 2015"، أهرام أونلاين، 16 يناير 2019، https://english.ahram.org.eg/NewsParis/321869.aspx
(٧٨) "مشروع حقل ظهر للغاز الطبيعي"، رئاسة جمهورية مصر العربية، يناير 2018، https://www.presidency.eg/en/
(٧٩) بيتر ستيفنسون، "ظهر مصر: إيني تسعى لحفر طريقها للخروج من مشاكل المياه"، تحليل النفط والغاز في الشرق الأوسط من MEES، 28 أبريل 2023، https://www.mees.com/2023/4/28/oil-gas/egypts-zohr-eni-looks-to-drill-its-way-out-of-water-woes/2852fa10-e5bf-11ed-8879-35169c87243e
(٨٠) "مصر"، بي بي العالمية، تم فتحه في 4 سبتمبر 2024، https://www.bp.com/en/global/corporate/what-we-do/bp-worldwide/bp-in-egypt.html
(٨١) نفسه
(٨٢) "راصد السوق: مصر"، AOW Energy، تم فتحه في 4 سبتمبر 2024، https://aowenergy.com/articles/market-watch-egypt
(٨٣) "الحملة المصرية: 'الأبطال' الإيطاليون الذين يقومون بأعمال تجارية مع نظام السيسي"، ReCommon، 7 نوفمبر 2022، https://www.recommon.org/en/new-report-by-recommon-on-the-dangerous-connections-between-italy-and-egypt/
(٨٤) "مراقبة السوق: مصر"، مدونة AOW Energy، تم فتحه في 4 سبتمبر 2024، https://aowenergy.com/articles/market-watch-egypt
(٨٥) كمال طبيخة، "شركة الطاقة الإيطالية إيني تخطط لاستثمار 7.7 مليار دولار في قطاع الطاقة المصري"، ذا ناشيونال، 4 سبتمبر 2023، https://www.thenationalnews.com/business/energy/2023/09/04/italys-energy-firm-eni-plans-to-invest-77-billion-in-egypts-energy-sector/
(٨٦) "من نحن"، شل مصر، تم فتحه في 4 سبتمبر 2024، https://www.shell.eg/en_eg/about-us/who-we-are.html
(٨٧) عفاف زركيك، "أزمة الغاز في أوروبا: نذير تعاون مستدام مع شمال إفريقيا"، معهد الشؤون الدولية، 13 سبتمبر 2023، https://www.iai.it/en/pubblicazioni/gas-crisis-europe-harbinger-sustainable-cooperation-north-africa
(٨٨) ري كومون "الحملة المصرية: 'الأبطال' الإيطاليون يتعاملون مع نظام السيسي"، 7 نوفمبر 2022، https://www.recommon.org/en/new-report-by-recommon-on-the-dangerous-connections-between-italy-and-egypt/
(٨٩) نفسه
(٩٠) نفسه

الاستثمارات الأوروبية في الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الخضراء في مصر

أهم الشركات المستثمرة

سيمنز جاميسا (الدنمارك): طورت مزرعة الرياح جبل الزيت بقدرة ٥٨٠ ميجاوات بموجب صفقة بقيمة ٩ مليارات دولار مع مصر(٩١). كما فازت سيمنز جاميسا بعقد تشغيل محطة جبل الزيت ٢ الريحية(٩٢).

بي بي (المملكة المتحدة): تتعاون مع مصدر وحسن علام للمرافق في مشروع هيدروجين أخضر بقيمة ١٤ مليار دولار في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس(٩٥).

إي دي إف إنيرجي (فرنسا، المملكة المتحدة): توسعت في قطاع الطاقة الشمسية في مصر من خلال شركتها الفرعية EDF Renewables وهي منخرطة في مشروع الهيدروجين الأخضر بقيمة ٧ مليارات يورو بالقرب من الغردقة(٩٣).

مجموعة ديمي (بلجيكا): تستثمر ٢٤ مليار يورو في مصنع للهيدروجين الأخضر والأمونيا في المنطقة الصناعية بميناء جرجوب(٩٦).

ساتيك (النرويج): تلعب دورا كبيرا في تطوير منشآت الهيدروجين الأخضر في مصر(٩٤).

فولتاليا (فرنسا): تبني مصانع الأمونيا الخضراء بالقرب من ميناء العين السخنة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس(٩٧).

دي أي أي انفراستراكتشر (ألمانيا): وقعت اتفاقية بقيمة ١٠ مليارات دولار لانجاز مشروع أمونيا خضراء في شرق بورسعيد(٩٨).

أهم البنوك متعددة الأطراف والوطنية والوكالات

البنك الأوروبي للاستثمار: وقع قرضًا بقيمة ٢٧١ مليون يورو لصالح مشاريع إزالة الكربون والنجاعة الطاقية في مصر مع منحة إضافية بقيمة ٣٠ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي(٩٩)، وساهم في تمويل برنامج NFWE+ بقيمة ١٥ مليار دولار(١٠٠). منح البنك الأوروبي للاستثمار تمويلا قدره ٦٠٠ مليون يورو لخط المترو الثالث في القاهرة إلى جانب ٣٠٠ مليون يورو من وكالة التنمية الفرنسية ومنحة بقيمة ٤٣ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي(١٠١). كما دعم البنك الأوروبي للاستثمار تطوير محطات الطاقة الريحية في خليج السويس(١٠٢).

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية: استثمر ١٢,٣ مليار يورو في ١٨٥ مشروعًا(١٠٣)، بما في ذلك ١,١ مليار دولار في حديقة بنبان الشمسية ولديه مساهمات كبيرة في مبادرات الهيدروجين الأخضر(١٠٤).

المفوضية الأوروبية: تعهدت بتقديم ٣٥ مليون يورو لمبادرة الثروة الطاقية للهيدروجين الأخضر(١٠٥) وخصصت ٢٦٣ مليون يورو لبرنامج التعاون Interreg NEXT MED (١٠٦).

الوكالة الفرنسية للتنمية: التزمت بتقديم ٢ مليار يورو لمشاريع البنى التحتية المستدامة، مع التركيز على الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة(١٠٧).

المشاريع الرئيسية

مجمع بنبان للطاقة الشمسية: مشروع بقيمة ٤ مليارات دولار في صحراء أسوان(١٠٨)، وهو أحد أكبر منشآت الطاقة الشمسية في العالم، بقدرة إجمالية تبلغ ١,٤٦٥ ميجاوات(١٠٩). استثمر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ١,١ مليار دولار في هذا المشروع(١١٠).

محطة جبل الزيت للطاقة الريحية: بقدرة ٥٨٠ ميجاوات، بلغت تكلفة هذا المشروع ١٢ مليار جنيه مصري وهو مهم لاستراتيجية مصر في مجال الطاقة الريحية(١١١).

مجمع القاهرة للطاقة الشمسية: مشروع للطاقة الشمسية بقدرة ٣٥,٧ ميجاوات، وهو جزء من البنية التحتية المتوسعة للطاقة الشمسية في مصر(١١٢).

مبادرات الهيدروجين الأخضر: جذبت مصر استثمارات بقيمة ٤٠ مليار دولار(١١٣)، مع مراحل أولية تبلغ قيمتها ١٢ مليار دولار. وتشمل المشاريع الرئيسية مشروع هيدروجين أخضر بقيمة ١٤ مليار دولار في المنطقة الاقتصادية(١١٤) لقناة السويس ومحطة للهيدروجين والأمونيا الخضراء بقيمة ٢٤ مليار يورو في ميناء جرجوب(١١٥).

الشراكات الاستراتيجية والتمويل

تركز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومصر على الهيدروجين الأخضر، حيث تعهدت المفوضية الأوروبية بتقديم ٣٥ مليون يورو لمبادرة ثروة الطاقة، التي تهدف للتخلص التدريجي من ٥٠٠٠ ميجاوات من قدرة توليد الطاقة الغازية واستبدالها بـ ١٠٠٠٠ ميجاوات من الطاقة المتجددة(١١٦). ويساهم بنك الاستثمار الأوروبي بـ ٣٠ مليون يورو على شكل منح و ٢٧١ مليون يورو على شكل قروض لدعم جهود(١١٧) إزالة الكربون في مصر. كما يركز برنامج الترابط من أجل الغذاء والماء والطاقة (NWFE+)، بدعم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وألمانيا، على القطاعات الحيوية مثل الطاقة والماء والزراعة، مع التزام بنك الاستثمار الأوروبي باستثمارات جديدة(١١٨).

(٩١) "محطات توليد الكهرباء العملاقة"، خدمة المعلومات الحكومية، 9 يناير 2023،
https://sis.gov.eg/Story/174905/Mega-Electricity-generating-stations?lang=en-us
(٩٢) "سيمنز تريد جميع مشاريع الرياح"، إنتربرايز، 22 فبراير 2021،
https://enterprise.press/stories/2021/02/22/siemens-wants-all-the-wind-projects-32931
(٩٣) "التمويل العربي - مصر توقع صفقة هيدروجين أخضر بقيمة 7 مليارات يورو مع EDF Renewables وZero Waste"، التمويل العربي، 7 يناير 2024،
https://www.arabfinance.com/News/newdetails/16079
(٩٤) "توقيع اتفاق شراء لمدة 20 سنة بين سكاتيك التي تطور مشروع هدروجين أخضر و Fertiglobe، بناءً على جائزة Scatec ،11 "H2Global، يوليو 2024،
https://scatec.com/2024/07/11/scatecs-egypt-green-hydrogen-project-signed-20-year-offtake-agreement-with-fertiglobe-based-on-h2glob
/al-award
(٩٥) "قمة الاستثمار بين مصر والاتحاد الأوروبي تجلب مجموعة من اتفاقيات الهيدروجين الأخضر"، إنتربرايز، 1 يوليو 2024،
https://enterprise.news/climate/en/news/story/4678b944-fc3c-4ae9-82b0-98d0ee09c708/the-egypt-eu-investment-summit-brings-in-a-pil
e-of-green-hydrogen-agreements
(٩٦) نفسه
(٩٧) نفسه
(٩٨) نفسه
(٩٩) "الاتحاد الأوروبي ومصر يتعاونان لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في مؤتمر الاستثمار ويوقعان مذكرة تفاهم بقيمة مليار يورو من المساعدة المالية لمصر"، المفوضية الأوروبية، 29 يونيو 2024، https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_24_3481
(١٠٠) "مؤتمر COP27: البنك الأوروبي للاستثمار يعلن عن دعم جديد للتحول الأخضر في مصر"، البنك الأوروبي للاستثمار، 16 نوفمبر 2022،
https://www.eib.org/en/press/news/cop27-eib-announces-new-support-for-egypt-s-own-green-transition
(١٠١) "البنك الأوروبي للاستثمار، 'مصر: نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار يرحب بالانتهاء الناجح من خط المترو الثالث في القاهرة'، البنك الأوروبي للاستثمار، 4 يوليو 2022،
".https://www.eib.org/en/press/all/2022-304-eib-vice-president-welcomes-successful-completion-of-cairo-metro-line-3
(١٠٢) رانيا المشاط، "مصر تضع الناس في قلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر"، البنك الأوروبي للاستثمار، 9 ديسمبر 2020،
https://www.eib.org/en/essays/egypt-green-transition
(١٠٣) البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر." البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تم فتحه في 4 سبتمبر 2024،
https://www.ebrd.com/egypt.html
(١٠٤) نيبال زغيب، "كيف أصبح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الشريك الرائد لمصر في مجال الطاقة المتجددة"، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، 4 نوفمبر 2022، https://www.ebrd.com/news/2022/how-the-ebrd-became-egypts-leading-partner-for-renewable-energy-.html
(١٠٥) "مؤتمر الأطراف 27، الاتحاد الأوروبي ومصر يعززان التعاون في التحول إلى الطاقة النظيفة، المفوضية الأوروبية"، 16 نوفمبر 2022،
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_22_6925
(١٠٦) "الاتحاد الأوروبي ومصر يتعاونان لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في مؤتمر الاستثمار ويوقعان مذكرة لتعبئة مليار يورو من المساعدة المالية الكلية لمصر"، الاتحاد الأوروبي، 29 يونيو 2024،
https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/news/eu-and-egypt-team-mobilise-private-sector-investments-investment-conference-a
nd-sign-memorandum-2024-06-29_en
(١٠٧) "الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومصر: مصر ومجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي يتعاونون لتعزيز الأمن الغذائي في مصر"، الوكالة الفرنسية للتنمية، 30 يونيو 2024،
https://www.afd.fr/en/actualites/communique-de-presse/eu-egypt-strategic-partnership-egypt-afd-group-and-eu-join-forces-strengthen-e
gypts-food-security
(١٠٨) "مجمع بنبان للطاقة الشمسية في مصر يتلقى تمويلا بقيمة 4 مليارات دولار"، مجلة التحالف، 25 يونيو 2020،
https://www.alliancemagazine.org/blog/benban-solar-park-egypt-4-billion-funding
(١٠٩) نبال زغيب، "كيف أصبح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الشريك الرئيسي لمصر في مجال الطاقة المتجددة"، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، 4 نوفمبر الثاني 2022، https://www.ebrd.com/news/2022/how-the-ebrd-became-egypts-leading-partner-for-renewable-energy-.html
(١١٠) "البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ينهي مشروع بنبان للطاقة الشمسية في مصر بقيمة 4 مليارات دولار"، مصر للنفط والغاز، 29 أكتوبر 2019
https://egyptoil-gas.com/news/ebrd-finalizes-egypts-4-b-benban-solar-power-par
(١١١) أكبر محطة كهرباء في جبل الزيت"، رئاسة جمهورية مصر العربية، يوليو 2018، https://bit.ly/3ADKMMy
(١١٢) "ملف محطة توليد الكهرباء: سولاري إيجيبت القاهرة مجمع الطاقة الشمسية الكهروضوئية ، مصر" ، تكنولوجيا الطاقة ، 21 يوليو 2024 ،
https://www.power-technology.com/data-insights/power-plant-profile-solarizegypt-cairo-solar-pv-park-egypt
(١١٣) مصر توقع 7 اتفاقيات بقيمة 40 مليار دولار لمشروعات الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة"، ديلي نيوز إيجيبت، 28 فبراير 2024،
/https://www.dailynewsegypt.com/2024/02/28/egypt-signs-7-agreements-worth-40bn-for-green-hydrogen-and-renewable-energy-projects
(١١٤) "قمة الاستثمار بين مصر والاتحاد الأوروبي تجلب كومة من اتفاقيات الهيدروجين الأخضر"، إنتربرايز، 1 يوليو 2024،
https://enterprise.news/climate/en/news/story/4678b944-fc3c-4ae9-82b0-98d0ee09c708/the-egypt-eu-investment-summit-brings-in-a-pil
e-of-green-hydrogen-agreements
(١١٥) نفسه
(١١٦) مؤتمر الأطراف 27، الاتحاد الأوروبي ومصر يكثفان التعاون بشأن الانتقال إلى الطاقة النظيفة"، المفوضية الأوروبية، 16 نوفمبر 2022،
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_22_6925
(١١٧) "بنك الاستثمار الأوروبي العالمي يقدم 271 مليون يورو لبرنامج تمويل الأعمال المصرية للعمل المناخي والتلوث البيئي وحدود الكربون"، بنك الاستثمار الأوروبي، 1 يوليو 2024،
https://www.eib.org/en/press/all/2024-234-eib-global-backs-eur271-million-egyptian-climate-action-environmental-pollution-and-carbon-
border-business-financing-scheme
(١١٨) "مؤتمر الأطراف 27، بنك الاستثمار الأوروبي يعلن عن دعم جديد للتحول الأخضر في مصر"، بنك الاستثمار الأوروبي، 16 نوفمبر 2022،
https://www.eib.org/en/press/news/cop27-eib-announces-new-support-for-egypt-s-own-green-transition

الاستثمارات الأوروبية في قطاع الزراعة المصري

هناك استثمارات الأوروبية كبيرة في قطاع الزراعة المصري، بدعم مالي ومساعدة تقنية من القطاع الخاص. وقد ركز الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية والشركات الخاصة على تحسين التقنيات الزراعية والبنى التحتية والولوج إلى الأسواق والاستدامة، على الرغم من إعطاء الأولوية في كثير من الأحيان للمشاريع الموجهة نحو التصدير[١١٩].

دور الاتحاد الأوروبي ومشاريعه الرئيسية

تمويل الاتحاد الأوروبي: خلال مؤتمر الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي ومصر، وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية منحة بقيمة ٦٠ مليون يورو لتشييد صوامع قمح جديدة في إطار مبادرة[١٢٠] فريق أوروبا، التي ستنفذها الوكالة الفرنسية للتنمية ووزارة التموين والتجارة الداخلية. كما حصلت مصر على ٢٦٣ مليون يورو كجزء من برنامج التعاون الدولي لحوض البحر الأبيض المتوسط (٢٠٢١-٢٠٢٧) لدعم قطاعات مثل الزراعة والأغذية والطاقة والسياحة المستدامة[١٢١].

بنك الاستثمار الأوروبي: لعب بنك الاستثمار الأوروبي دورا أساسيا في تمويل مشاريع البنية التحتية والإنتاجية الزراعية بما يتماشى مع استراتيجيات المناخ والاستدامة في الاتحاد الأوروبي. ودعم البنك برنامج NWFE+[١٢٢] وقدم ١٥٠ مليون يورو لبرنامج مصر للمرونة الغذائية بقيمة ٣٠٠ مليون يورو[١٢٣].

مشاريع محددة ومبادرات استثمارية

أفق ٢٠٢٠: قام الاتحاد الأوروبي بتمويل ٥١ مشروعا للبحث والابتكار في مصر تركز على المياه والغذاء والزراعة ومشاريع ذات الصلة[١٢٤].

الأمن الغذائي: يهدف برنامج المرونة الغذائية في مصر الذي يموله البنك الأوروبي للاستثمار بـ ٣٠٠ مليون يورو إلى تعزيز البنية التحتية لتخزين الحبوب والخدمات اللوجستية للتخفيف من نقص الغذاء بسبب تغير المناخ أو ارتفاع الأسعار[١٢٥]. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم منحة فريق أوروبا البالغة قيمتها ٦٠ مليون يورو لتشييد صوامع القمح والرفع من القدرات التخزينية للحبوب في مصر بمقدار ٤٢٠,٠٠٠ طن، أي بزيادة قدرها ١٥ ٪[١٢٦].

(١١٩) صقر النور، "نحو انتقال زراعي عادل في شمال إفريقيا"، في تفكيك الاستعمار الأخضر: الطاقة والعدالة المناخية في المنطقة العربية، محرران حمزة حموشين وكاتي ساندويل (مطبعة بلوتو (المملكة المتحدة)، 2023).

(١٢٠) الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومصر: مصر ومجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي يوحدون جهودهم لتعزيز الأمن الغذائي لمصر"، الوكالة الفرنسية للتنمية - الوكالة الفرنسية للتنمية، 30 يونيو 2024،
https://www.afd.fr/en/actualites/communique-de-presse/eu-egypt-strategic-partnership-egypt-afd-group-and-eu-join-forces-strengthen-egypts-food-security

(١٢١) "مصر والاتحاد الأوروبي يوقعان أربع صفقات تمويل بقيمة 300 مليون يورو على هامش مؤتمر الاستثمار بالقاهرة - الاقتصاد - الأعمال"، أهرام أونلاين، 29 يونيو 2024،
https://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/526280/Business/Economy/Egypt,-EU-sign-four-financing-deals-at-%E2%82%AC-mln-on-si.aspx

(١٢٢) مؤتمر الأطراف 27، بنك الاستثمار الأوروبي يعلن عن دعم جديد للتحول الأخضر في مصر"، بنك الاستثمار الأوروبي، 16 نوفمبر 2022،
https://www.eib.org/en/press/news/cop27-eib-announces-new-support-for-egypt-s-own-green-transition

(١٢٣) "مصر للمرونة الغذائية"، بنك الاستثمار الأوروبي، 13 أكتوبر 2022، https://www.eib.org/en/projects/all/20220523

(١٢٤) "الاتحاد الأوروبي ومصر"، بعثة الاتحاد الأوروبي لدى مصر - EEAS، 28 يوليو 2021،
https://www.eeas.europa.eu/egypt/european-union-and-egypt_en?s=95

(١٢٥) "مصر للصمود الغذائي"، بنك الاستثمار الأوروبي، 13 أكتوبر 2022، https://www.eib.org/en/projects/all/20220523

(١٢٦) "الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومصر: مصر ومجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي يوحدون جهودهم لتعزيز الأمن الغذائي لمصر"، وكالة الوكالة الفرنسية للتنمية - الوكالة الفرنسية للتنمية، 30 يونيو 2024،
https://www.afd.fr/en/actualites/communique-de-presse/eu-egypt-strategic-partnership-egypt-afd-group-and-eu-join-forces-strengthen-egypts-food-security

المشهد الاستثماري في المغرب

وعلى نفس المنوال، ينطوي الاستثمار في المغرب على فرص وتحديات، مع رصيد استثمار أجنبي مباشر يقدر بـ ٦٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٣[١٢٧]. وقد شهدت البلاد طفرة في الاستثمارات الخضراء بلغت ١٥ مليار دولار إلى غاية عام ٢٠٢٢[١٢٨]. وتجدر الإشارة إلى أن مشاريع مثل تلك التي تقوم بها شركة توتال إيرين Total Eren ، وهي شركة تابعة لشركة توتال اينيرجيز TotalEnergies ، في إنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء تشكل تدفقات رأسمالية كبيرة[١٢٩]. ومع ذلك، تحتاج هذه الاستثمارات أيضا إلى دراسة نقدية على خلفية البنية الاقتصادية الأوسع للمغرب.

إلا أن هناك فجوة بين الاستثمارات في الطاقة المتجددة والواقع المحلي. فاستمرار اعتماد المغرب على الوقود الأحفوري المستورد مع تصديره للطاقة المتجددة إلى أوروبا (والتي تذبذبت كميتها على مدار السنوات القليلة الماضية بسبب عدم استقرار أمن الطاقة) يبرز تناقضًا مشابهًا للحالة المصرية. فقد بلغت صادرات البلاد، التي تشمل مجموعة واسعة من المنتجات مثل الحمض الفوسفوري والأسمدة الطبيعية والكيميائية والكهرباء والمعدات الإلكترونية والآلات والمنسوجات ٤٦,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢[١٣٠]. وتعكس هذه القاعدة المتنوعة للصادرات موقع المغرب الاستراتيجي في الأسواق العالمية، مع وجهات تصدير رئيسية تشمل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا[١٣١]. ومع ذلك، فإن هذا النشاط الاقتصادي يشوبه الاعتماد الكبير للبلاد على واردات الطاقة، خاصة البترول المكرر والفحم المضغوط، ما يعكس اعتماد البلاد على الوقود الأحفوري[١٣٢] ويعقد من جهود البلد لتحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد الواردات الكبيرة للمغرب على استمرار اختلال الميزان التجاري وسط تحديات مرتبطة باستراتيجيات الطاقة والموارد.

---

(١٢٧) "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقرير الاستثمار العالمي 2024: تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية" (الأمم المتحدة، 2024)، https://unctad.org/system/files/official-document/wir2024_en.pdf

(١٢٨) " الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب"، بوابة التجارة الدولية بنك لويدز، يوليو 2024)، https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/morocco/investment

(١٢٩) "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقرير الاستثمار العالمي 2024 : تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية" الأمم المتحدة، 2024، https://unctad.org/system/files/official-document/wir2024_en.pdf

(١٣٠) "صادرات وواردات وشركاء التجارة للمغرب (MAR)"، تم فتحه في 4 سبتمبر 2024، https://oec.world/en/profile/country/mar

(١٣١) نفسه

(١٣٢) نفسه

الاستثمارات الأوروبية في قطاع النفط والغاز المغربي

يتميز الاستثمار الأوروبي في قطاع النفط والغاز في المغرب بمشاركة العديد من الشركات البارزة، بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات والشركات المتخصصة في الاستكشاف.

الفاعلون الرئيسيون

شركة ساوند إينرجي (المملكة المتحدة): فاعل رئيسي في امتياز حقل تندرارا، قامت مؤخرًا ببيع حصة الأغلبية لشركة مناجم المغربية(١٣٣).

شركة إيني (إيطاليا): تشارك في حوض طرفاية الضحل(١٣٥)، وحوض الرباط العميق، وإمتياز الجرف القاري في الجديدة(١٣٦).

شركة إس دي إكس إينيرجي (المملكة المتحدة): تنشط في حوض الغرب مع تراخيص في سبو، وسط الغرب وللا ميمونة الجنوبية(١٣٧).

شركة بي بي (المملكة المتحدة): استثمرت في ثلاث كتل بحرية في حوض أكادير(١٣٨).

شركة شل (المملكة المتحدة): شركة شل (المملكة المتحدة): وافقت على تزويد المغرب بستة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال على مدى ١٢ عامًا(١٣٩).

المشاريع الرئيسية

أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب: مشروع خط أنابيب رئيسي لنقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى إسبانيا عبر المغرب(١٤٠).

اتفاقية سوق الغاز الطبيعي المسال: دخل المغرب سوق الغاز الطبيعي المسال كمستورد في عام ٢٠٢٢، حيث توفر شركة شل إمدادات الغاز الطبيعي المسال عبر خط أنابيب الغاز المغاربي-الأوروبي(١٤٣).

أنبوب الغاز المغاربي-الأوروبي: يربط الجزائر والمغرب وإسبانيا والبرتغال(١٤١). تم عكس تدفقه مؤخرًا لنقل الغاز الطبيعي المسال من إسبانيا إلى المغرب(١٤٢).

حوض الغرب: يبرز اكتشاف شركة إس دي إكس إينرجي لاحتياطيات غاز جديدة بالقرب من القنيطرة إمكانات المغرب من حيث موارد الغاز ويعزز من أصول الشركة في الحوض(١٤٤).

(١٣٣) "شركة Sound Energy Plc، تم فتحه في 4 سبتمبر 2024، https://www.soundenergyplc.com/our-portfolio/our-portfolio

(١٣٤) روكي تيودورو، "شركة Sound Energy تبيع أصولها في المغرب إلى Managem"، Rigzone، 18 يونيو 2024، https://www.rigzone.com/news/sound_energy_sells_assets_in_morocco_to_managem-18-jun-2024-177129-article/

(١٣٥) "شركة Eni تمنح قطر للبترول حصة مشاركة بنسبة 30% في اتفاقية البترول البحرية في طرفاية، قبالة سواحل المغرب"، تم فتحه في 25 سبتمبر 2024، https://www.eni.com/en-IT/media/press-release/2019/03/eni-farms-out-to-qatar-petroleum-a-30-participating-interest-in-tarfaya-offshore-petroleum-agreement-offshore-morocco.html

(١٣٦) "شركة Eni تدخل في تصاريح استكشاف جديدة قبالة سواحل المغرب"، Eni SpA، 20 دجنبر 2017، https://www.eni.com/en-IT/media/press-release/2017/12/eni-enters-into-new-exploration-permits-offshore-morocco.html

(١٣٧) "المغرب"، شركة SDX Energy Plc، 12 أبريل 2019، https://www.sdxenergygroup.com/operations/morocco/

(١٣٨) "شركة BP البريطانية تستثمر في استكشاف النفط البحري في المغرب"، العربية الإنجليزية، 16 أكتوبر 2013، https://english.alarabiya.net/business/energy/2013/10/16/Britain-s-BP-invests-in-Morocco-offshore-oil-exploration.

(١٣٩) أنيندا شاكرابورتي، "شركة شل توقع اتفاقية لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى المغرب لمدة 12 عامًا"، NS Energy، 17 يوليو 2023، https://www.nsenergybusiness.com/industry-news/shell-lng-supply-deal-morocco

(١٤٠) كارولين مورمان وشوكي غيناي، "إمكانيات الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا لأوروبا"، معهد نيو لاينز، 21 ديسمبر 2023، https://newlinesinstitute.org/geo-economics/north-african-renewable-energy-possibilities-for-europe

(١٤١) فرانسيس غيليس، "تصاعد التنافس بين الجزائر والمغرب يغلق خط أنابيب المغرب-أوروبا"، مركز برشلونة للشؤون الدولية (CIDOB)، نوفمبر 2021، https://www.cidob.org/en/publication/escalating-rivalry-between-algeria-and-morocco-closes-maghreb-europe-pipeline

(١٤٢) "المغرب - الطاقة"، إدارة التجارة الدولية، 1 يناير 2024، https://www.trade.gov/country-commercial-guides/morocco-energy

(١٤٣) نفسه

(١٤٤) راؤول ريدوندو، "اكتشاف احتياطي جديد من الغاز الطبيعي في المغرب"، أتالايار، 4 أكتوبر 2023، https://www.atalayar.com/en/articulo/economy-and-business/new-natural-gas-reserve-discovered-in-morocco/20231004114227191839.html

الاستثمارات الأوروبية في الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الخضراء في المغرب

تعكس الاستثمارات الأوروبية الكبيرة في الطاقات المتجددة في المغرب تحولًا استراتيجيًا نحو إنتاج الطاقة الخضراء مع الحفاظ على ديناميات موازين القوة الاستعمارية الجديدة. وقد عبر المغرب عن طموحات كبيرة لتصدير الطاقة إلى أوروبا، ويخطط لتزويد ٨ ٪ من احتياجات المملكة المتحدة من الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال مشاريعه للطاقة الشمسية والريحية[١٤٥]. وتشير الأبحاث الحديثة إلى خطر استمرار "لعنة الموارد" – التي ترمز إلى ضعف النمو الاقتصادي والتنمية رغم وفرة الموارد - في المغرب من خلال إعطاء الأولوية للتصدير[١٤٦] في مشاريع الطاقة المتجددة. وشهدت الشراكة الخضراء بين الاتحاد الأوروبي والمغرب التي أطلقت في عام ٢٠٢٢ استثمار ١٦٥ مليون يورو في أول مشروعين لها[١٤٧].

أهم البنوك وكالات التنمية متعددة الأطراف والوطنية

البنك الأوروبي للاستثمار: بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٢، خصص البنك الأوروبي للاستثمار ٢٠ ٪ من إجمالي تمويله البالغ ٢,٥ مليار يورو للطاقة المتجددة و١٩٪ للنقل المستدام (مثل السكك الحديدية) في المغرب[١٤٨]. وفي عام ٢٠٢٢، ضاعف البنك تمويله السنوي إلى ٣٨١ مليون يورو للاقتصاد المغربي، منها ٢٢٢ مليون يورو لتمويل التنقل المستدام ومنخفض الكربون[١٤٩].

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية: استثمر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ١,٧ مليار دولار في المغرب منذ عام ٢٠١٢، منها ١٤٨ مليون دولار في قطاع الطاقة[١٥٠]، بما في ذلك محطة خلادي الريحية[١٥١].

الوكالة الفرنسية للتنمية: التزمت الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ ٥,٦ مليار يورو منذ عام ١٩٩٢، لدعم مشاريع[١٥٢] الطاقة الشمسية والريحية، بما في ذلك نور ميدلت[١٥٣].

بنك التنمية الألماني (KfW): استثمر بنك التنمية الألماني ٦٠ مليون يورو في محطة الطاقة الشمسية[١٥٤] نورواورزازات IV وما يناهز ٣٠٠ مليون يورو في منشآت الهيدروجين الأخضر[١٥٥].

إسبانيا وهولندا: تخطط إسبانيا لاستثمار ٤٥ مليار يورو بحلول عام ٢٠٥٠ في الطاقة المتجددة والنقل وتدبير الموارد المائية[١٥٦]، فيما التزمت هولندا بمبلغ ٣٠٠ مليون يورو لمشاريع الطاقة الخضراء[١٥٧].

أهم المشاريع

مجمع نورورزازات للطاقة الشمسية: أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم، ممولة بقروض بقيمة ١,٦ مليار دولار من كيانات أوروبية ودولية، بما في ذلك البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) وبنك التنمية الألماني (KfW) والوكالة الفرنسية للتنمية[١٥٨]. وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع ٢,٥ مليار دولار[١٥٩].

الطاقة الريحية والشمسية: يهدف المغرب إلى إضافة ٧ جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٧، بدعم من أوروبا[١٦٢]. وتشمل المشاريع المخطط لها محطة تحلية مياه تعمل بالطاقة الريحية بالقرب من الداخلة، بتمويل قدره ١٨٩ مليون يورو[١٦٣]، ومشاريع طاقة شمسية بقيمة ٩ مليارات دولار بقدرة ٢ جيجاواط[١٦٤].

الهيدروجين الأخضر: استثمرت شركة توتال إنرجيز ١٠,٦ مليار دولار في مصنع للهيدروجين الأخضر والأمونيا في كلميم-واد نون، ومن المقرر أن يبدأ الإنتاج في عام ٢٠٢٧[١٦٠]. كما التزمت ألمانيا بتقديم ما يناهز ٣٠٠ مليون يورولتمويل مشاريع الهيدروجين الأخضر[١٦١].

البنية التحتية للطاقة الخضراء وكابلات الربط الكهربائي: يهدف الربط الكهربائي الذي تنوي شركة إيكس لينكس Xlinks انجازه بين المغرب والمملكة المتحدة، بقيمة ٣٠ مليار دولار[١٦٤]، إلى تزويد المملكة المتحدة بما يصل إلى ١١,٥ جيجاواط من الكهرباء الخالية من الكربون عبر كابلات تحت البحر[١٦٦].

(١٤٥) جوناثان جوزيفس، "هل يمكن للمغرب حل أزمة الطاقة في أوروبا؟"، بي بي سي نيوز، 3 مايو 2023،
https://www.bbc.com/news/business-65415529
(١٤٦) أليسيا ليونارد وآخرون، "الطاقة المتجددة في المغرب: تقييم مخاطر لعنة الموارد"، مراجعات الطاقة المتجددة والمستدامة 192 (مارس 2024): 114210، https://doi.org/10.1016/j.rser.2023.114210
(١٤٧) "أفق أخضر مشترك: استغلال الإمكانات الكاملة للشراكة الخضراء بين الاتحاد الأوروبي والمغرب - ورقة معلومات: علاقات الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب"، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، 27 أكتوبر 2023،
https://www.iemed.org/wp-content/uploads/2023/10/Fact-sheet-EU-Morocco-Green-Partnership-Factsheet-1-CLEAN-2-YS.pdf
(١٤٨) البنك الأوروبي للاستثمار، "البنك الأوروبي للاستثمار العالمي في المغرب: استثمار واسع النطاق بقيمة 2.5 مليار يورو مع التركيز على القطاع الخاص"، البنك الأوروبي للاستثمار، 22 فبراير 2023،
https://www.eib.org/en/press/all/2023-067-eib-global-in-morocco-large-scale-investment-of-eur2-5-billion-with-a-private-sector-focus
(١٤٩) نفسه
(١٥٠) "أفق أخضر مشترك: استغلال الإمكانات الكاملة للشراكة الخضراء بين الاتحاد الأوروبي والمغرب - ورقة معلومات: علاقات الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب"، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، 27 أكتوبر 2023،
https://www.iemed.org/wp-content/uploads/2023/10/Fact-sheet-EU-Morocco-Green-Partnership-Factsheet-1-CLEAN-2-YS.pdf
(١٥١) نفسه
(١٥٢) "المغرب"، الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، تم فتحه في 4 سبتمبر 2024، https://www.afd.fr/en/page-region-pays/morocco
(١٥٣) حمزة حموتشين، "الانتقال الطاقي في شمال إفريقيا: الاستعمار الجديد مرة أخرى!"، في تفكيك الاستعمار الأخضر: العدالة الطاقية والمناخية في المنطقة العربية، تحرير حمزة حموتشين وكاتي ساندويل (دار بلوتو للنشر (المملكة المتحدة)، 2023)، الصفحات 29-48،
https://www.plutobooks.com/9780745349213/dismantling-green-colonialism
(١٥٤) "المغرب رائد في الانتقال الطاقي"، بنك التنمية الألماني (KfW)، 3 أبريل 2017،
https://www.kfw-entwicklungsbank.de/About-us/News/Pressemitteilungen-Details_407296.html
(١٥٥) "طاقة المستقبل"، بنك التنمية الألماني (KfW)، يناير 2024،
https://www.kfw-entwicklungsbank.de/Global/North-Africa-and-Middle-East/Project-information_Morocco_Hydrogen_2024/.
(١٥٦) سورين-أندري دوجان، "تخطط إسبانيا لاستثمار 45 مليار يورو في المغرب بحلول عام 2050"، Investment Monitor، 22 فبراير 2024،
https://www.investmentmonitor.ai/news/spain-plans-to-invest-45bn-euros-in-morocco-by-2050
(١٥٧) سارة زويتن، "المغرب وهولندا يطلقان صندوق استثمار بقيمة 300 مليون يورو للمبادرات الخضراء"، Morocco World News، 22 يونيو 2023،
https://www.moroccoworldnews.com/2023/06/356075/morocco-netherlands-launch-euro-300-million-investment-fund-for-green-initiatives
(١٥٨) المغرب: مجمع نور ورزازات للطاقة الشمسية المركزة، التعاون بين البنوك التنموية المتعددة الأطراف: ملخصات مشاريع الاستثمار في البنية التحتية (مجموعة البنك الدولي، مارس 2017)، الرابط
https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/sites/ppp.worldbank.org/files/2022-02/MoroccoNoorQuarzazateSolar_WBG_AfDB_EIB.pdf
(١٥٩) نور- محطة الطاقة الشمسية ورزازات، مدينة ورزازات، 1 أبريل 2020، الرابط: https://ouarzazate.city/noor-ouarzazate-solar-power-station
(١٦٠) سيزار أوجيه وآخرون، "الطاقة الخضراء في أفريقيا تقدم فرص استثمارية كبيرة"، شركة ماكينزي، 17 أكتوبر 2023، الرابط:
https://www.mckinsey.com/capabilities/sustainability/our-insights/green-energy-in-africa-presents-significant-investment-opportunities.
(١٦١) كارولين مورمان وشوقي غناي، "إمكانيات الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا بالنسبة إلى أوروبا"، معهد نيو لاينز، 21 ديسمبر 2023، الرابط:
https://newlinesinstitute.org/geo-economics/north-african-renewable-energy-possibilities-for-europe
(١٦٢) مارغريتا أريدوندا، "المغرب يتوقع زيادة في الاستثمارات في الطاقة الخضراء في السنوات القادمة"، أتالايار، 27 يناير 2024، الرابط:
https://www.atalayar.com/en/articulo/economy-and-business/morocco-expects-an-increase-in-green-energy-investments-in-the-coming-years/20240127060000196042.html
(١٦٣) إنجي ونافيرا تتعاونان لتشييد محطة تحلية تعمل بطاقة الرياح في المغرب، IDRA | مجتمع التحلية وإعادة استخدام المياه العالمي، 29 يونيو 2022،
الرابط: https://idadesal.org/engie-navera-partner-to-build-wind-powered-desalination-plant-in-morocco
(١٦٤) "تحول قطاع الطاقة في المغرب"، Global Energy Monitor، 28 يونيو 2024، الرابط:
https://www.gem.wiki/Power_Sector_Transition_in_Morocco
(١٦٥) جيهان رحو، "مشروع الطاقة الخضراء بين المغرب والمملكة المتحدة Xlinks قد يصل إلى 30 مليار دولار"، أخبار المغرب العالمية، 16 أبريل 2024،
الرابط: https://www.moroccoworldnews.com/2024/04/362096/xlinks-morocco-uk-green-power-project-could-soar-to-30-billion.
(١٦٦) "مشروع الطاقة بين المغرب والمملكة المتحدة"، Xlinks، 17 سبتمبر 2021، https://xlinks.co/morocco-uk-power-project/

الاستثمارات الأوروبية في قطاع الزراعة المغربي

ارتفعت الاستثمارات الأوروبية في القطاع الزراعي المغربي بشكل كبير، في سياق اتفاقيات التجارة والمبادرات الخاصة وبرامج التنمية. وتركز هذه الاستثمارات غالبًا على المشاريع الموجهة للتصدير[١٦٧]، وتشمل مساهمات من مختلف الجهات الأوروبية.

أهم المستثمرين والمساهمين حسب الدول

الاستثمارات الفرنسية: تمتلك الشركات الفرنسية، مثل دانون، حصة ٦٧٪ في شركة سنترال ليتيير، أكبر شركة لتصنيع منتجات الألبان في المغرب[١٦٨]. وقامت الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بتمويل مشروع بحثي بقيمة ٣٨٠,٠٠٠ يورو حول المناخ والزراعة (٢٠١٩-٢٠٢٣)[١٦٩] وتعهدت بتقديم ٨٠ مليون يورو دعما للزراعة المستدامة في عام ٢٠٢٣[١٦٩].

الاستثمارات الهولندية: في عام ٢٠٢٣، أنشأت هولندا والمغرب صندوقا استثماريا بقيمة ٣٠٠ مليون يورو للزراعة والبنية التحتية والماء والطاقات المتجددة[١٧١]، وسيتم صرف المبلغ على شكل منح بنسبة ٣٥٪، والباقيعلى شكل قرض[١٧٢].

الاستثمارات الإسبانية: إسبانيا، أحد أهم وجهات الصادرات المغربية، استثمرت في محطات تحلية المياه وتنقية المياه في المغرب[١٧٣].

المفوضية الأوروبية: في عام ٢٠٢٢، وافقت المفوضية على برنامج "الأرض الخضراء"[١٧٤] بقيمة ١١٥ مليون يورو.

البنك الأوروبي للاستثمار: قدم البنك الأوروبي للاستثمار ١٠٠ مليون يورو لاستراتيجية "غابات المغرب"، التي تهدف إلى استعادة ٦٠٠,٠٠٠ هكتار من الغابات وخلق ٢٧,٥٠٠ وظيفة[١٧٥]. بالإضافة إلى ذلك، اقترح برنامج الأغذية الزراعية للبنك الأوروبي للاستثمار ٢٥ مليون يورو كجزء من حزمة بقيمة ٦٩ مليون يورو لتطوير مرافق تخزين الحبوب ومزارع الدواجن[١٧٦].

أهم المشاريع وتوزيع الاستثمارات

مخطط المغرب الأخضر: تم إطلاقه في عام ٢٠٠٨، وكان يهدف إلى إعادة هيكلة القطاع الزراعي في المغرب، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٦٥ مليار درهم مغربي في عام ٢٠٠٧ إلى ١١١ مليار درهم مغربي في عام ٢٠١٦[١٧٧]. وسعى المخطط إلى زيادة المنتجات الموجهة للتصدير بخمسة أضعاف من خلال التركيز على بدائل زراعية أكثر ربحية مقارنة بالحبوب الرئيسية، كما هدف المخطط إلى تعزيز الاستثمار الزراعي، وإزالة القيود على حقوق الملكية[١٧٨]. وبحلول عام ٢٠١٧، بلغت ميزانية الاستثمار ٧٥ مليار درهم مغربي[١٧٩].

مخطط الجيل الأخضر ٢٠٢٠-٢٠٣٠: يركز هذا المخطط على تحديث الزراعة وزيادة الإنتاج وتحسين الدخل وترشيد استهلاك المياه[١٨٠].

نمو الصادرات: أصبح المغرب ثالث أكبر مصدر للطماطم في العالم في عام ٢٠٢٢، حيث ارتفعت صادراته بنسبة ٧٪[١٨١]. وبلغ حجم التجارة بين المغرب وشريكه التجاري الرئيسي، الاتحاد الأوروبي، ٤٣ مليار يورو عام ٢٠٢١، منها ١,٢٥ مليار يورو صادرات مغربية من الفواكه والخضر[١٨٢].

الشراكة الاستراتيجية والتمويل

عززت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب والاتفاقيات التجارية الأخرى من التجارة والاستثمارات الزراعية، حيث ألغيت التعريفات الجمركية على التجارة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب منذ ١٢ عامًا، ما سمح باعفاء منتوجات زراعية من الرسوم الجمركية[١٨٣]. ومول البنك الأوروبي للاستثمار العالمي، الذي يتمتع بأكثر من ٤٠ عامًا من الشراكة مع المغرب، القطاع الزراعي بشكل كبير.

(١٦٧) حمزة حموتشين، "تحدي الأعمال الزراعية وبناء البدائل في تونس والمغرب"، شبكة سيادة، 17 يوليو 2020، الرابط:
https://en.siyada.org/siyada-board/research-and-publications/challenging-agribusiness-and-building-alternatives-in-tunisia-and-morocco/.

(١٦٨) "دانون تزيد حصتها في الوحدة المغربية مقابل 686 مليون دولار"، MEED، 28 يونيو 2012، الرابط:
https://www.meed.com/danone-increases-stake-in-moroccan-unit-for-686m/.

(١٦٩) "المغرب: تحليل تأثيرات السيناريوهات المناخية المختلفة على الزراعة المغربية"، الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، تم الوصول إليه في 5 سبتمبر 2024، الرابط:
https://www.afd.fr/en/carte-des-projets/gemmes-morocco-analyzing-impacts-different-climate-scenarios-moroccan-agriculture..

(١٧٠) "المغرب: الوكالة الفرنسية للتنمية تتعهد بتقديم 80 مليون يورو لدعم الزراعة المستدامة ضد تغير المناخ"، Afrik 21، 1 ديسمبر 2023، الرابط:
https://www.afrik21.africa/en/morocco-afd-pledges-e80m-to-support-sustainable-agriculture-against-climate-change/

(١٧١) سارة زويتن، "المغرب وهولندا يطلقان صندوق استثمار بقيمة 300 مليون يورو للمبادرات الخضراء"، موروكو وورلد نيوز، 22 يونيو 2023، الرابط:
https://www.moroccoworldnews.com/2023/06/356075/morocco-netherlands-launch-euro-300-million-investment-fund-for-green-initiatives.

(١٧٢) نفسه

(١٧٣) آنا لوبيز، "المغرب يغمر أوروبا بمنتجاته الزراعية"، أتالايار، 22 مايو 2023،
https://www.atalayar.com/en/articulo/economy-and-business/morocco-floods-europe-with-its-agricultural-products/20230518174545184976.html

(١٧٤) الشراكة الخضراء بين الاتحاد الأوروبي والمغرب: المفوضية تعتمد برنامجًا رئيسيًا لدعم القطاعين الزراعي والغابي في المغرب، المفوضية الأوروبية، 25 أكتوبر 2022، الرابط: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_22_6362

(١٧٥) "المغرب: البنك الأوروبي للاستثمار العالمي يحشد 100 مليون يورو للغابات الشاملة والمستدامة"، البنك الأوروبي للاستثمار، 28 ديسمبر 2023، الرابط: https://www.eib.org/en/press/all/2023-558-maroc-bei-monde-100-millions-forets-inclusives-durables

(١٧٦) "برنامج الأغذية الزراعية في المغرب"، البنك الأوروبي للاستثمار، 23 ديسمبر 2019، الرابط: https://www.eib.org/en/projects/all/20190010

(١٧٧) سينثيا غاريوس ومحمد مهدي، "الاستثمارات في القطاع الزراعي في المغرب"، أثيرمار، 7 ماي 2019، الرابط:
https://www.athimar.org/articles/details/investments-in-the-agricultural-sector-in-morocco

(١٧٨) حمزة حموتشين، "تحدي الأعمال الزراعية وبناء البدائل في تونس والمغرب"، شبكة سيادة، 17 يوليو 2020، الرابط:
https://en.siyada.org/siyada-board/research-and-publications/challenging-agribusiness-and-building-alternatives-in-tunisia-and-morocco/

(١٧٩) نفسه

(١٨٠) آنا لوبيز، "المغرب يغمر أوروبا بمنتجاته الزراعية"، أتالايار، 22 مايو 2023، الرابط:
https://www.atalayar.com/en/articulo/economy-and-business/morocco-floods-europe-with-its-agricultural-products/20230518174545184976.html

(١٨١) خوسيه أنخيل بيدرازا، "صادرات الطماطم المغربية تبلغ أرقام قياسية في عام 2023"، أتالايار، 24 سبتمبر 2023، الرابط:
https://www.atalayar.com/en/articulo/economy-and-business/moroccos-tomato-exports-reach-record-levels-in-2023/20230919124042191108.html

(١٨٢) آنا لوبيز، "المغرب يغمر أوروبا بمنتجاته الزراعية"، أتالايار، 22 مايو 2023، الرابط:
https://www.atalayar.com/en/articulo/economy-and-business/morocco-floods-europe-with-its-agricultural-products/20230518174545184976.html

(١٨٣) "المغرب - الاتفاقيات التجارية"، إدارة التجارة الدولية | Trade.gov، تم فتحه في 25 سبتمبر 2024، الرابط:
https://www.trade.gov/country-commercial-guides/morocco-trade-agreements

٤. الآثار السلبية للاستثمارات الأوروبية الاستخراجية على المغرب ومصر

كما ذكر آنفا، غالبًا ما تبنى الاستثمارات الأوروبية في شمال إفريقيا على نموذج استخراجي، يستغل الموارد الطبيعية دون ضمان التنمية المستدامة. ويترتب عن النماذج التنموية السائدة في جزء كبير من الجنوب العالمي – النابعة من الشمال العالمي و المرتبطة بالصناعات الاستخراجية- عواقب بيئية واجتماعية بعيدة المدى. هذه النماذج، التي تعطي الأولوية للمكاسب الاقتصادية السريعة من خلال استغلال الموارد الطبيعية، غالبًا ما تؤدي إلى تدهور بيئي كبير وتفكك اجتماعي، مما يساهم في استمرار الحلقة المفرغة للفقر وعدم المساواة والصراعات.

وتستفيد هذه الاستثمارات من نقاط الضعف الاقتصادية لهذه الدول، وخاصة اعتمادها الدوري على الديون، حيث يغذي هذا النموذج الاستخراجي تشبث أوروبا بعقلية النمو اللامتناهي الذي يركز على تصدير التكاليف البيئية والاجتماعية بدلاً من خفض الطلب على الطاقة. وفي هذا الإطار، بدلاً من الانتقال إلى نمط حياة أكثر استدامة، تقوم الدول الأوروبية بتصدير التداعيات المناخية الناتجة عن نمط حياتها المستهلك بشكل كثيف للطاقة إلى الجنوب العالمي. ومن هذا المنظور، يبدو الانتقال الأخضر في أوروبا وكأنه واجهة للاستدامة، أي مجرد تبييض بيئي أكثر من كونه التزامًا حقيقيًا بتعزيز التنمية المستدامة في الجنوب العالمي. ومن خلال إعطاء الأولوية لأمنها الطاقي، تقوض أوروبا فعليًا رفاه والمرونة الإيكولوجية في الدول التي تدعي دعمها، مما يكرس الاستغلالية بدلاً من تعزيز انتقال عادل ومنصف فعليا. وأصبح هذا النفاق واضحا خلال أزمة الطاقة التي أثارها الصراع بين روسيا وأوكرانيا في عام ٢٠٢٢، عندما أوقفت روسيا تدفق ٨٠ مليار متر مكعب من الغاز عبر الأنابيب إلى أوروبا(١٨٤)، ما وضع القارة أمام أزمة طاقة عاجلة. في المقابل، هرعت الدول الأوروبية لتأمين إمدادات الغاز من الدول الأفريقية والشرق أوسطية(١٨٥). ويؤكد هذا التوجه أن الشاغل الرئيسي لأوروبا هو أمن الطاقة بدلاً من الانتقال الأخضر(١٨٦). ولقد تم تعطيل الانتقال الطاقي لدول ما بعد الاستعمار نتيجة لهذا التحول في أولويات أوروبا، الأمر الذي يفضح ازدواجية المعايير لدى القوى الغربية، التي تتظاهر بدعم الجهود العالمية لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، بينما تعمق اعتمادها على النفط والغاز لتأمين مصالحها الاقتصادية الخاصة، مما يعرقل خطط التنويع في الدول الأفريقية ويعرضها في الآن ذاته للتكاليف البيئية والاجتماعية للاستهلاك الأوروبي(١٨٧).

---

(١٨٤) وكالة الطاقة الدولية. (بدون تاريخ). حرب روسيا على أوكرانيا - مواضيع. وكالة الطاقة الدولية. الرابط: https://www.iea.org/topics/russias-war-on-ukraine

(١٨٥) شافي، ن. (2022، 22 يوليو). كيف كشفت حرب أوكرانيا عن انتقال الطاقة المتعثر في أوروبا ونفاقها تجاه الشرق الأوسط. معهد الشرق الأوسط. الرابط: https://www.mei.edu/publications/how-ukraine-war-exposed-europes-derailed-energy-transition-and-its-hypocrisy-toward

(١٨٦) كريستو، أ.، وآداميدس، ك. (2013). تأمين الطاقة وإلغاء تأمينها في الشرق الأوسط الجديد. حوار الأمن، 44(5-6)، 507-522. الرابط: https://doi.org/10.1177/096701061349978

(١٨٧) شافي، ن. (2022، 22 يوليو). كيف كشفت حرب أوكرانيا عن انتقال الطاقة المتعثر في أوروبا ونفاقها تجاه الشرق الأوسط. معهد الشرق الأوسط. الرابط: https://www.mei.edu/publications/how-ukraine-war-exposed-europes-derailed-energy-transition-and-its-hypocrisy-toward

الآثـــار البيئيـــة والاجتـــماعيـــة للصـــناعات الاستخـــراجية

الآثـار البيئية والاجتمـاعية للصـناعات الاستخـراجية

تضر الصناعات الاستخراجية، مثل قطاعات التعدين والنفط والغاز، بكل من البيئة والمجتمعات المحلية. وغالبًا ما تتجاهل هذه الصناعات لاهتمام بحماية البيئة، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة على النظم اللإيكولوجية وصحة الإنسان.

التداعـيات البيئية والاجتمـاعية للافـراط في استخـراج الغـاز

تشمل التأثيرات البيئية لعمليات حفر النفط والغاز تدهور التربة وتلوث مصادر المياه الجوفية من خلال "المياه المنتجة". مما أدى إلى تلوث المياه. ومن شأن هذا التلوث الذي تخلفه شركات استكشاف الغازان يتسبب في آثارضارة على الصحة وعلى الأرض والماء والنظم البيئية المحلية والتنوع البيولوجي

الآثـار الاقتصادية و"المـرض الهولـندي"

غالبا ما تقع الدول التي تتخصص في تصدير السلع الأولية ضحية لـ "المرض الهولندي"، والذي يرمز إلى ازدهار الصادرات بعد اكتشاف الموارد الطبيعية مع انخفاض سريع في إنتاج السلع التجارية الأخرى.

التفكـك الاجتـماعي والنـزوح والظـلم البيـئي

في العديد من المناطق، يؤدي وصول الشركات متعددة الجنسيات إلى نزوح السكان المحليين وتدمير سبل العيش التقليدية وانهيار التماسك الاجتماعي. وغالبًا ما يؤدي تدفق العمال الوافدين والاستخدام المكثف للموارد المحلية إلى رفع الطلب على الخدمات وصراعات مع المجتمعات المحلية التي تتحمل العبء الأكبر للتدهور البيئي والاضطرابات الاجتماعية.

مفـارقة الهيدروجـين الأخـضر والطـاقات المتجـددة

يتطلب إنشاء محطات الطاقة الريحية والشمسية- التي تغذي الخطوط الكهربائية أو مرافق إنتاج الهيدروجين الأخضر- مساحات شاسعة من الأراضي والبحار، مما يؤدي إلى تداعيات على الأنشطة المعيشية المحلية. وفي المناطق التي تتميز بعدم توازن القوى، وانعدام الأمن في ملكية الأراضي مع وجود حيف تاريخي، يمكن لمثل هذه المشاريع أن تفاقم من الاستبعاد الاجتماعي وتنتزع أراضي المجتمعات وتعمق نقاط الضعف الاجتماعية والبيئية.

آثـار النمـاذج الزراعـية غـير المسـتدامـة

يعرف النموذج الاستخراجي انتشارا واسعا في القطاع الزراعي لدول الجنوب العالمي، إذ تعتبر عدم استدامة النماذج الزراعية الحالية إحدى التحديات العالمية الأكثر إلحاحًا، من حيث إنها تتجلى في أزمات متعددة الأوجه تزيد من تدهور البيئة وعدم المساواة الاجتماعية والهشاشة الاقتصادية.

الآثار البيئية والاجتماعية للصناعات الاستخراجية

تضر الصناعات الاستخراجية، مثل قطاعات التعدين والنفط والغاز، بكل من البيئة والمجتمعات المحلية. وغالبًا ما تتجاهل هذه الصناعات لاهتمام بحماية البيئة، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة على النظم اللايكولوجية وصحة الإنسان. ويوضح إزارالي أن هذه الممارسة تؤدي إلى تلوث كبير، مما يساهم في تلوث الهواء والماء، بينما تحرم السكان المحليين من الفوائد الاقتصادية المحتملة على المدى الطويل(١٨٨). وفي حالة مصر، هناك ارتفاع في استهلاك الوقود الملوث مثل المازوت، وهو مزيج من الهيدروكربونات الثقيلة التي تحتوي على سموم مثل الكبريتيدات والمعادن الثقيلة، بهدف تحرير المزيد من الغاز للتصدير إلى أوروبا(١٨٩).

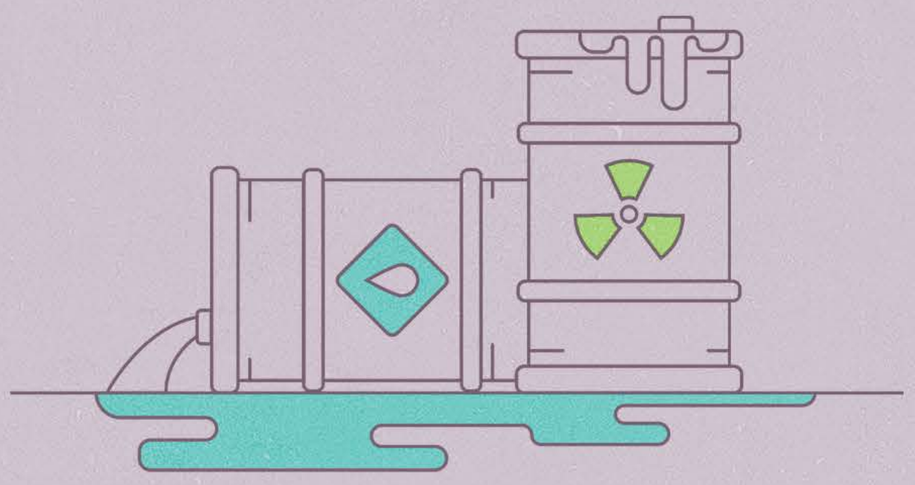

التداعيات البيئية والاجتماعية للافراط في استخراج الغاز

يمتد تأثير الاستخراج المفرط للغاز على البيئة بشكل كبير ومتعدد الأوجه. فعلاوة على انخفاض الإنتاج، يؤثر الغلو في الاستخراج على البيئة بشكل أوسع على البيئة وعلى المجتمعات المحلية. وتشمل التأثيرات البيئية لعمليات حفر النفط والغاز تدهور التربة وتلوث مصادر المياه الجوفية من خلال "المياه المنتجة"(١٩٠). وقد أدى اضطراب التكوينات الجيولوجية بسبب الحفر الزائد من قبل شركات الغاز والنفط إلى تآكل التربة وتلوثها في مناطق مثل رأس غارب، مما أدى إلى تلوث المياه(١٩١). ومن شأن هذا التلوث الذي تخلفه شركات استكشاف الغاز ان يتسبب في آثار ضارة على الصحة وعلى الأرض والماء والنظم البيئية المحلية والتنوع البيولوجي(١٩٢). وأدى التدهور البيئي الناتج عن عمليات استخراج الغاز إلى تأثيرات صحية مباشرة على السكان المحليين(١٩٣)، حيث تم ربط زيادة التلوث وتلوث المياه والموارد الطبيعية بمشاكل الجهاز التنفسي والأمراض المنقولة عن طريق المياه وغيرها من المشكلات الصحية(١٩٤). وقد يكون نقص الضمانات البيئية الكافية وتدابير التخفيف قد فاقم من هذه المخاطر الصحية.

---

(١٨٨) م. ريموند إزارالي، "حقوق الإنسان وجرائم الدولة والشركات في ممارسة حرق الغاز في دلتا النيجر، نيجيريا"، علم الجريمة النقدي 24، العدد 3 (12 نوفمبر 2015): 391-412، الرابط: https://doi.org/10.1007/s10612-015-9300-9

(١٨٩) سيباستيان رودريغيز، "مصر تحرق وقودًا أكثر قذارة لبيع المزيد من الغاز إلى أوروبا"، أخبار المناخ، 2022 الرابط: </https://www.climatechangenews.com/2022/11/15/complete-contradiction-cop27-host-egypt-dirty-fuels-sell-more-gas-to-europe>

(١٩٠) جون بيشتيل، "مياه الصرف الصحي لإنتاج النفط والغاز: تلوث التربة ومنع التلوث"، "علوم التربة التطبيقية والبيئية 2016 (2016): 1–24, https://doi.org/10.1155/2016/2707989

(١٩١) سارة سمير، "تقليل تلوث المياه الجوفية في قطاع النفط والغاز المصري"، مصر للنفط والغاز، 8 نوفمبر 2018، الرابط. https://egyptoil-gas.com/features/reducing-groundwater-contamination-in-the-egyptian-oil-and-gas-sector

(١٩٢) نعمان حسين، فرهاد حولدار، وأبو بكر صديق، "تقييم شامل لسيناريو التلوث وجودة المياه في حقول الغاز في منطقة شمال شرق بنغلاديش"، هيليون 10، العدد 15 (15 غشت 2024)، الرابط: https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2024.e34323

ألكسندر بروتيل وأسامة الصياد، "الشواطئ المشتعلة: الحرق غير المنظم في مصر على طول الساحل المتوسطي"، دارج، 1 أغسطس 2023، الرابط: /https://daraj.media/en/flared-shores-egypts-unregulated-flaring-along-the-mediterranean-shoreline

(١٩٣) ألكسندر بروتيل وأسامة الصياد، "الشواطئ المشتعلة: الحرق غير المنظم في مصر على طول الساحل المتوسطي"، دارج، 1 أغسطس 2023، الرابط: https://daraj.media/en/flared-shores-egypts-unregulated-flaring-along-the-mediterranean-shoreline

(١٩٤) "تأثيرات النفط والغاز على الصحة"، إيرث ووركس، 12 ديسمبر 2017، https://earthworks.org/issues/oil-and-gas-health-effects/ و "#سماء_مشتعلة: الأثر البيئي والبشري لقرارات الطاقة في مصر"، دارج، 30 سبتمبر 2024، الرابط: https://daraj.media/en/burningskies-the-environmental-and-human-toll-of-egypts-energy-decisions

الآثـــار الاقتـصاديـة و"المـــرض الهولنـدي"

غالبا ما تقع الدول التي تتخصص في تصدير السلع الأولية ضحية لـ "المرض الهولندي"، والذي يرمز إلى ازدهار الصادرات بعد اكتشاف الموارد الطبيعية مع انخفاض سريع في إنتاج السلع التجارية الأخرى(١٩٥). ونتيجة لذلك، تصبح هذه الدول معتمدة بشكل مفرط على الأسواق المالية، مما يعرض اقتصاداتها لتقلبات غير منتظمة في الأسعار العالمية(١٩٦). وتشجع هوامش الربح العالية المرتبطة بالصناعات الاستخراجية على الإفراط في الإنتاج عندما تكون أسعار السوق مرتفعة، ولكن هذا أيضًا يخلق اعتمادًا على الأسواق المالية المتقلبة. وبالتالي، تكون الأنشطة الاقتصادية الوطنية عرضة للانكماشات المفاجئة، مما يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادي واسع النطاق. فعلى سبيل المثال، رفعت جائحة كوفيد ١٩ في عام ٢٠١٩ وانهيار أسعار النفط من التحديات المالية لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعتمدة على الهيدروكربونات، بما في ذلك مصر، مما أدى إلى ضغوط على الإنفاق العام وخفض لعائدات تصدير النفط والغاز، مما تسبب في أزمات اقتصادية(١٩٧). بالإضافة إلى ذلك، كان للحرب الروسية الأوكرانية تأثيرات واضحة على الاقتصاد المصري بسبب اعتماد مصر على واردات القمح.

التفـكك الاجتـــماعي والنـــزوح والظـلم البيـئي

تتسبب الصناعات الاستخرجية وفي تعميق التشريد الاجتماعي. ففي العديد من المناطق، يؤدي وصول الشركات متعددة الجنسيات إلى نزوح السكان المحليين وتدمير سبل العيش التقليدية وانهيار التماسك الاجتماعي. وغالبًا ما يؤدي تدفق العمال الوافدين والاستخدام المكثف للموارد المحلية إلى رفع الطلب على الخدمات وصراعات مع المجتمعات المحلية التي تتحمل العبء الأكبر للتدهور البيئي والاضطرابات الاجتماعية(١٩٨). علاوة على ذلك، غالبًا ما يتم تهجير المجتمعات الأصلية التي تعيش على أراضٍ جماعية بدلاً من الأراضي الخاصة من أجل فسح المجال للمشاريع الضخمة، كما هو الحال في المغرب مع بعض مشاريع الطاقة المتجددة. وفي حالة صناعات النفط والغاز، يمكن أن يؤدي سوء التخطيط والإدارة غير السليمة إلى التلوث وإزالة الغابات وتدمير الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل الصيد والسياحة(١٩٩).

---

(١٩٥) كلودين سيجام وليوناردو غارسيا، "الصناعات الاستخراجية: تحسين الاحتفاظ بالقيمة في الدول المضيفة"، الأونكتاد، 2012، https://unctad.org/system/files/official-document/suc2012d1_en.pdf

(١٩٦) نفسه

(١٩٧) حنان كسكس، "كيف يهدد النفط الرخيص والجائحة الاقتصادات والانتقال الطاقي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2020 الرابط http://resourcegovernance.org/articles/how-cheap-oil-and-pandemic-threaten-economies-and-energy-transition-middle-east-and-north>

(١٩٨) كلودين سيجام وليوناردو غارسيا، "الصناعات الاستخراجية: تحسين الاحتفاظ بالقيمة في الدول المضيفة"، الأونكتاد، 2012 رابط: https://unctad.org/system/files/official-document/suc2012d1_en.pdf

(١٩٩) نفسه

تتفاقم التكاليف البيئية والاجتماعية لمشاريع الطاقة لأنها عادة ما تخلق عددًا محدودًا من الوظائف للمجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، تعتمد الصناعات الاستخراجية على رأس المال بشكل مكثف وعلى التكنولوجيا والخبرات الأجنبية، مما يترك فرص شغل ضئيلة للسكان المحليين(٢٠٠). وغالبا ماتكون الوظائف التي تم توفيرها بالأجر الهزيل وعدم الاستقرار، حيث يعاني العمال من سوء ظروف الشغل وسط إجراءات سلامة غير كافية(٢٠١). ويؤدي هذا تركيز الفوائد الاقتصادية للأنشطة الاستخراجية في أيدي قلة قليلة، بينما تعاني غالبية السكان من التداعيات البيئية والاجتماعية. ويمكن ملاحظة اتجاه مماثل في الطاقات المتجددة، حيث إنه حتى في حالة المشاريع الكبيرة، لا تخلق فرص شغل مهمة لفائدة العمالة الماهرة ولاتقدم علاقات اقتصادية أفقية. فعلى سبيل المثال، تعتبر محطة نور وارزازات للطاقة الشمسية في المغرب، من أكبر مرافق الطاقة الشمسية المركزة في العالم، كانت قد وفرت ١٠٠٠ وظيفة خلال مرحلة التشييد، لكنها خلقت ٦٠ وظيفة دائمة فقط في مجالات الصيانة طوال دورة حياة المشروع(٢٠٢).

مفارقة الهيدروجين الأخضر والطاقات المتجددة

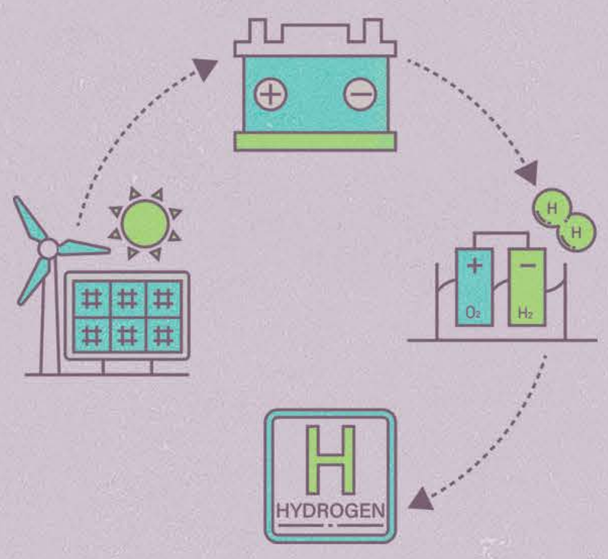

وتنطوي الطاقات المتجددة، التي يُروج لها غالبًا كحل للتأثيرات البيئية للصناعات الاستخراجية، على مجموعة من التحديات الخاصة بها، حيث يتطلب إنشاء محطات الطاقة الريحية والشمسية - التي تغذي الخطوط الكهربائية أو مرافق إنتاج الهيدروجين الأخضر- مساحات شاسعة من الأراضي والبحار، مما يؤدي إلى تداعيات على الأنشطة المعيشية المحلية(٢٠٣). وفي المناطق التي تتميز بعدم توازن القوى، وانعدام الأمن في ملكية الأراضي مع وجود حيف تاريخي، يمكن لمثل هذه المشاريع أن تفاقم من الاستبعاد الاجتماعي وتنتزع أراضي المجتمعات وتعمق نقاط الضعف الاجتماعية والبيئية(٢٠٤).

ويوضح إنتاج الهيدروجين الأخضر في المغرب الضرر الذي تسببه الاستثمارات الأوروبية. فعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى انتقال طاقي أخضر في المغرب، بقيت مبادرات الهيدروجين الأخضر في البلاد موجهة بشكل كبير نحو التصدير لتلبية احتياجات الطاقة الأوروبية بدلاً من حاجيات الطاقة المحلية. وتهدف هذه المبادرات إلى وضع المغرب كمركز يخدم الأسواق الأوروبية بشكل رئيسي(٢٠٥). ويقوض هذا النهج من الجهود الرامية إلى استعمال الطاقة المتجددة لتلبية احتياجات الكهرباء في المغرب وتقليل اعتماد البلاد على الوقود الأحفوري المستورد.

---

(٢٠٠) المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة (EOSG)، "تحويل الصناعات الاستخراجية من أجل التنمية المستدامة"، مكتبة الأمم المتحدة الإلكترونية، 16 يونيو 2021، الرابط: https://www.un-ilibrary.org/content/papers/10.18356/27082245-22

(٢٠١) نفسه

(٢٠٢) ألكسندر بي مارتن، "تحمل الشبكة: مشاريع الربط الكهربائي عبر البحر الأبيض المتوسط في تونس"، في الطاقة المتجددة ومشاريع الربط الكهربائي الضخمة في شمال إفريقيا: آفاق التعاون بين أوروبا وشمال إفريقيا (يوروميسكو، 2024)، الصفحات 68-91.

(٢٠٣) كريستيان برانستروم وأدريان غورايب، "الحلول السياسية البديلة"، التحديات الاجتماعية للهيدروجين الأخضر في الجنوب العالمي، 26 يوليو 2022، الرابط: https://aps.aucegypt.edu/en/articles/802/social-challenges-of-green-hydrogen-in-the-global-sout

(٢٠٤) نفسه

(٢٠٥) مازن، عرض المغرب للهيدروجين الأخضر" https://www.masen.ma/en/green-hydrogen-moroccan-offer تم فتحه في 23 أكتوبر 2024.

ويستحوذ إنتاج الهيدروجين الأخضر الموجه للتصدير في المغرب على موارد رئيسية أخرى التي كان من المفروض توجيهها للزراعة والصناعات الأخرى. فعلى سبيل المثال، خصصت البلاد مليون هكتار من الأراضي لمشاريع الهيدروجين الأخضر(٢٠٦). كما يُقدر أن يستهلك إنتاج الهيدروجين الأخضر المغربي ٩٢ مليون متر مكعب من الماء(٢٠٧). وقد أثار هذا انتقادات حادة، خاصة أن المغرب صنف في المرتبة ٢٧ في قائمة الدول التي تواجه ضغطا مائيا حسب تصنيف المعهد العالمي للموارد (WRI) (٢٠٨).

وعلى الرغم من تهدئة هذه الانتقادات من خلال الإعلان عن خطط لبناء محطات تحلية مخصصة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، إلا أن هذا أثار مخاوف إضافية بشأن تأثير التحلية على الموارد المائية والبيئة في البلدان الصحراوية وشبه الصحراوية مثل المغرب وتونس(٢٠٩)، خاصة أن تقنيات التحلية مكلفة وتستهلك الكثير من الطاقة. علاوة على ذلك، يمكن أن تسبب عمليات التحلية أضرارًا بيئية جسيمة، خاصة للنظم البيئية البحرية والساحلية بسبب تصريف المياه المالحة المركزة. ويتفاقم نطاق الضرر البيئي عندما يتم تشغيل محطات التحلية بالوقود الأحفوري، نظرًا لاستهلاكها العالي للطاقة(٢١٠). بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام مياه التحلية في في انتاج الهيدروجين الأخضر لا يأخذ في الاعتبار المياه الصالحة للشرب المستخدمة لتنظيف وتبريد الألواح الشمسية (التي تنتج الطاقة المتجددة اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر)(٢١١) .فتحويل موارد المياه للاستخدام الصناعي يهدد بتفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي، خاصة في المناطق التي تعاني من ضغط مائي وصعوبة ولوج الموارد االمائية.

وفي الأخير، تعكس المشاريع المتعلقة بالهيدروجين الأخضر سعي أوروبا لتصدير التداعيات المناخية الناتجة عن استهلاكها للطاقة إلى الخارج. فبدلاً من ترشيد الدول الأوروبية لاستهلاكها للطاقة، تقوم هذه الأخيرة بنقل العبء البيئي إلى المغرب، مستغلة موارده الطبيعية دون المساهمة بشكل ملموس في التنمية المستدامة للبلاد. ويعزز هذا النهج الهياكل الاستعمارية الاستخراجية الجديدة، حيث تعطى الأولوية لمصالح أوروبا في مجال الطاقة والاقتصاد على حساب الرفاه البيئي والتقدم الاجتماعي في المغرب.

آثـــار النمـــاذج الزراعـــية غير المســـتدامة

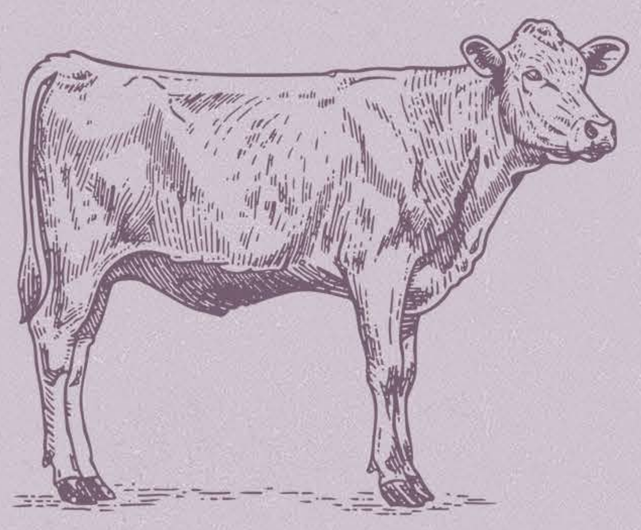

يعرف النموذج الاستخراجي انتشارا واسعا في القطاع الزراعي لدول الجنوب العالمي، إذ تعتبر عدم استدامة النماذج الزراعية الحالية إحدى التحديات العالمية الأكثر إلحاحًا، من حيث إنها تتجلى في أزمات متعددة الأوجه تزيد من تدهور البيئة وعدم المساواة الاجتماعية والهشاشة الاقتصادية.

---

(٢٠٦) رويترز، المغرب يخصص مليون هكتار لمشاريع الهيدروجين الأخضر"، رويترز، 11 مارس 2024
https://www.reuters.com/sustainability/morocco-dedicate-1-mln-hectares-green-hydrogen-projects-2024-03-11/

(٢٠٧) علي اموزاي ووفاء حديوي، الهيدروجين الأخضر في المغرب: انتقال عادل أم تبييض أخضر للاستعمار الجديد؟" (معهد عبر الوطني، أكتوبر 2023)
https://www.tni.org/en/publication/green-hydrogen-in-morocco-just-transition-or-greenwashing-neocolonialism

(٢٠٨) سامانثا كوزما، ليز ساكوشيا، ومارلينا تشيرتوك، "25 دولة، تضم ربع السكان، تواجه ضغوطًا مائية شديدة للغاية"، معهد الموارد العالمية، 2023
https://www.wri.org/insights/highest-water-stressed-countrie

(٢٠٩) لوما ماينز"فكرة الهيدروجين، حل استعماري جديد زائف"، ReCommon، 22 فبراير 2024،
https://www.recommon.org/en/hydrogen-idea-false-neo-colonial-solution

(٢١٠) مات سايمون، "تحلية المياه تزدهر. لكن ماذا عن كل تلك المياه المالحة السامة؟"، Wired، 2019
https://www.wired.com/story/desalination-is-booming-but-what-about-all-that-toxic-brine

(٢١١) أميمة جماد، "في تسلمنتي، النساء يزيلن الغموض عن الطاقة الشمسية"، في المغرب: العدالة المناخية، الطوارئ الاجتماعية (En toutes lettres، 2021)، الصفحات 189-205، doi:10.3917/etl.houda.2021.01.0189.

ويسري هذا الوضع على الاستثمارات الأوروبية في قطاع الزراعة في مصر والمغرب، حيث التركيز على الزراعة الموجهة نحو التصدير. فعلى سبيل المثال، يصدر المغرب نصف منتجاته الزراعية إلى أوروبا(٢١٢). وتعتبر الزراعة قطاعا حيويا في كلا البلدين، حيث تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتعد مصدرًا رئيسيًا لفرص الشغل، خاصة في المناطق القروية حيث تدعم غالبًا الاقتصادات المحلية. ومع ذلك، فإن هذا التركيز الكبير على المحاصيل التصديرية، خاصة تلك الموجهة للأسواق الأوروبية، أدى إلى عواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة.

كما تسببت عولمة الزراعة، في سياق تحرير التجارة وتماشيا مع متطلبات الأسواق العالمية، في تدهور النظم البيئية المحلية في البلدان النامية، ذات الأطر التشريعية الضعيفة فيما يتعلق بحماية البيئة(٢١٣)، الأمر الذي رفع من من الاستثمارات الأجنبية وسمح بممارسات زراعية أكثر كثافة وإضرارا بالبيئة. وقد أدى هذا الوضع إلى استنزاف الموارد المائية وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي في مناطق بعيدة عن مستهلكي المنتجات الزراعية الموجهة للاسواق الأوروبية(٢١٤).

غالبا ما يتم النظر إلى التدمير البيئي المؤقت كشر لا بد منه لتحقيق التنمية في هذه المناطق. لكن هذا المنطق بتجاهل العواقب طويلة الأمد لمثل هذه الممارسات. فمع زيادة حجم الاستخراج، تصبح الموارد المتجددة مثل الغابات وخصوبة التربة غير متجددة(٢١٥). ويحدث هذا عندما يتجاوز معدل الاستخراج بكثير معدل تجديد البيئة لهذه الموارد، مما يؤدي إلى استنزاف دائم(٢١٦). وغالبًا ما تتحمل الفئات الأكثر ضعفًا التكاليف البيئية لهذه الممارسات، رغم أنها تتحمل مسؤولية أقل بكثير من حيث الطلب على المواد المستخرجة، حيث يشهد تاريخ الاستخراج في العديد من مناطق الجنوب العالمي على هذه الدورة المدمرة، التي تُفضل المكاسب الاقتصادية قصيرة الأجل على استدامة الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى انتشار الفقر والأزمات الاقتصادية المتكررة وإضعاف المؤسسات الديمقراطية(٢١٧).

وتتجلى عدم استدامة الممارسات الزراعية الحالية في مساهمة القطاع الزراعي في انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية، والتي تشكل حوالي ٢٢٪ من إجمالي الانبعاثات(٢١٨).

وفي شمال إفريقيا، أدى الترويج للزراعة الصناعية واسعة النطاق إلى الإفراط في استغلال الأراضي والموارد المائية، مما أسفر عن تدهور بيئي كبير(٢١٩)، يشمل استنزاف موارد المياه الجوفية وتآكل التربة وفقدان التنوع البيولوجي، وكلها عوامل تقوض استدامة الإنتاج الزراعي على المدى الطويل في المنطقة(٢٢٠).

---

(٢١٢) سعيد أولفقير، "في المغرب: أرض مثمرة للمزارع الكبيرة وأمطار متقطعة للمزارعين الصغار"، السفير العربي، 16 سبتمبر 2022، https://assafirarabi.com/en/47507/2022/09/16/in-morocco-fruitful-land-for-large-scale-farms-and-erratic-rainfall-for-small-farmers

(٢١٣) أنشيان وان وزمينغ رين وغوانغوا كياو "كيف يؤثر تحرير التجارة الزراعية على البيئة؟ أدلة من مراجعة الأدبيات"، الاستدامة 15، العدد 12 (10 يونيو 2023)، https://doi.org/10.3390/su15129379; Judith M. Dean، Mary E. Lovely، وHua Wang، "هل يجذب المستثمرون الأجانب اللوائح البيئية الضعيفة؟ تقييم الأدلة من الصين"، مجلة اقتصاديات التنمية 90، العدد 1 (سبتمبر 2009): 1-13، https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2008.11.007

(٢١٤) Panxian Wang، Zimeng Ren، وGuanghua Qiao، "كيف يؤثر تحرير التجارة الزراعية على البيئة؟ أدلة من مراجعة الأدبيات"، الاستدامة 15، العدد 12 (10 يونيو 2023)، https://doi.org/10.3390/su15129379

(٢١٥) ألبرتو أكوستا، "الاستخراجية والاستخراجية الجديدة: وجهان لنفس اللعنة"، في ما وراء التنمية: رؤى بديلة من أمريكا اللاتينية، تحرير مريم لانغ ودنيا مقراني (معهد عبر الوطني / مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2013).

(٢١٦) نفسه

(٢١٧) نفسه

(٢١٨) بانشيان وانغ، زيمينغ رين، وقوانغهوا تشياو، "كيف تؤثر تحرير التجارة الزراعية على البيئة؟ أدلة من مراجعة الأدبيات"، الاستدامة 15، العدد 12 (10 يونيو 2023)، https://doi.org/10.3390/su15129379

(٢١٩) نفسه

(٢٢٠) نفسه

الدراسة الأولى:

دراسة نقدية لاستثمارات إيني في قطاع الطاقة المصري

لعبت شركة إيني الإيطالية العملاقة المتعددة الجنسيات دورًا محوريًا في تشكيل مشهد الطاقة في مصر من خلال استثمارات كبيرة في مشاريع مختلفة للهيدروكربونات. فرغم أن استثماراتها في حقل ظهر للغاز نالت ترحيبا باعتبارها استثمارات تحويلية، إلا أن الدراسة الدقيقة للمشاريع تكشف عن إشكاليات معقدة. في هذا الصدد، تتناول هذه الدراسة استثمارات إيني في مصر، مع التركيز على التحديات المتعددة الأوجه التي يطرحها انخفاض الإنتاج والتدهور البيئي والآثار الاجتماعية والاقتصادية الأوسع لهذه العمليات.

المحفظة الاستثمارية لإيني في مصر

تجاوزت استثمارات شركة إيني بقطاع الطاقة في مصر ١٣ مليار دولار من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩[٢٢١]، كما تعهدت الشركة باستثمار إضافي قدره ٧,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ على مدى السنوات الأربع التالية[٢٢٢]. وتشمل محفظة استثمارات الشركة مشاريع كبيرة في مجالي الإنتاج والتكرير، مما يعكس تركيزًا استراتيجيًا على تعزيز إنتاج الغاز واستكشاف احتياطيات جديدة.

---

(٢٢١) "شركة النفط الإيطالية العملاقة إيني تقول إن إجمالي الاستثمارات في مصر بلغ 13 مليار دولار منذ عام 2015 - الاقتصاد - الأعمال"، أهرام أونلاين، 16 يناير 2019، https://english.ahram.org.eg/News/321869.aspx.

(٢٢٢) سارة سمير، "إيني تستثمر 7.7 مليار دولار في قطاع الطاقة المصري على مدى 4 سنوات"، مصر للنفط والغاز، 4 سبتمبر 2023، https://egyptoil-gas.com/news/eni-to-invest-7-7b-in-egypts-energy-sector-over-4-years/.

ويعتبر حقل ظهر، الذي تم اكتشافه في عام ٢٠١٥، ي المشروع الرئيسي لشركة إيني في مصر. ويقع في البحر الأبيض المتوسط، وكان من المتوقع في البداية أن يحتوي على حوالي ٣٠ تريليون قدم مكعب من الغاز(٢٢٣) مع قدرة إنتاج تناهز ٢,٧ مليار قدم مكعب يوميًا(٢٢٤)، مما يعزز بشكل كبير أمن الطاقة في مصر، ويقلل من اعتماد البلاد على الوقود المستورد ويساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة.

ويشكل حقل نوروس في دلتا النيل حجر الزاوية في عمليات شركة إيني في مصر، بإنتاج بلغ حوالي مليار قدم مكعب يوميًا، مما يجعله مصدرا حيويًا لإنتاج الغاز لتلبية الحاجيات المحلية في مصر والتصدير كذلك(٢٢٥).

كما يعكس حقل بلطيم جنوب غرب جهود شركة إيني المستمرة لتوسيع استثماراتها في مصر. ويقع هذا الحقل المهم في دلتا النيل، وقد لعب دورًا رئيسيًا في زيادة إنتاج الغاز واستكشاف احتياطيات إضافية(٢٢٦).

وفي امتياز شمال الحماد، قامت شركة إيني باكتشاف كبير للغاز في عام ٢٠٢٠، والذي كان من المتوقع أن يعزز الإنتاج ويعالج الانخفاض في الحقول الحالية(٢٢٧).

انخفاض الانتاج في حقل ظهر: تحليل معمق

يواجه حقل ظهر، الذي كان يُوصف بالإنجازا الكبير، تحديات كبيرة في الإنتاج، حيث إنه لم تتحقق التوقعات الأولية للحفاظ على ذروة إنتاج في مستوى ٢,٧ مليار قدم مكعب يوميًا. وفي الواقع، انخفض إنتاج حقل ظهر إلى حوالي ٢,٣ مليار قدم مكعب يوميًا في عام ٢٠٢٣ و١,٩ مليار قدم مكعب يوميًا في عام ٢٠٢٤(٢٢٨). يُعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل، في سياق أصبح فيه الحفر الزائد من المخاوف الرئيسية.

---

(٢٢٣) "مشروع حقل الغاز الطبيعي ظهر"، رئاسة جمهورية مصر العربية، يناير 2018، https://bit.ly/3O4Bcpc/.

(٢٢٤) "إيني تعتزم حفر بئرين جديدين في حقل ظهر بمصر في عام 2025"، إنتربرايز، 14 يوليو 2024.
https://enterprise.news/egypt/en/news/story/97c6012f-bce9-4cd3-a3da-a6e9fd62038e/eni-to-drill-two-new-wells-in-zohr-in-2025

(٢٢٥) "مصطفى هاشم وأسماء الشريف، "إنتاج حقل الغاز نوروس في مصر يتجاوز مليار قدم مكعب يوميًا - MENA"، تحرير: جيسون نيلي، رويترز، 16 مايو 2017،
"/https://www.reuters.com/article/business/energy/egypts-nooros-gas-field-output-tops-one-bcfd-mena-idUSL8N1II3V2

(٢٢٦) "إيني تبدأ إنتاج حقل بلطيم جنوب غرب البحري في مصر"، إيني سبا، 17 سبتمبر 2019،
.https://www.eni.com/en-IT/media/press-release/2019/09/eni-starts-production-of-baltim-south-west-field-offshore-egypt.html

(٢٢٧) "إيني: اكتشاف بشروش، في امتياز شمال الحماد في البحر الأبيض المتوسط بمصر، تم اختباره بنجاح"، إيني سبا، 28 يوليو 2020،
https://www.eni.com/en-IT/media/press-release/2020/07/pr-eni-egypt-bashrush.html

(٢٢٨) "بيتر ستيفنسون، "مشاكل إنتاج إيني في مصر مستمرة"، MEES، 26 أبريل 2024،
"https://www.mees.com/2024/4/26/oil-gas/eni-egypt-output-woes-continue/9d8acc20-03c2-11ef-88f3-2746916657c9

الحفر الزائد وتسرب المياه

ويُعزى انخفاض إنتاج حقل ظهر جزئيًا إلى تسرب المياه الذي يُقال إنه ناتج عن الحفر الزائد وفق مقاربة استراتيجية مسرعة من قبل شركة إيني(٢٢٩). وتشير التقارير إلى أن إيني سرعت من الحيز الزمني للإنتاج في حقل ظهر إلى ٢٨ شهرًا فقط، بدلًا من ست إلى ثماني سنوات(٢٣٠). كما أخبرت الشركة منظمة غرينبيس شمال افريقيا والشرق الأوسط أن "النهج السريع هو سمة مميزة لتطوير مشاريع إيني في جميع أنحاء العالم" وأن تطوير الحقل تم وفقا لـ"أفضل المعايير الدولية"(٢٣١). ومع ذلك، هناك تقارير تحذر من "مشاكل تسرب المياه في حقل الغاز الرئيسي بظهر نتيجة للاستخراج المتسارع للغاز"(٢٣٢).

ووفقًا لتقرير صادر عن MEES في عام ٢٠٢٣، ردت شركة إيني على هذا الانخفاض بتكثيف أنشطة الحفر في المناطق المجاورة والحقول الأخرى، في محاولة لتعويض الانخفاض في الإنتاج(٢٣٣). وتقول إيني إن الحفر يتم "بما يتماشى مع السجل التاريخي في مصر"(٢٣٤). ويمكن لهذا النهج، رغم أنه يثبت مستويات الإنتاج مؤقتًا، أن يؤدي إلى مخاطر بيئية وزيادة في النفايات الخطرة(٢٣٥) واستنزاف الخزانات(٢٣٦). ويحدد تقرير الاستدامة السنوي لشركة إيني زيادة كبيرة في "المياه المنتجة من حقل ظهر" كسبب رئيسي وراء ارتفاع "النفايات من الأنشطة الإنتاجية" للشركة بنسبة ٢٩٪ في عام ٢٠٢٢، ليصل إلى ٢,٧ مليون طن. ومن الجدير بالذكر أن هذه المياه، التي تم تصنيفها على أنها خطرة، ساهمت في زيادة كبيرة في النفايات الخطرة الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية لشركة إيني، والتي تضاعفت أكثر من الضعف من ٠,٥ مليون طن إلى ١,١ مليون طن في عام ٢٠٢٢(٢٣٧). لم تنكر إيني هذا، لكنها أخبرت غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأن المياه المنتجة من حقل ظهر تُعالج في محطات معالجة على اليابسة قبل التخلص النهائي منها(٢٣٨).

---

(٢٢٩) "إمام رمضان ومنار بهاري، "انخفاض إنتاج حقل ظهر: تهديد لمستقبل الطاقة في مصر"، زاوية3، 30 يونيو 2024، https://zawia3.com/en/zohr-field/؛ "الغاز الطبيعي المصري: استثمارات ضخمة، عوائد غير مؤكدة"، حلول السياسات البديلة، 30 يوليو 2023، "https://aps.aucegypt.edu/en/articles/1153/egyptian-natural-gas-sizable-investments-uncertain-returns

(٢٣٠) "انقطاع التيار الكهربائي يجتاح مصر مرة أخرى وسط ارتفاع الطلب وانخفاض إنتاج الغاز الطبيعي"، مدى مصر، 27 يوليو 2023، https://www.madamasr.com/en/2023/07/27/news/u/power-outages-sweep-egypt-again-amid-high-demand-decline-in-natural-gas-output/

(٢٣١) "البريد الإلكتروني من شركة إيني بتاريخ 27 نوفمبر 2024"

(٢٣٢) نفسه

(٢٣٣) "بيتر ستيفنسون، "حقل ظهر في مصر: إيني تسعى للحفر للخروج من مشاكل المياه"، تحليل النفط والغاز في الشرق الأوسط القائم على البيانات من MEES، 28 أبريل 2023، https://www.mees.com/2023/4/28/oil-gas/egypts-zohr-eni-looks-to-drill-its-way-out-of-water-woes/2852fa10-e5bf-11ed-8879-351 69c87243e"

(٢٣٤) رسالة عن طريق البريد الالكتروني من إيني ففي 27 نوفمبر 2024

(٢٣٥) "إيني، "إيني لعام 2022: أداء الاستدامة" (إيني)، تم الوصول إليه في 19 نوفمبر 2024، "https://www.eni.com/assets/documents/eng/just-transition/2022/eni-for-2022-sustainability-performance-eng.pdf

(٢٣٦) "انخفاض إنتاج الغاز في مصر يؤكد الحاجة إلى اكتشافات جديدة"، فيتش سوليوشنز، 18 يوليو 2023، https://www.fitchsolutions.com/bmi/oil-gas/declining-gas-production-egypt-underlines-need-further-discoveries-18-07-2023؛ MEES. (2020). حقل ظهر لشركة إيني مهدد بتسرب المياه. https://www.mees.com/2020/10/16/oil-gas/enis-zohr-under-threat-from-water-infiltration/b80b1550-0fac-11eb-9f85-4d2db1ec78ab؛ "انقطاع التيار الكهربائي يجتاح مصر مرة أخرى وسط ارتفاع الطلب وانخفاض إنتاج الغاز الطبيعي"، مدى مصر، 27 يوليو 2023، https://www.madamasr.com/en/2023/07/27/news/u/power-outages-sweep-egypt-again-amid-high-demand-decline-in-natural-gas-output/.

(٢٣٧) "إيني، "إيني لعام 2022: أداء الاستدامة" (إيني)، تم فتحه في 19 نوفمبر 2024، "https://www.eni.com/assets/documents/eng/just-transition/2022/eni-for-2022-sustainability-performance-eng.pdf
Eni, "Eni for 2022: Sustainability Performance" (Eni), accessed November 19, 2024, https://www.eni.com/assets/documents/eng/just-transition/2022/eni-for-2022-sustainability-performance-eng.pdf

(٢٣٨) رسالة عبر البريد الإلكتروني من إيني في 27 نوفمبر 2024

يتضح من التحليل الذي أُجري على عينة مقدمة من شركة بتروبيل (وهي مشروع مشترك بين شركة إيني والهيئة المصرية العامة للبترول وMI-SWACO للسوائل القائمة على الماء (WBF) التي تم تصريفها خلال عملية حفر الغاز والتي تم التخلص منها في المياه البحرية المصرية) أن تركيز بعض المعادن في المياه المصرفة تجاوز ما هو مسموح به قانونيا(٢٣٩). وأشارت شركة إيني إلى أنه بينما لا يمكنها التعليق على هذا التقييم لأنها ليست على علم به، فإن الشركة "تقوم بأنشطتها بما يتماشى مع القوانين الوطنية، وفقًا لدراسات الأثر البيئي المعتمدة من السلطات ووفقًا للمعايير الدولية(٢٤٠)."

أثر انخفاض الانتاج على الأمن الطاقي

ونتج عن تراجع الإنتاج في حقل ظهر تداعيات واسعة النطاق على أمن الطاقة في مصر، التي عانت لفترة طويلة من نقص الطاقة وعدم استقرار إمدادات الكهرباء، وهي تحديات تفاقمت بسبب انخفاض إنتاج حقول الغاز الرئيسية(٢٤١).

انقطاعات التيار الكهربائي

أدى إنخفاض إمدادات الغاز من حقل ظهر والحقول الأخرى إلى زيادة في انقطاعات التيار الكهرباء، خاصة خلال فترات ذروة الطلب(٢٤٢). وقد عطلت هذه الانقطاعات الحياة اليومية والأنشطة الاقتصادية، مما يبرز ضعف البنية التحتية للطاقة في مصر(٢٤٣)، التي اصبحت عرضة لتقلبات إمدادات الطاقة بسبب اعتمادها على عدد ضئيلمن مصادر الوقود الأحفوري.

تحديات البنية التحتية للطاقة

ساهمت استثمارات شركة إيني الكبيرة في صناعة الوقود الأحفوري والاستخراج المكثف، إلى جانب سياسة مصر الداعمة للوقود الأحفوري، في تكريس اعتماد البنية التحتية للطاقة في مصر على الوقود الأحفوري بشكل كبير. إذ يعكس ضعف التنويع في مزيج الطاقة وقلة الاستثمار في الطاقات المتجددة الموجهة للاستخدام المحلي وتحديث الشبكة مدى تباطؤ جهود البلاد لتطوير مصادر الطاقة البديلة، حيث إن البنية التحتية للطاقة لم تنجح في مسايرة الطلب المتزايد، مما أدى إلى تدهور الأمن الطاقي وعدم استقرار إمدادات الكهرباء(٢٤٤). وتؤكد هذه التحديات التي تواجه قطاع الطاقة في مصر الحاجة إلى استراتيجية طاقة أكثر مرونة وتنوعًا تأخذ في الاعتبار زيادة حصة الطاقات الخضراء في مزيج الطاقة المحلي. وقد كشف انخفاض الإنتاج من الحقول الرئيسية مثل حقل ظهر- والذي يُقال إنه تفاقم بسبب الحفر الزائد من قبل إيني- عن تقلب أمن الطاقة في البلاد والمخاطر الكبيرة للاعتماد على الوقود الأحفوري.

---

(٢٣٩) أحمد أكوا وآخرون، "مصير تصريفات نفايات الحفر وتقييم المخاطر البيئية في البحر الأحمر المصري: تحليل غامض قائم على التكافؤ"، أبحاث المخاطر البيئية العشوائية وتقييم المخاطر 27، العدد 1 (24 فبراير 2012): 169-181، https://doi.org/10.1007/s00477-012-0574-0.

(٢٤٠) رسالة عبر البريد الإلكتروني من إيني في 27 نوفمبر 2024

(٢٤١) "الغاز الطبيعي المصري: استثمارات ضخمة، عوائد غير مؤكدة"، حلول السياسات البديلة، 30 يوليو 2023، https://aps.aucegypt.edu/en/articles/1153/egyptian-natural-gas-sizable-investments-uncertain-returns

(٢٤٢) نفسه

(٢٤٣) نفسه

(٢٤٤) نفسه

التفاوتات الاقتصادية

ضخت استثمارات شركة إيني إيرادات كبيرة وعززت احتياطيات النقد الأجنبي في مصر. ومع ذلك، لم يتم توزيع الفوائد الاقتصادية بشكل عادل، اذ لم يتحقق الوعد بخلق فرص عمل وتنمية اقتصادية لصالح المجتمعات المحلية. فالصناعات الاستخراجية تتطلب رأس مال كثيف، فيما يشغل الوظائف التي تتطلب مهارة كبيرة مغتربون أو عمال مؤقتون، مما يترك السكان المحليين بفرص محدودة(٢٤٥). وقد تركزت فوائد استخراج الموارد بين عدد قليل من النخب المحلية والشركات متعددة الجنسيات(٢٤٦)، بينما واجهت غالبية السكان مخاطر بيئية(٢٤٧) متزايدة وصعوبات اقتصادية(٢٤٨). ففي حين تستمر إيني في جني الفوائد من استثماراتها في مصر، بلغت نسبة الفقر عام ٢٠١٩ حسب آخر إحصاء رسمي ٢٩,٧٪(٢٤٩)، فيما يقول البنك الدولي أن ٦٠٪ من السكان يعانون من الفقر أو قريبين من خط الفقر(٢٥٠). وبلغ مؤشر جيني لعدم المساواة في مصر ٣١,٩ في عام ٢٠١٩، بزيادة طفيفة عن عام ٢٠١٥(٢٥١). من جهة أخرى، تحسنت معدلات البطالة ظاهريًا بنسبة ٥٪(٢٥٢)، على ضوء انخفاض معدلات مشاركة القوى العاملة بنسبة ٥٪ من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٢(٢٥٣).

---

(٢٤٥) ليوناردو غارسيا و كلودين سيكنام، "الصناعات الاستخراجية: تحسين الاحتفاظ بالقيمة في البلدان المضيفة"، الأونكتاد، 2012، https://unctad.org/system/files/official-document/suc2012d1_en.pdf.

(٢٤٦) كسينيا هاناتشيك وآخرون، "على الجليد الرقيق - حدود استخراج السلع في القطب الشمالي والنزاعات البيئية"، الاقتصاد البيئي 191 (يناير 2022): 107247، https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2021.107247

(٢٤٧) عمرو حمزاوي، محمد الميلام، وجوي أركيه، "تغير المناخ في مصر: الفرص والعقبات"، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 26 أكتوبر 2023، https://carnegieendowment.org/research/2023/10/climate-change-in-egypt-opportunities-and-obstacles?lang=en.

(٢٤٨) روث مايكلسون، "التضخم، تقشف صندوق النقد الدولي، والخطط العسكرية الضخمة تدفع المزيد من المصريين إلى الفقر"، The Guardian، 8 مايو 2023، https://www.theguardian.com/global-development/2023/may/08/inflation-imf-austerity-and-grandiose-military-plans-edge-more-egyptians-into-poverty

(٢٤٩) مجموعة البنك الدولي، "موجز الفقر والمساواة - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: جمهورية مصر العربية" (مجموعة البنك الدولي، أبريل 2023)، https://databankfiles.worldbank.org/public/ddpext_download/poverty/987B9C90-CB9F-4D93-AE8C-750588BF00QA/current/Global_POVEQ_EGY.pdf

(٢٥٠) مجموعة البنك الدولي، "مجموعة البنك الدولي تمدد الاستراتيجية الحالية في مصر للحفاظ على زخم الإصلاحات"، مجموعة البنك الدولي، 30 أبريل 2019، https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/04/30/world-bank-group-to-extend-current-strategy-in-egypt-to-maintain-momentum-on-reforms

(٢٥١) "بيانات البنك الدولي المفتوحة"، بيانات البنك الدولي المفتوحة، تم فتحه في 25 سبتمبر 2024، https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?locations=EG

(٢٥٢) "بيانات البنك الدولي المفتوحة"، بيانات البنك الدولي المفتوحة، تم فتحه في 25 سبتمبر 2024، https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.NE.ZS?locations=EG

(٢٥٣) "بيانات البنك الدولي المفتوحة"، تم فتحه في 25 سبتمبر 2024، https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.NE.ZS?locations=EG

تعكس استثمارات شركة إيني في قطاع الطاقة في مصر أنماطًا أوسع من التنمية الاستعمارية والاستخراجية، حيث تستخرج الشركات متعددة الجنسيات موارد كبيرة بينما تتحمل المجتمعات المحلية التكاليف.(٢٥٤) وتتجلى محدودية التنمية الاستخراجية لعمليات إيني من خلال التوزيع غير المتكافئ للفوائد الاقتصادية والتأثيرات البيئية والاجتماعية. وقد استمرت مصر في تصدير الغاز رغم انخفاض الإنتاج وانقطاعات الكهرباء في عام ٢٠٢٣، ولم توقف الصادرات إلا لبضعة أشهر(٢٥٥). واستمر هذا النمط في عام ٢٠٢٤ حيث رفعت مصر من صادراتها في أبريل رغم انخفاض الإنتاج، مما أدى إلى نقص هائل في الطاقة في الصيف أجبر مصر على استيراد الغاز ووقف الصادرات، مع توقع استئناف الصادرات مرة أخرى في الخريف(٢٥٦). وتسبب الاعتماد على تصدير الغاز من حقل ظهر، دون مراعاة انخفاض الإنتاج أو زيادة الطلب المحلي على الكهرباء خلال فترة الذروة في الصيف، في انقطاعات كهربائية مزعجة للمصريين، الأمر الذي أجبر مصر على استيراد الغاز للاستخدام المحلي، فيما كانت تصدر غازها لأوروبا في الأشهر السابقة.

ويؤكد انخفاض الإنتاج في حقل ظهر والتحديات المرتبطة على الحاجة إلى اعتماد نهج أكثر شمولا واستدامة لإدارة الموارد يركز على الطاقات المتجددة بشكل يخدم المصالح المحلية، حيث توضح تأثيرات الحفر الزائد وتدهور البيئة وانعدام الأمن الطاقي التعقيدات والمخاطر المرتبطة بمشاريع الهيدروكربونات الواسعة النطاق.

وفي الختام، فشلت الاستثمارات الاستخراجية لشركة إيني في مصر في تحقيق فوائد طويلة الأمد وتسببت في تفاقم التدهور البيئي وتعقيد الوضع الاجتماعي والاقتصادي. ويبرز انخفاض الإنتاج في حقل ظهر عدم الاستقرار المتأصل وعدم استدامة استغلال الوقود الأحفوري، مما يثير مخاوف جدية بشأن استمرار تفضيل هذه الموارد على الطاقة المتجددة. وتقدم عمليات إيني رؤى قيمة حول الآثار الأوسع للاستثمارات متعددة الجنسيات في الوقود الأحفوري في البلدان النامية. ويسلط هذا المثال الضوء على الحاجة إلى انتقال عادل إلى الطاقة المتجددة في مصر، بشكل موجه نحو تلبية احتياجات المحلية من الطاقة بطريقة مستدامة بيئيًا وعادلة اجتماعيًا بعيدًا عن الوقود الأحفوري.

---

(٢٥٤) ألبرتو أكوستا، "الاستخراجية والنيو-استخراجية: وجهان لنفس اللعنة"، في ما وراء التنمية: رؤى بديلة من أمريكا اللاتينية، تحرير مريام لانغ ودنيا مقراني (معهد عبر الوطني / مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2013).

(٢٥٥) مروة رشاد، "من المتوقع أن تستأنف مصر صادرات الغاز الطبيعي المسال في ديسمبر أو يناير - مسؤول في إيني"، رويترز، 14 نوفمبر 2023، https://www.reuters.com/business/energy/egypt-expected-resume-lng-exports-december-or-january-eni-exec-2023-11-14/

(٢٥٦) محمود حاتم، "ارتفاع صادرات الغاز المصرية لأول مرة منذ ديسمبر"، Claps، 25 يونيو 2024، https://claps.therumble.app/egypts-gas-exports-rise-for-first-time-since-december

الدراسة الثانية:
ندرة الموارد المائية

تعتبر الزراعة سببا رئيسيا في نقص الموارد المائية، حيث يستهلك انتاج الغذاء ٧٠٪ من المياه التي يستخدمها البشر، من خلال الري وانتاج علف الماشية(٢٥٧). وحاليا، يتم ري ربع المحاصيل في العالم، ولكن حوالي ثلثها يواجه ضغوطًا مائية عالية جدًا(٢٥٨)، مما يعكس عدم استدامة استهلاك المياه العذبة بشكل كبير. وتأتي المياه المستخدمة في الري عادةً من نفس مصادر المياه المستعملة في البيوت و ومرافق الطاقة(٢٥٩). ومع ارتفاع استهلاك الماء في القطاع الزراعي من مياه الأنهار والمياه الجوفية، تتضائل كمية الماء المخصصة لأغراض أخرى، مثل الشرب أو الصرف الصحي.

ومن أكثر الممارسات غير المستدامة نجد الري المفرط الذي تعتمد عليه الزراعة العالمية، ما يؤدي إلى استنزاف الموارد الحيوية للمياه العذبة وتعطيل الدورات الطبيعية للمياه والتسبب في أضرار لا رجعة فيها للنظم البيئية المائية(٢٦٠). وقد أدى السعي الدؤوب لتلبية الطلبات المتزايدة على المنتجات الزراعية، سواء محليًا أو دوليًا، إلى الاستخراج المفرط للمياه، خاصة من المصادر غير المتجددة مثل المياه الجوفية. ويحدث هذا الاستخراج المفرط بمعدلات تتجاوز بكثير قدرات تجديد الموارد الطبيعية، مما يهدد استدامة إمدادات المياه على المدى الطويل والنظم البيئية التي تعتمد عليها.

---

(٢٥٧) https://www.wri.org/insights/water-could-limit-our-ability-feed-world-these-9-graphics-explain-why
(٢٥٨) نفسه
(٢٥٩) نفسه
(٢٦٠) لورينزو روزا وآخرون، "التدفقات الافتراضية غير المستدامة للمياه على مستوى العالم في التجارة الزراعية"، رسائل أبحاث البيئة 14، العدد 11 (22 أكتوبر 2019): 114001، https://doi.org/10.1088/1748-9326/ab4bfc.

في المغرب، استثمرت وكالات الاتحاد الأوروبي والبنوك التنموية المتعددة الأطراف (MDBs) والعديد من الدول الأوروبية بشكل كبير في قطاع الزراعة، مع التركيز بشكل خاص على إنتاج محاصيل مثل الطماطم والحمضيات وغيرها من المحاصيل ذات الأسعار المرتفعة والتي تتطلب عادة كميات كبيرة من الماء(٢٦١) والتي يتم تصديرها إلى أوروبا بشكل رئيسي(٢٦٢). وقد أدى هذا التركيز على تصدير المحاصيل الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من الماء إلى عدة آثار سلبية، بما في ذلك استنزاف الموارد المائية المحلية، مما يزيد من ندرة المياه في بلد يعاني من الجفاف(٢٦٣). ويعتمد القطاع الزراعي في المغرب بشكل كبير على الري، وهو غالبًا غير مستدام نظرًا لموارد المياه المحدودة في البلاد. ويتطلب التركيز على المحاصيل ذات العائد المرتفع عادة كميات كبيرة من المياه، مما يؤدي إلى الإفراط في استخراج المياه الجوفية وتدهور الأحواض المائية المحلية(٢٦٤). وغالبًا ما تؤدي زراعة هذه المحاصيل النقدية إلى الزراعة الأحادية، مما يقلل من التنوع البيولوجي ويزيد من القابلية إصابة المحاصيل بالأمراض(٢٦٥). علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الاستخدام المكثف للأسمدة الكيميائية والمبيدات المرتبط بالزراعات واسعة النطاق إلى تدهور التربة وتلوث مصادر المياه المحلية(٢٦٦).

وفي مصر، استهدفت الاستثمارات بشكل رئيسي الزراعة الموجهة للتصدير(٢٦٧)، مع التركيز بشكل كبير على المحاصيل النقدية مثل القطن المعروف باستهلاكه لكميات كبيرة من المياه، ما تسبب في تأثيرات واسعة النطاق على المشهد الزراعي(٢٦٨) وموارد المياه في البلاد. ويُعد نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر، حيث تعطى الأولوية للتصدير ما يضع ضغوطا إضافية على الموارد المائية. ومع الاستمرار في زراعات تستهلك كميات كبيرة من المياه مثل القطن، هناك خطر متزايد من تفاقم أزمة المياه الحالية في البلاد(٢٦٩). فالاعتماد المفرط على النيل للري يهدد استدامة الزراعة ويضعف من ولوج الأسر للماء، مما يؤثر على حياة الملايين من المصريين.

---

(٢٦١) نفسه

(٢٦٢) حمزة حموتشين، "تحدي الأعمال الزراعية وبناء البدائل في تونس والمغرب"، شبكة سيادة، 17 يوليو 2020، https://en.siyada.org/siyada-board/research-and-publications/challenging-agribusiness-and-building-alternatives-in-tunisia-and-morocco/.

(٢٦٣) ك بن عبدالرزاق وآخرون، "لا يمكن لتكثيف الزراعة أن يتجاهل الحفاظ على المياه بعد الآن – مقاربة النمذجة النظامية لحالة منتجي الطماطم في المغرب"، إدارة المياه الزراعية 256 (أكتوبر 2021): 107082، https://doi.org/10.1016/j.agwat.2021.107082.

(٢٦٤) نفسه

(٢٦٥) "فهم الزراعة الأحادية و'الصحاري الخضراء' · كوكب البرية"، كوكب البرية، 22 مايو 2023، https://planetwild.com/blog/monoculture-green-deserts-and-5-ways-you-can-help

(٢٦٦) ساتشيداناند تريباثي وآخرون، "تأثير الأسمدة والمبيدات الاصطناعية على صحة التربة وميكروبيولوجيا التربة"، في الكشف عن المواد الكيميائية الزراعية ومعالجتها وإصلاحها (Elsevier، 2020)، الصفحات 25-54، http://dx.doi.org/10.1016/b978-0-08-103017-2.00002-7

(٢٦٧) ساكر النور، "نحو انتقال زراعي عادل في شمال إفريقيا"، في تفكيك الاستعمار الأخضر: العدالة في الطاقة والمناخ في المنطقة العربية، تحرير حمزة حموتشين وكاتي ساندويل 2023، Pluto Press (UK).

(٢٦٨) "التكاليف البيئية والاجتماعية لزراعة القطن في مصر"، دراسات حالة مفتوحة، تم فتحه في 4 أكتوبر 2024، https://cases.open.ubc.ca/w17t2cons200-29/. "التكاليف البيئية والاجتماعية لزراعة القطن في مصر"، دراسات حالة مفتوحة، تم الوصول إليها في 4 أكتوبر 2024، https://cases.open.ubc.ca/w17t2cons200-29/.

(٢٦٩) نفسه

الاثـــار الاجتمـــاعية والأمـــن الغـــذائي

ولا يخلو هذا النموذج الزراعي من تأثيرات اجتماعية حادة. فغالبًا ما تتطلب مزارع المحاصيل النقدية مثل زيت النخيل الاستيلاء على أراضي السكان الأصليين، مما يؤدي إلى ظروف عمل غير مستقرة واستخدام غير منظم للموارد الطبيعية وتدمير النظم البيئية المحلية، مع تأثير كبير على البيئة، حيث يتم إزالة مساحات شاسعة من الغابات، مما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي(٢٧٠) وتعطيل سبل العيش التقليدية. علاوة على ذلك، فإن أنظمة(٢٧١) الدفع حسب الوزن التي يعمل بموجبها العمال غالبًا ما تكون استغلالية، مما يتركهم في حالة فقر دائم(٢٧٠).

وفي شمال إفريقيا، أدى سحب الدعم الحكومي من المزارعين الصغار، الذين كانوا تقليديًا حراس الممارسات الزراعية المستدامة، إلى تهميش هذه المجتمعات وتفاقم الفقر في العالم القروي(٢٧٤).

وأدى تركيز الأراضي والموارد في أيدي قلة قليلة من الشركات الزراعية إلى نزوح اجتماعي وتفاقم عدم المساواة في المناطق القروية، حيث غالبًا ما يجد المزارعون الصغار والعمال الزراعيون في مصر أنفسهم غير قادرين على المنافسة على الأراضي والموارد(٢٧٥)، مما يؤدي إلى زيادة الفقر والنزوح والاضطرابات الاجتماعية. فمشاريع مصر الزراعية الضخمة ومشاريع استصلاح الأراضي، التي تُنفذ غالبًا بهدف زيادة الصادرات، لها تاريخ طويل في تهجير السكان المحليين(٢٧٦)، مثل مشروع توشكى(٢٧٧) الذي تم إحياؤه مؤخرًا في مصر ومشروع ووادي النقرى(٢٧٨) الذي بسببهما تم تهجير عدد كبير من السكان الأصليين - النوبيين في الأولى وبدو العبابدة في الثانية – الذين فرض عليهم مغادرة الأراضي المخصصة للمشاريع لصالح المستثمرين (غالبًا من أجل التصدير)(٢٧٩).

---

(٢٧٠) بابلو تشيوكيني وجو جرينر، "رسم خرائط آلام الاستعمار الجديد: توضيح نقدي لعلم الجريمة الجنوبي"، المجلة البريطانية لعلم الجريمة 61، العدد 6 (17 ماي 2021): 1612-1629، https://doi.org/10.1093/bjc/azab041

(٢٧١) ألبرتو أكوستا، "الاستخراجية والاستخراجية الجديدة: وجهان لنفس اللعنة"، في ما وراء التنمية: رؤى بديلة من أمريكا اللاتينية، تحرير مريم لانغ ودنيا مقراني (معهد عبر الوطني / مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2013).

(٢٧٢) أنظمة الدفع حسب الوزن هي هياكل دفع يتم فيها دفع أجور عمال المزارع بناءً على الوزن الذي يتم جمعه/بيعه، ولا يتم احتساب ساعات العمل في هذا النظام.

(٢٧٣) بابلو تشيوكيني وجو جرينر، "رسم خرائط آلام الاستعمار الجديد: توضيح نقدي لعلم الجريمة الجنوبي"، المجلة البريطانية لعلم الجريمة 61، العدد 6 (17 ماي 2021): 1612-1629، https://doi.org/10.1093/bjc/azab041

(٢٧٤) نفسه

(٢٧٥) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وآخرون، "مراجعة سياسة تحول الإنتاج في مصر"، مسارات التنمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 8 يوليو 2021)، http://dx.doi.org/10.1787/302fec4b-en

(٢٧٦) علي الراجال، "الأرض في مصر: صراع على السلطة والثروة والبقاء"، السفير العربي، 24 سبتمبر 2022، https://assafirarabi.com/en/47676/2022/09/24/land-in-egypt-a-struggle-for-power-wealth-and-survival

(٢٧٧) روث مايكلسون، "النوبة في مصر يكافحون من أجل الأرض الأجداد المخصصة لمشروع ضخم"، الجارديان، 13 فبراير 2017، https://www.theguardian.com/global-development/2017/feb/13/egypt-nubians-fight-for-ancestral-land-earmarked-for-mega-proje

(٢٧٨) ساكر النور، "الاستيلاء من الأسفل: دراسة لاستصلاح الأراضي في مصر"، مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي 46، العدد 162 (2019)، https://doi.org/10.1080/03056244.2019.1755190.

(٢٧٩) "المشاريع الضخمة في الزراعة والنقل: هل هذا ما نحتاجه؟"، حلول السياسات البديلة، تم الوصول إليه في 4 أكتوبر 2024، https://aps.aucegypt.edu/en/articles/1337/mega-projects-in-agriculture-and-transport-is-this-what-we-need

ويواجه المزارعون الصغار، الذين يشكلون العمود الفقري للقطاع الزراعي في المغرب، دينامية مماثلة، حيث يتم تهميشهم بشكل متزايد مع احتكار شركات الأعمال الزراعية للأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه. وغالبًا ما تمتلك هذه الشركات ولوجا أفضل إلى التكنولوجيا والتمويل والمعلومات المالية، مما يسمح لها بالتفوق على المزارعين الصغار(٢٨٠). ويهدد هذا الاتجاه سبل عيش هؤلاء المزارعين ويقلل من السيادة الغذائية المحلية، حيث يصبح الإنتاج الزراعي موجهًا بشكل متزايد نحو الأسواق الدولية بدلاً من الاستهلاك المحلي(٢٨١).

وعلى أرض الواقع، أدى التحول نحو الزراعة الموجهة للتصدير، إلى جانب خصخصة الأراضي وموارد المياه، إلى تحديات اجتماعية كبيرة. وقادت السياسات النيوليبرالية لتوسيع الزراعة الصحراوية، وتخصيص الأراضي الحكومية، والتحول المكثف نحو إنتاج الصادرات الزراعية إلى التخلي عن الاكتفاء الذاتي الغذائي لصالح آليات الأمن الغذائي المزعومة القائمة على إملاءات السوق العالمية(٢٨٢). وقد أدى ذلك بدوره إلى تقويض الأمن الغذائي واستفحال سوء التغذية وزيادة الاعتماد على الغذاء المستورد(٢٨٣).

ويعكس إعطاء الأولوية للصادرات على حساب الأمن الغذائي المحلي اتجاهًا أوسع للاستثمارات الاستخراجية الأوروبية التي غالبًا ما تعطي الأولوية لاحتياجات أوروبا على حساب الرفاه المحلية. وغالبا ما تجد بلدان الجنوب العالمي، التي تتلقى هذه الاستثمارات، نفسها محاصرة بسبب خدمة الديون ودفع فواتير استيراد الغذاء المرتفعة (عادة بالدولار الأمريكي)، ومن المرجح أن يستفحل هذا الوضع بسبب زيادة صادرات المحاصيل النقدية ولجذب العملات الأجنبية بدلاً من التحول نحو زراعة المحاصيل الأساسية للاستهلاك المحلي أو التنويع الزراعي، مما يعزز اعتمادها على واردات الغذاء الأساسية على المدى الطويل(٢٨٤).

وفي مصر، يعتبر تعويم العملة بالتزامن مع زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة مؤشرًا على أن المستثمرين الأجانب يهدفون بشكل رئيسي إلى تصدير المنتجات وخفض الكلفة(٢٨٥). ونتيجة لذلك، تواجه مصر تحديات في ضمان الأمن الغذائي، حيث يتم تخصيص مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة للمحاصيل التي تخدم الأسواق الدولية بدلاً من تلبية الطلبات الغذائية المحلية(٢٨٦). وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الغذاء والاعتماد على الواردات، مما يزيد من تعقيد الأمن الغذائي في البلاد.

---

(٢٨٠) إبراهيم الحاتمي، "القروض وتأثيرها على منتجي الغذاء الصغار في المغرب"، شبكة سيادة، 11 غشت 2023،
https://en.siyada.org/ibrahim-el-hatimi/struggles-and-resistance/farmers/loans-and-their-impact-on-small-scale-food-producers-in-morocco

(٢٨١) حمزة حموتشين، "تحدي الأعمال الزراعية وبناء البدائل في تونس والمغرب"، شبكة سيادة، 17 يوليو 2020،
https://en.siyada.org/siyada-board/research-and-publications/challenging-agribusiness-and-building-alternatives-in-tunisia-and-morocco/

(٢٨٢) صقر النور، "نحو انتقال زراعي عادل في شمال إفريقيا"، في تفكيك الاستعمار الأخضر: العدالة في الطاقة والمناخ في المنطقة العربية، تحرير حمزة حموشين وكاتي ساندويل (بلوتو برس (المملكة المتحدة)، 2023).

(٢٨٣) نفسه

(٢٨٤) https://ipes-food.org/_img/upload/files/AnotherPerfectStorm.pdf

(٢٨٥) ع. ز. قاسم ومي م. عوض، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة المصرية"، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد 50، العدد 4 (1 ديسمبر 2019): 13-14، https://doi.org/10.21608/ajas.2019.66207.

(٢٨٦) صقر النور، "نحو انتقال زراعي عادل في شمال إفريقيا"، في تفكيك الاستعمار الأخضر: العدالة في الطاقة والمناخ في المنطقة العربية، تحرير حمزة حموشين وكاتي ساندويل (بلوتو برس (المملكة المتحدة)، 2023).

ففي كل من المغرب ومصر، تشير الاستثمارات الزراعية الموجهة للتصدير من الدول الأوروبية إلى نهج مثير للقلق، حيث تتحمل المجتمعات المحلية العبء الأكبر من التكاليف الاجتماعية والبيئية. فبالرغم من أن هذه الاستثمارات قد تعزز من مداخيل الصادرات، فإنها تقوض أسس الاقتصادات المحلية وتفاقم التدهور البيئي وتهدد الأمن الغذائي. ولمواجهة هذه التحديات، من الضروري التحول نحو ممارسات زراعية أكثر استدامة وعدالة تعطي الأولوية للرفاه المحلية وصحة البيئة.

٥. نحو انتقال اقتصادي نسوي عادل

اقتصاد الرفاه القائم على الكفاية

يتحدى مفهوم اقتصاد الرفاه القائم على الكفاية النموذج الاقتصادي التقليدي للنمو المستمر والوفرة المادية الذي يحرك الاستثمارات الاستخراجية الأوروبية في كل من المغرب ومصر. وانطلاقا من إلى الاعتقاد بأن هدف الاقتصاد يجب أن يكون خدمة الناس والكوكب(٢٨٧) وليس العكس، وأن "الكفاية هي الوفرة"، يركز نهج الرفاه القائم على الكفاية على تلبية الاحتياجات الأساسية في إطار الحدود البيئية للكوكب مع تعزيز العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية(٢٨٨). ويهدف هذا الإطار إلى تحقيق مصلحة الناس والكوكب(٢٨٩) مع إعطاء يعطي الأولوية لتحقيق حالة متوازنة حيث يتم تلبية احتياجات الأفراد والمجتمع بشكل معتدل ولكن كافٍ، بدلاً من السعي المستمر نحو النمو الاقتصادي والوفرة المادية(٢٩٠).

---

(٢٨٧) "ما هو اقتصاد الرفاه؟"، تحالف اقتصاد الرفاه، تم فتحه في 5 سبتمبر 2024، https://weall.org/what-is-wellbeing-economy

(٢٨٨) صموئيل ألكسندر، "اقتصاد الكفاية: تصور طريق مزدهر نحو الأسفل"، المجلة الإلكترونية ،SSRN، 2012. https://doi.org/10.2139/ssrn.2210170.

(٢٨٩) "ما هو اقتصاد الرفاه؟"، تحالف اقتصاد الرفاه، تم الوصول إليه في 5 سبتمبر 2024، https://weall.org/what-is-wellbeing-economy

(٢٩٠) صموئيل ألكسندر، "اقتصاد الكفاية: تصور طريق مزدهر نحو الأسفل"، المجلة الإلكترونية ،SSRN، 2012. https://doi.org/10.2139/ssrn.2210170؛ أندرس هايدن وكلاي داسيلفا، "اقتصاد الرفاه: الإمكانيات والحدود في جلب الكفاية من الهامش إلى التيار الرئيسي"، فرونتيرز إن سستينابيليتي 3 (10 أكتوبر 2022)، https://doi.org/10.3389/frsus.2022.96687؛ دوريس فوكس وآخرون، "العيش بشكل جيد ضمن الحدود"، في ممرات الاستهلاك (لندن: روتليدج، 2021)، 1-5، http://dx.doi.org/10.4324/9780367748746-1؛ أندرس هايدن، "الكفاية"، في دليل روتليدج لحوكمة الاستدامة العالمية (روتليدج، 2019)، 151-63، http://dx.doi.org/10.4324/9781315170237-13.

كما أوضحت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن سياسات الكفاية هي "إجراءات وممارسات يومية تتجنب الطلب على الطاقة والمواد والمياه والأراضي مع توفير الرفاه البشرية للجميع ضمن الحدود التي يسمح بها كوكبنا"(٢٩١).

ويقف اقتصاد الرفاه القائم على الكفاية على نقيض النموذج الاقتصادي الكلي السائد، الذي يعتمد بشكل كبير على النمو المستمر وزيادة الاستهلاك. وتعتمد النماذج الاقتصادية الرأسمالية التقليدية على افتراض أن المزيد من الإنتاج والاستهلاك يعني مستويات معيشة أفضل. في المقابل، يتشارك نهج الكفاية مع التصورات ما بعد النمو، التي تعترف بأن الاستهلاك والنمو المفرطين ليسا ضروريين ولا مرغوب فيهما لتحسين جودة الحياة. بدلاً من ذلك، يعطي اقتصاد الكفاية الأولوية للعمل ضمن ما تسمح به الحدود البيئية للكوكب، ويدعو إلى نمط حياة يحترم الحدود الاجتماعية والبيئية(٢٩٢).

وكما اقترح تحالف اقتصاد الرفاه، فإن اقتصاد الرفاه يتمحور حول أربعة اسس: التوزيع المسبق والغاية والوقاية وتمكين الناس. وتركز مبادئ غرينبيس للمستقبل البديل على بناء اقتصاد ومجتمع يعززان الرفاه في جوهرهما وإعطاء الأسبقية للناس والكوكب على النمو والأرباح، بالإضافة إلى التوزيع العادل للثروة والسلطة والإدماج والعدالة والتنوع والمرونة ومصلحة المجتمعات(٢٩٣)، وتدعو الحكومات إلى تعزيز الشفافية والديمقراطية التشاركية والتعاون والمساعدة المتبادلة والمساءلة(٢٩٤). ففي اقتصاد الرفاه، تكون السياسات متمحورة حول الناس على الأمد الطويل مع ضمان حماية البيئة وتجديدها(٢٩٥). ومن الناحية العملية، يهدف هذا النموذج إلى تقليل الاستهلاك المادي وتقييد الإنتاج بما هو مستدام بيئيًا وعادل اجتماعيًا. وحسب هذا النموذج، فإن الكفاية المادية تقتضي زيادة الاستهلاك لأولئك الذين يعيشون في ندرة، بينما تعني الحد من الاستهلاك المفرط في المجتمعات الغنية وإعادة توزيع الموارد بشكل أكثر عدلاً(٢٩٦). ويتماشى هذا النهج مع المقاربة التي تعتبر بأن التقدم الحقيقي يتضمن تحقيق الرفاه ضمن القيود البيئية بدلاً من السعي وراء النمو الاقتصادي(٢٩٧) غير المحدود. وهذا ممكن، بالنظر إلى الأبحاث الحديثة التي تشير إلى أن توفير مستويات معيشية لائقة لـ ٨,٥ مليار شخص يتطلب ٣٠٪ فقط من الموارد والطاقة العالمية الحالية(٢٩٨).

---

(٢٩١) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ 2022: التخفيف من تغير المناخ، مساهمة الفريق العامل الثالث في التقرير التقييمي السادس، 2022 https://www.ipcc.ch/report/sixth-assessment-report-working-group-3/

(٢٩٢) لورينزو فيورامونتي وآخرون، "اقتصاد الرفاه: نموذج فعال لتعميم سياسات ما بعد النمو؟"، الاقتصاد البيئي 192 (فبراير 2022): 107261، https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2021.107261؛ "الأسئلة الشائعة: تحالف اقتصاد الرفاه"، تحالف اقتصاد الرفاه، تم الوصول إليه في 5 سبتمبر 2024، https://weall.org/faq.

(٢٩٣) "Growing the Alternatives," Greenpeace International, November 21, 2023, https://www.greenpeace.org/international/publication/62592/growing-the-alternatives/.

(٢٩٤) نفسه

(٢٩٥) "ما هو اقتصاد الرفاه؟"، تحالف اقتصاد الرفاه، تم فتحه في 5 سبتمبر 2024، https://weall.org/what-is-wellbeing-economy.

(٢٩٦) هانا كلينكينبورغ وأنيكا روسمولر، "ربط الكفاية والمادية والحياة الجيدة؟ وجهات نظر مسيحية وإسلامية وهندوسية على مستوى الاتحاد الأوروبي"، فرونتيرز إن سستينابيليتي 3 (28 أكتوبر 2022)، https://doi.org/10.3389/frsus.2022.952819.

(٢٩٧) نفسه

(٢٩٨) جيسون هيكل وديلان سوليفان، "ما هو النمو مطلوب لتحقيق حياة جيدة للجميع؟ رؤى من تحليل قائم على الاحتياجات"، منظور التنمية العالمية، 35 (2024)، ص. 100612، doi:10.1016/j.wdp.2024.100612.

ويؤكد اقتصاد الرفاه القائم على الكفاية على علاقة احترام واستدامة مع الطبيعة، وكذلك على الإدارة المشتركة والجماعية للموارد(٢٩٩). ويتضمن ذلك الابتعاد عن الممارسات الاستغلالية واعتماد نماذج لا تضر بالبيئة وتحترمها كموارد مشتركة(٣٠٠). ويمكن أن يلعب دمج معرفة وممارسات الشعوب الأصلية، التي تركز على الانسجام مع الطبيعة، دورًا حاسمًا في هذا الانتقال. وتشمل إعادة الاتصال بالطبيعة أيضًا تبني ممارسات تدعم الحفاظ على البيئة وتقليص التأثيرات البيئية(٣٠١).

يعتبر النمو السلبي والاستدامة القوية إطاران بارزان يشكلان جزءًا لا يتجزأ من اقتصاد الرفاه القائم على الكفاية بشكل يتحدى الافتراضات التقليدية ويقترح طرقًا جديدة لتنظيم الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

ويدعو **النموذج الاقتصادي للنمو السلبي** إلى تقليص النشاط الاقتصادي وخفض استهلاك الموارد بشكل متعمد احتراما للحدود البيئية. وتكمن الفكرة الأساسية وراء النمو السلبي في أن النمو الاقتصادي المستمر ليس ممكنًا ولا مرغوبًا فيه نظرًا لموارد الكوكب المحدودة. فبالرغم من أن بعض مستويات التنمية الاقتصادية ضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية في المناطق الفقيرة، يجب على الدول الأكثر ثراءً خفض استهلاكها بشكل متعمد لخلق مساحة بيئية واقتصادية للدول الفقيرة. فالهدف هو تحقيق اقتصاد "مستقر" حيث لم يعد النمو هو الهدف الأساسي، بل حالة متوازنة من الكفاية والرفاه(٣٠٢). وتتضمن الآثار العملية للنمو السلبي إعادة التفكير بشكل جذري في تنظيم الاقتصاد وقياسه. ويشمل ذلك الابتعاد عن الناتج المحلي الإجمالي كمقياس مركزي للأداء الاقتصادي، واعتماد مؤشرات جديدة تعكس الرفاه الاجتماعية والبيئية.

كما تدعو نماذج النمو السلبي أيضًا إلى توزيع عادل للموارد وأجور منصفة. وغالبًا ما تفاقم الأنظمة الاقتصادية التقليدية من عدم المساواة، حيث تتركز الثروة والموارد في أيدي قلة، بينما تقبع شرائح كبيرة من السكان في الفقر. ومن خلال تحدي التركيز التقليدي على النمو، يقترح النمو السلبي نماذج أكثر عدلاً من حيث توزيع الموارد والثروة، بشكل يجعل الممارسات الاقتصادية تتماشى مع الأهداف الاجتماعية والبيئية(٣٠٣). ويتضمن ذلك إنشاء أنظمة اقتصادية تعطي الأولوية للأجور العادلة واستغلال الموارد بشكل عادل ومعالجة الفوارق في الدخل وتعزيز العدالة الاجتماعية.

---

(٢٩٩) جيسون هيكل وديلان سوليفان، "ما هو النمو مطلوب لتحقيق حياة جيدة للجميع؟ رؤى من تحليل قائم على الاحتياجات"، منظور التنمية العالمية، 35 (2024)، ص. 100612، doi:10.1016/j.wdp.2024.100612. "ما هو اقتصاد الرفاه؟"، تحالف اقتصاد الرفاه، تم الوصول إليه في 5 سبتمبر 2024، https://weall.org/what-is-wellbeing-economy.

(٣٠٠) نفسه

(٣٠١) ألبرتو أكوستا، "الاستخراجية والنيواستخراجية: وجهان لنفس اللعنة"، في ما بعد التنمية: رؤى بديلة من أمريكا اللاتينية، تحرير مريم لانغ ودنيا مقراني (معهد عبر الوطني / مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2013).

(٣٠٢) أندرس هايدن وكلاي داسيلفا، "اقتصاد الرفاه: الإمكانيات والحدود في جلب الكفاية من الهامش إلى التيار الرئيسي"، فرونتيرز إن سستينابيليتي 3 (10 أكتوبر 2022)، https://doi.org/10.3389/frsus.2022.966876.

(٣٠٣) صموئيل ألكسندر، "الاقتصاد الكافي: تصور طريق مزدهر نحو الأسفل"، مجلة SSRN الإلكترونية، 2012، https://doi.org/10.2139/ssrn.2210170.

يكمل مفهوم **الاستدامة القوية** هذا النهج من خلال التأكيد على أن رأس المال الاقتصادي/المصنع/البشري لا ينبغي ولا يمكن أن يحل محل رأس المال الطبيعي بالكامل(٣٠٤)، حيث يتم النظر إلى رأس المال الطبيعي (مثل الغابات أو أنظمة الأنهار) ككيان متمي يوفر مجموعة من مدخلات الإنتاج الاقتصادي والوظائف البيولوجية والترفيهية، علاوة على امتصاص التلوث، إذ لا يمكن العثور على بدائل تلبي جميع تلك الوظائف(٣٠٥). كما تدعو الاستدامة القوية إلى الحفاظ على الأوساط الغنية بالقيم البيئية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، تعتبر **وجهات النظر النسوية التقاطعية** جزءًا لا يتجزأ من الخطاب حول النماذج الاقتصادية العادلة. وتسلط النسوية التقاطعية الضوء على كيفية تداخل النوع الاجتماعي والعرق والطبقة والجنس داخل الأنظمة الاقتصادية، داعية إلى وضع أطر تعترف وتتطرق للتحديات الفريدة التي تواجهها المجتمعات المهمشة. فعلى سبيل المثال، شكلت المجموعات النسوية في المغرب تحالفات تشمل النساء الأصليات والنساء القرويات وذوات الدخل المحدود من المناطق القروية والحضرية والنساء من أصل أفريقي والمثليات والنساء العابرات جندريًا.(٣٠٦) وتقدم هذه التحالفات وجهات نظر وتجارب متنوعة، مما يعزز التضامن والإدارة الجماعية أمام الصناعات الاستخراجية التي تؤثر بشكل غير متناسب على هذه المجموعات(٣٠٧).

وتؤكد النسوية التقاطعية على أهمية النماذج الاقتصادية الشاملة والعادلة التي تأخذ في الاعتبار الطبيعة المتعددة الأوجه للتهميش. فمن خلال دمج هذه المنظورات، يمكن تطوير الأنظمة الاقتصادية لمعالجة كل من العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. ويساعد هذا النهج في إنشاء سياسات وممارسات أكثر شمولاً واستجابة لاحتياجات جميع فئات المجتمع، خاصة الأكثر تأثراً بالظلمين الاقتصادي والبيئي.

الاقتصاد النسوي والرفاه القائمة على الكفاية

يشترك الاقتصاد النسوي، الذي ظهر كرد نقدي على النظريات الاقتصادية التقليدية، في المبادئ الأساسية مع اقتصاد الرفاه القائم على الكفاية. ويتحدى هذا الاقتصاد الطبيعة الذكورية والتركيز على النمو في الاقتصادات السائدة، بينما يقدم أيضًا إطارًا للتحول الاجتماعي وبناء اقتصادات قائمة على العدالة والمساواة(٣٠٨).

(٣٠٤) ألبرتو أكوستا، "الاستخراجية والنيواستخراجية: وجهان لنفس اللعنة"، في ما بعد التنمية: رؤى بديلة من أمريكا اللاتينية، تحرير مريم لانغ ودنيا مقراني (معهد عبر الوطني / مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2013).
(٣٠٥) جان فرانسوا نويل ومارتن بول أوكونور، "الاستدامة القوية ورأس المال الطبيعي الحرج"، غير معروف، 1 يناير 1998، https://www.researchgate.net/publication/284078771_Strong_sustainability_and_critical_natural_capital
(٣٠٦) لمياء الأشعري، "الاستخراجية، عدم المساواة بين الجنسين، وتهميش مجتمع الميم في المغرب"، مؤسسة فريدريش إيبرت، 11 سبتمبر 2023، https://feminism-mena.fes.de/e/extractivism-gender-inequality-and-queer-marginalization-in-morocco.html
(٣٠٧) لمياء الأشعري، "الاستخراجية، عدم المساواة بين الجنسين، وتهميش مجتمع الميم في المغرب"، مؤسسة فريدريش إيبرت، 11 سبتمبر 2023، https://feminism-mena.fes.de/e/extractivism-gender-inequality-and-queer-marginalization-in-morocco.html
(٣٠٨) أستريد أجنخو-كالدرون ولينا غالفز-مونيوز، "الاقتصاد النسوي: الأبعاد النظرية والسياسية"، المجلة الأمريكية للاقتصاد وعلم الاجتماع، المجلد 78، العدد 1 (23 يناير 2019): 137-166، https://doi.org/10.1111/ajes.12264.

ويركز الاقتصاد النسوي على توفير الاحتياجات الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد، مع دمج المقاربة الجندرية كآلية مركزية في التحليل. ويسعى إلى معالجة التفاوتات المتأصلة في الأنظمة الاقتصادية التي تعطي الأولوية للربح والنمو على حساب رفاه الإنسان والاستدامة البيئية(٣٠٩). وينتقد الاقتصاد النسوي التركيز الاختزالي على أداء السوق والإنتاج، ويبرز بدلاً من ذلك أهمية تلبية الاحتياجات الأساسية وضمان الوصول العادل إلى الموارد.

وتُعطي الأطر الاقتصادية النسوية الأولوية لتحويل الأنظمة الاقتصادية لتحقيق العدالة والاستدامة. وتشمل المبادئ الأساسية الاعتراف بالعمل غير المرئي وغير المدفوع الأجر، مثل العمل المنزلي والرعاية والتركيز على الاستدامة والصحة البيئية. وتؤكد هذه الأطر على التضامن والتعاون، مع أخذ البيئة والاقتصاد في عين الاعتبار. كما تشمل الحماية من العنف في الصناعات الاستخراجية وتعزيز حقوق العمال وإنهاء العقوبات إلى جانب الاستثمار في اقتصاد الرعاية وضمان الرعاية الصحية العادلة والعدالة الإنجابية. وتدعو الأطر كذلك إلى المساواة الجندرية من خلال نموذج المساواة في الكسب والمساواة في الرعاية، ووضع ميزانية قائمة على النوع الاجتماعي واتخاذ القرارات الدامجة. وتُعد مكافحة الاستعمار وتعزيز المعرفة المحلية ووضع معايير بديلة لقياس الأداء الاقتصادي أمورًا أساسية، مع التركيز القوي على اللاعنف والسلام(٣١٠).

ويوفر اقتصاد الرفاه القائم على الكفاية رؤية تحويلية لتجاوز قيود النماذج الاقتصادية التي تركز على النمو. فمن خلال التوافق مع القيم النسوية والتأكيد على الرفاه الاجتماعية والبيئية، يوفر هذا النهج مسارًا نحو أنظمة اقتصادية أكثر استدامة وعدالة. ويتطلب تنفيذ مبادئ الكفاية جهدًا متضافرًا لإعادة التفكير في الأولويات الاقتصادية ومعالجة التفاوتات البنيوية وتعزيز السياسات التي تدعم صحة الإنسان والبيئة. ومن خلال هذا التحول، يمكن للمجتمعات بناء اقتصادات أكثر عدلاً ومرونة وفق ما تسمح به حدود الكوكب وتضمن حياة كريمة للجميع.

---

(٣٠٩) نفسه

(٣١٠) "الاستثمار في اقتصاد نسوي"، تحالف العدالة المناخية، 3 يونيو 2020، https://climatejusticealliance.org/investing-in-a-feminist-economy/؛ "ما هو الاقتصاد النسوي؟"، أصدقاء الأرض الدولية، 28 فبراير 2023، https://www.foei.org/video/what-is-a-feminist-economy-video؛ "الميثاق الأرجواني: حان الوقت لنهج نسوي للاقتصاد"، اللوبي النسائي الأوروبي، 4 مارس 2020، https://www.womenlobby.org/Purple-Pact-It-s-Time-for-a-Feminist-approach-to-the-Economy.

الطاقات المتجددة الموجهة لخدمة المجتمع: نموذج للإدارة المجتمعية للموارد

تعطي مشاريع الطاقة المتجددة التي تركز على المجتمع نموذجًا مقنعًا لتحقيق العدالة والاستدامة وتمكين المجتمعات المحلية من الانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة. ومن خلال إشراك المجتمعات المحلية مباشرة في تطوير وامتلاك وإدارة أنظمة الطاقة المتجددة، تعالج هذه المشاريع احتياجات الطاقة والأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأوسع.

تلعب مشاريع الطاقة المتجددة التي تركز على حاجيات المجتمع دورًا حاسمًا في تعزيز ديمقراطية الطاقة، وهو مفهوم تتبناه الحركات الشعبية التي تدعو إلى أنظمة طاقة عادلة يملكها المجتمع. ومن خلال تحويل السيطرة من نماذج الطاقة المركزية التي تهدف إلى الربح إلى أنظمة محلية تحكمها وتملكها المجتمعات، تعالج هذه المشاريع التفاوتات التاريخية في الوصول إلى الطاقة وتعزز العدالة البيئية وتدعم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات بشكل لامركزي. وتهدف حركة ديمقراطية الطاقة إلى ضمان تحولات طاقة متجددة تحكمها المجتمعات ومصممة لتقليل الأضرار البيئية ودعم الاقتصادات المحلية(٣١١). وهذا النهج لا يعزز فقط أمن الطاقة ويقلل التكاليف على السكان المحليين، بل يمكّن أيضًا المجتمعات من تحديد كيفية استخدام عائدات الطاقة وإعادة استثمارها، مما يعزز اقتصادًا طاقويًا متجددًا(٣١٢).

تمثل المشاريع المدعومة من المجتمع والإنتاج المحلي اللامركزي تحولًا جذريًا في كيفية تعاملنا مع الطاقة وإدارة الموارد والتنمية الاقتصادية. وتقدم هذه النماذج بديلاً حاسمًا للأنظمة التقليدية المركزية التي غالبًا ما تعطي الأولوية للربح على حساب الناس والبيئة. ومن شأن الأنظمة اللامركزية المساهمة في معالجة قضايا تخزين ونقل الطاقة، مما يساهم في الحفاظ على الحياة البرية من خلال الحد من البنية التحتية لنقل الطاقة التي غالبًا ما تهدد النظم البيئية(٣١٣). ومن خلال إعادة توزيع السلطة والموارد على المجتمعات المحلية والتأكيد على الاكتفاء الذاتي، تقدم هذه المشاريع مسارًا نحو تنمية أكثر عدالة واستدامة.

---

(٣١١) "ديمقراطية الطاقة"، تحالف العدالة المناخية، 18 يناير 2018، https://climatejusticealliance.org/workgroup/energy-democracy/.
(٣١٢) نفسه
(٣١٣) سارة سي. برونين، "الحد من انتشار الطاقة باستخدام الشبكات الصغيرة"، 23 أبريل 2010، https://www.researchgate.net/publication/228155619_Curbing_Energy_Sprawl_with_Microgrids

وهـناك اهتـمام عـالمي متصـاعـد بمشـاريـع الطـاقـة المـمـلوكـة للمـجـتمع.

في بريكسـتون، جنـوب لـنـدن، قامت تعـاونية بريكسـتون للطاقة بتركـيب أكـثر من ١٠٠,٠٠٠ كـيلـوواط من الطـاقة الشـمسية على أسطح ثـلاثـة مجمـعات سكنية في الحي[٣١٤]. وتخـصص التعاونية جزءًا من الإيرادات لصندوق كفاءة الطاقة المجتمعية، الذي يدعم المبادرات المحلية لكفاءة الطاقة.

في ولايـة غـويـــاس فـي الـبـــرازيـل، قامت النساء المزارعات بتوفير الطاقة المتجددة وإدارة أنظمة المياه، بما يلبي احتياجات الطاقة والمياه مع تعـزيز الاكـتفاء الذاتي المحلي.[٣١٥]

في الفـلـبـيـن، قـام سكـان تاكـلوبان، الذين دمرهم إعصار هايان، ببناء ألواح شمسية محمولة تعرف باسم "تيك باكس" لتعزيز مرونة الطاقة المحلية وتوفير الطاقة المستعجلة أثناء انقطاع التيار الكهربائي.[٣١٦]

وتبرز هذه الأمثلة الطرق المتنوعة والفعالة التي تدعم التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، خاصة من خلال ملكية المجتمع والمشاركة المجتمعية في مشاريع الطاقة المتجددة.

ويتجاوز إدماج المخططات المدعومة من المجتمع في استراتيجيات الانتقال الطاقي والتنمية في دول الجنوب العالمي الأبعاد الاقتصادية والبيئية. فهي تعزز التماسك الاجتماعي والتمكين من خلال إشراك السكان المحليين في عمليات اتخاذ القرار وإدارة المشاريع. وبفضل هذا النهج التشاركي يمكن تصميم المشاريع لتلبية الاحتياجات واختيارات المجتمع، مما يعزز فعاليتها واستدامتها. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تعيد المشاريع المملوكة للمجتمع استثمار الأرباح على المستوى المحلي، مما يخلق اقتصادًا متجددًا يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن يمول هذا الاستثمار المحلي الخدمات والبنية التحتية والمبادرات المجتمعية، مما يعزز النسيج الاجتماعي والمرونة الاقتصادية للمنطقة[٣١٧]. كما تساهم المخططات المدعومة من المجتمع في تحقيق العدالة الجندرية، من خلال تمكين النساء كمنتجات للطاقة بدلاً من مجرد مستهلكات[٣١٨].

---

(٣١٤) سانتياغو، "الطاقة المتمركزة حول المجتمع: خارطة طريق للتحول إلى الطاقة المتجددة"، 350، 7 أغسطس 2023،
https://350.org/community-centred-energy-a-roadmap-for-renewable-energy-transition
(٣١٥) نفسه
(٣١٦) نفسه
(٣١٧) ميغان سنايث، "نظرة عامة على طاقة المجتمع وفوائدها"، Earth.Org، 2 فبراير 2024،
https://earth.org/power-to-the-people-an-overview-of-community-energy
(٣١٨) أولريكا إرنستروم، "النساء اللواتي يهدمون هياكل السلطة باستخدام الطاقة الشمسية"، جامعة تشالمرز للتكنولوجيا، 23 فبراير 2023، ,
https://www.chalmers.se/en/current/news/tme-the-women-who-tear-down-power-structures-with-solar-energy

أمثلة عملية: الفلسفات الاقتصادية والنماذج البديلة والمبادرات الشعبية في الجنوب العالمي

يقدم الجنوب العالمي رؤى قيمة حول النماذج الاقتصادية البديلة وتطبيقاتها. وغالبًا ما تُعزى الجذور الفكرية للنمو السلبي إلى خطابات ما بعد التنمية في الجنوب العالمي. ويشير العلماء إلى أن نقد النمو تأثر بشكل كبير بمفكرين من الجنوب العالمي، مثل الفيلسوف السريلانكي المولد أناندا كوماراسوامي والشاعر البنغالي رابندرانات طاغور(٣١٩). وتؤكد هذه الفلسفات الجنوبية على بدائل للنماذج التنموية الغربية، مثل مفهوم "البوين فيفير" من منطقة الأنديزو"أوبونتو" الذي صاغته الشعوب الناطقة بالبانتو في أفريقيا(٣٢٠).

اقتصاد الكفاية في تايلاند

تقدم فلسفة اقتصاد الكفاية، التي صاغها الملك بوميبول أدولياديج في تايلاند عام ١٩٩٧، إطارًا شاملاً للتنمية المستدامة. وقد ظهرت هذه الفلسفة كرد فعل على الأزمات الاقتصادية وتتميز بتأكيدها على الاعتدال والعقلانية والمناعة الذاتية أو المرونة المتأصلة تجاه المتغيرات الداخلية والخارجية(٣٢١). وتشجع هذه الفلسفة الأفراد والمجتمعات على تبني نهج متوازن في استخدام الموارد، مع التركيز على السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية بدلاً من النمو الاقتصادي غير المقيد(٣٢٢). وأظهر مسح أجري في عام ٢٠٠٧ أن ٧٤٪ من المجتمعات في تايلاند طبقت المبادئ الرئيسية للفلسفة بشكل معتدل، بينما التزمت ١٣,٦٪ من المجتمعات بمبادئها إلى حد كبير(٣٢٣).

بوين فيفير في الاكوادور وبوليفيا

تبنت كل من الإكوادور وبوليفيا، في منطقة الأنديز، مفهوم "البوين فيفير" أو "سومك كاوساي" كمبدأ أساسي للتنمية، مستمد من تقاليد الكيتشوا والأيمارا الأصلية. ويمثل مفهوم "البوين فيفير" تحولًا جذريًا عن النماذج الاقتصادية التقليدية التي تركز على النمو والاستخراج، حيث يرمز إلى نموذج يركز على الانسجام مع الطبيعة ورفاه المجتمع. ويتضمن دستور الإكوادور لعام ٢٠٠٨ ودستور بوليفيا لعام ٢٠٠٩ "البوين فيفير" كمبدأ توجيهي للعمل الحكومي. ويتحدى هذا المفهوم النموذج النيوليبرالي التقليدي للتنمية، الذي غالبًا ما يعطي الأولوية لاستخراج الموارد والنمو الاقتصادي على حساب الاستدامة البيئية والاجتماعية. بدلاً من ذلك، يكرس "البوين فيفير" نهجًا دامجا للتنمية يعطي الأولوية للتوازن البيئي والتماسك المجتمعي واحترام ثقافة الشعوب الأصلية(٣٢٤).

---

(٣١٩) جيسون هيكل، "سياسات النمو السلبي المناهضة للاستعمار"، الجغرافيا السياسية 88 (يونيو 2021): 102404، https://doi.org/10.1016/j.polgeo.2021.102404.

(٣٢٠) جياكومو داليسا، فيديريكو ديماريا، وجيورجوس كاليس، "النمو السلبي: مفردات لعصر جديد" (روتليدج، 2014).

(٣٢١) آري نايبينيت، ثونغفون برومساكا نا ساكولناكورن، وبتارابونغ كروكساكول، "الاقتصاد الكفافي للاستدامة الاجتماعية والبيئية: دراسة حالة لأربع قرى في المناطق الريفية في تايلاند"، العلوم الاجتماعية الآسيوية 10، العدد 2 (29 ديسمبر 2013)، https://doi.org/10.5539/ass.v10n2p102

(٣٢٢) براسوبشوك مونجساواد ونتابونج ثونجباكدي، "فلسفة الاقتصاد الكفافي: نهج شامل للتنمية الاقتصادية والفكر الاقتصادي السائد"، العلوم الاجتماعية الآسيوية 12، العدد 7 (21 يونيو 2016): 136،136 https://doi.org/10.5539/ass.v12n7p136

(٣٢٣) "الاستدامة في تايلاند – تجربة للدول النامية (2017)"، UNOSSC، 12 يناير 2017، https://unsouthsouth.org/2017/01/12/sustainability-in-thailand-experience-for-developing-countries-2017

(٣٢٤) "البوين فيفير: حقوق الطبيعة في بوليفيا والإكوادور"، تحالف الانتقال السريع، 2 ديسمبر 2018، https://rapidtransition.org/stories/the-rights-of-nature-in-bolivia-and-ecuador

المشاعات والإدارة المجتمعية للموارد

تظهر العديد من المبادرات في دول الجنوب العالمي نهجًا مبتكرًا لإدارة الموارد والأملاك المشتركة الحضرية بشكل يتماشى مع مبادئ الاستدامة وتمكين المجتمع.

كيرغستان: ساندت الحكومة الإصلاحات التي تستهدف تمكين المجتمعات لتدبير مناطق الرعي باستعمال أنظمة تقليدية، التي تحدد أنماط إنتاج يتعاون فيها عدد كبير من الناس بتضامن. وتعترف هذه الإصلاحات بأن المعرفة والممارسات المحلية أكثر نجاعة بالمقارنة مع نظيراتها المدفوعة بمصلحة السوق أوقوانين الدولة من حيث الحفاظ على التوازن البيئي ودعم سبل عيش المجتمعات. وقد ساعدت هذه الإصلاحات، من خلال السماح للمجتمعات بتدبير مواردها وفقا للممارسات التقليدية، في الحفاظ على كل من البيئة والموروث الثقافي المحلي(٣٢٥).

غانا: تقدم سياسة منطقة إدارة الموارد المجتمعية (CREMA) في غانا إطارًا للمجتمعات المحلية لإدارة وحصاد الموارد داخل المناطق المخصصة. وتمكن هذه السياسة المجتمعات من السيطرة على مواردها الطبيعية، مما يضمن أن تكون أنشطتها الاقتصادية متوافقة مع أهداف الحفاظ على البيئة. وتمثل سياسة CREMA تحولاً نحو ممارسات إدارة الموارد بشكل أكثر شمولاً واستدامة(٣٢٦).

تونس: في واحة جمنة في تونس، استولى المزارعون المحليون على الأرض واستعادوها بعد ثورة ٢٠١١. وبدعم من المجتمع المدني والأحزاب اليسارية وجمعية مليون امرأة قروية، بدأ المزارعون في إدارتها كملكية مشتركة، حيث قاموا بتأسيس جمعية الدفاع عن واحة جمنة (ADOJ) لتنظيم عملهم وإجراءاتهم واستثمار العائدات وتنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية، مما جعل الواحة ملكية مشتركة فعليًا. وتُتخذ القرارات في جمع يسمى بالمجلس في الساحة المركزية في جمنة، بمشاركة المجتمع بأكمله. وقد أدى ذلك إلى تحسن كبير في الحالة الاقتصادية للواحة وكذلك للمزارعين، حيث يعمل المزيد من السكان المحليين فيها وتزداد الأرباح السنوية، ما يمكنهم من إعادة استثمارها في تنمية المجتمع المحلي من خلال تجديد المدارس ومراكز الصحة المجتمعية(٣٢٧).

---

(٣٢٥) مونرو فريزر وتوماس ماندي، "المشاعات في إطلاق ورقة اقتصاد الرفاه: تحالف اقتصاد الرفاه"، تحالف اقتصاد الرفاه، 27 يناير 2022،
https://weall.org/commons-in-the-wellbeing-economy-paper-launch

(٣٢٦) نفسه

(٣٢٧) "خريطة تنمية البدائل"، منظمة السلام الأخضر الدولية، تم فتحه في 5 سبتمبر 2024،
https://maps.greenpeace.org/maps/gpint/alternativefutures/?id=20.

تـــايـــلانـــد: يقدم برنامج بان مانكونج مثالًا آخر على التنمية المجتمعية، حيث بفضله خرجت تعاونيات سكنية مملوكة بشكل جماعي في الأحياء الفقيرة، مما يسمح للسكان بإدارة أنظمة التطوير والتمويل الخاصة بهم. ولقد دعم البرنامج بنجاح بناء آلاف المنازل في جميع أنحاء البلاد، مما يوضح دور الملكية والإدارة الجماعية في تحسين جودة الإسكان وتعزيز مرونة المجتمع. وبالإضافة إلى تحسين ظروف العيش، عزز برنامج بان مانكونج من التعاون والتمكين المجتمعي كذلك(٣٢٨).

الـــبـــرازيـــل: تعمل الشبكة البرازيلية للتنسيق في المناطق شبه القاحلة، وهي شبكة تضم ٣٠٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، في المناطق شبه القاحلة في البلاد للحفاظ على النظام البيئي وتعزيز مرونته والحفاظ على طرق الحياة التقليدية. وتركز الشبكة على تقاسم السلطة والموارد مع إعطاء الأولوية للأمن الغذائي والمائي والعناية بالبيئة المشتركة في المنطقة(٣٢٩).

وتقدم مبادرات الجنوب العالمي المذكورة أعلاه أمثلة قيمة توضح أن النماذج والممارسات الاقتصادية البديلة ليست فقط ممكنة ومتاحة، بل من شأنها أيضا تقديم حلول قابلة للتطبيق لمواجهة التحديات المعاصرة. ومن خلال دمج المعرفة التقليدية مع الابتكار، تُظهر هذه المبادرات كيف يمكن تحقيق مبادئ العدالة والاستدامة والعدالة الاجتماعية في الممارسة العملية. وسواء من خلال فلسفة اقتصاد الكفاية في تايلاند، أو مفهوم البوين فيفير (Buen Vivir) في الإكوادور وبوليفيا، أو إدارة الموارد المجتمعية والمشتركة، تقدم هذه الأمثلة رؤى حول إنشاء أنظمة اقتصادية أكثر مرونة وعدالة تركز على الحفاظ على البيئة وتمكين المجتمع.

الحوكمة التشاركية ونماذج الإدارة المشتركة: دروس من نماذج الحوكمة التقليدية

الحوكمة التشاركية

الحوكمة التشاركية متجذرة في نظريات الديمقراطية التداولية والتشاركية، التي تؤكد على المشاركة الفعالة للمواطنين في عمليات اتخاذ القرار السياسي. وتسعى هذه المقاربة إلى تعزيز التشاور العام وضمان التعبير عن الأصوات المتنوعة وتحسين مشروعية وفاعلية الحوكمة. ومن خلال تعزيز اتخاذ القرارات الأكثر إدماجا، تهدف الحوكمة التشاركية إلى إرساء أنظمة أكثر عدالة واستجابة.

---

(٣٢٨) "مونرو فريزر وتوماس ماندي، 'إطلاق ورقة الاقتصاد المشترك في اقتصاد الرفاه: تحالف اقتصاد الرفاه'، تحالف اقتصاد الرفاه، 27 يناير 2022، https://weall.org/commons-in-the-wellbeing-economy-paper-launch".

(٣٢٩) "خريطة تنمية البدائل"، منظمة السلام الأخضر الدولية، تم فتحه في 5 سبتمبر 2024، https://maps.greenpeace.org/maps/gpint/alternativefutures/?id=14

جنوب إفريقيا: في بلدية إنتسيكا ييثو (IYLM)، تتجسد الحوكمة التشاركية من خلال استخدام لجان الأحياء والمجالس التقليدية. وتسهل هذه الهيئات العملية الديمقراطية من خلال عمل مستشاري الأحياء والقادة التقليديين يدا في يد لإشراك المجتمع في المناقشات واتخاذ القرارات. وتنظم لجان الأحياء، التي يقودها المستشارون، اجتماعات منتظمة للتداول حول القضايا المحلية، بينما تساهم المجالس التقليدية، التي تعمل تحت القيادة التقليدية، برؤاها وإرشاداتها. ويساعد هذا النهج التعاوني في تلبية احتياجات المجتمع وتحسين الحوكمة المحلية(٣٣٠).

وعلى الرغم من مواجهة بعض التحديات، مثل التباينات المؤسسية والنزاعات الطارئة، إلا أن نموذج الحوكمة التشاركية في بلدية إنتسيكا ييثو أثبت فعاليته بشكل عام، حيث إنه عزز مشاركة القيادات التقليدية داخل المجلس البلدي خاصة في مايتعلق بالمساءلة وتعزيز الشرعية والثقة بين أفراد المجتمع. وكانت هذه العلاقة التكاملية حاسمة في ترسيخ التعاون وتحسين فعالية عمليات الحوكمة على المستوى المحلي(٣٣١).

المكسيك: في أواكساكا، يتضح أن حوكمة توفير المنافع العامة في المجتمعات الفقيرة من خلال 'العادات والتقاليد' - وهي شكل من أشكال الديمقراطية التشاركية للسكان الأصليين – تسهل الاستفادة من أنظمة الصرف الصحي والكهرباء والتعليم بشكل أكثر فعالية مقارنة بالبلديات التي تحكمها الأحزاب السياسية(٣٣٢).

نماذج الإدارة المشتركة

الإدارة المشتركة استراتيجية تضمن تشارك المسؤولية في إدارة الموارد الطبيعية بين المجتمعات المحلية والسلطات الحكومية. وتشمل هذه المقاربة الاتفاقيات القانونية الرسمية والترتيبات غير الرسمية، وهي مصممم لتحقيق الاستغلال المستدام والعادل للموارد(٣٣٣). وتؤكد ممارسات الإدارة المشتركة على التعاون ودمج المعرفة المحلية مع الهياكل الحكومية الرسمية. وتوضح العديد من الدراسات في مختلف أنحاء الجنوب العالمي تطبيق وتأثير نماذج الإدارة المشتركة في سياقات مختلفة.

---

(٣٣٠) "جوليوس جابافو دانتيلي، 'الحوكمة التشاركية من خلال هياكل لجنة الأحياء والمجلس التقليدي في بلدية إنتسيكا ييثو'، جامعة ويتواترسراند، جوهانسبرغ، 2020. https://wiredspace.wits.ac.za/items/993f0d65-44be-490c-9064-2e7ed1863e8b".

(٣٣١) نفسه

(٣٣٢) بياتريز ماغالوني، ألبرتو دياز-كايروس، وألكسندر رويز يولر، 'توفير المنافع العامة والحكم التقليدي في المجتمعات الأصلية في أواكساكا، المكسيك'، دراسات سياسية مقارنة 52، العدد 12 (12 يوليو 2019): 1841-1880. https://doi.org/10.1177/0010414019857094".

(٣٣٣) ستيفن ر. تايلر، الإدارة المشتركة للموارد الطبيعية: التعلم المحلي للحد من الفقر (مركز بحوث التنمية الدولية، 2014).

كـامـبـوديـا: وفي مقاطعة راتاناكيري، تم وضع خرائط ومخططات بشكل تشاركي باعتبارها أدوات أساسية في مساعدة الأقليات العرقية المحلية في الدفاع عن حقوقها التقليدية في الموارد. من خلال دمج المعرفة التقليدية مع الأطر الحكومية الرسمية، تم تقليل النزاعات مع أصحاب الامتياز بشكل كبير. وتبرز هذه العملية قيمة الجمع بين المعرفة الأصلية والممارسات التنظيمية الحديثة لتحقيق إدارة أكثر عدالة للموارد(٣٣٤).

فيـتـنـام: استفاد نظام بحيرة تام جيانج من التخطيط التشاركي وممارسات الإدارة المشتركة المصممة لمعالجة القضايا المتعلقة بأحواض الجمبري وأقفاص الشبك. وقد سهلت التشريعات الوطنية التي تدعم الإدارة المشتركة لمصايد الأسماك نهجًا تعاونيًا يشمل الصيادين المحليين والسلطات الحكومية. ويوضح هذا النموذج دور الذي يمكن أن تلعبه الأطر القانونية والمشاركة المحلية في إدارة الموارد المائية بشكل فعال ومستدام(٣٣٥).

لـبـنـان: في عرسال، ساعد إنشاء شبكة المستخدمين المحليين (LUN) المستندة إلى ممارسات المجالس التقليدية في تسهيل إدارة الموارد المستدامة والتأثير في صياغة السياسات المحلية. ويوضح هذا المثال الدور الذي يلعبه دمج الممارسات التقليدية مع الهياكل الحكومية الحديثة دعما للتنمية المستدامة حتى في المناطق النائية والمهمشة.

الارتكـاز على التقالـيد المحـليـة من أجـل اقتصـاد قائـم على الكـفـاية

من الضروري الاستفادة من التقاليد والنماذج المحلية لتعزيز اقتصاد قائم على الكفاية. وتقدم الممارسات التقليدية، مثل المجلس والتعاونيات والجمعية والنماذج الأخرى التي يقودها المجتمع، فرصًا قيمة لتعزيز هذه الأهداف ودعم مرونة المجتمع.

---

(٣٣٤) نفسه
(٣٣٥) نفسه

المجـلس: مساحـات التجـمع المجـتمعي من أجـل التنـمية

المجلس أو الديوانية، هو فضاء تجمع تقليدي في بعض الثقافات العربية، حيث يلعب دورًا محوريًا في التفاعل المجتمعي واتخاذ القرارات. ومن وجهة نظر تاريخية، ساعد المجلس في إرساء الحوار وحفظ التراث الثقافي، وهي أدوار ساهمت في دعم اقتصاد قائم على الكفاية. ومن خلال عقد مناقشات حول المبادرات المستدامة ودمج الممارسات البيئية التقليدية مع الجهود الحديثة، يمكن للمجلس المساهمة في الحفاظ على البيئة وإدارة الموارد. علاوة على ذلك، يسمح المجلس بتبادل المعرفة التقليدية المتعلقة بالزراعة وإدارة المياه والحفاظ على البيئة، وكلها أمور حيوية لتطوير ممارسات مستدامة والتكيف مع تغير المناخ. ويعزز الطابع الدامج للمجلس من التماسك الاجتماعي وحل المشكلات بشكل جماعي، مما يدعم مشاريع التنمية المحلية المتوافقة مع مبادئ اقتصاد الكفاية(٣٣٦).

الملـكية الجمـاعية والعـدالة الاجتـماعية

التعاونيات هي نماذج ملكية جماعية تسهل إدارة الموارد وتقاسم الأرباح بشكل عادل. وتمثل التعاونيات نموذجًا عمليًا لتعزيز الملكية المحلية والإدارة العادلة للموارد. وفي المغرب، تدعم مبادرات مثل "مرافقة" التعاونيات من خلال تقديم التوجيه الاستراتيجي والتدريب، مما يمكنها من الازدهار والمساهمة في التنمية المحلية(٣٣٧). وتساهم التعاونيات، مثل دار الزعفران، في خلق فرص عمل والدخل، كما تقدم أيضًا خدمات مجتمعية أساسية. ويشارك الأعضاء في عمليات اتخاذ القرار، مما يعزز الشعور بالملكية ويضمن أن تتماشى عمليات التعاونية مع احتياجات وقيم المجتمع(٣٣٨). وتشمل أمثلة النماذج التعاونية الناجحة:

زيت الأركان: لقد شجعت التعاونيات في المغرب على الحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إشراك النساء المحليات في إنتاج وتسويق زيت الأركان. ويوضح هذا النموذج إمكانيات التعاونيات في دعم سبل العيش المستدامة ومعالجة التحديات الاجتماعية والبيئية(٣٣٩).

النـقـل: في المناطق القروية في مصر، حسّنت التعاونيات في مجال النقل الوصول إلى وسائل نقل منخفضة التكلفة وموثوق بها، مما ساهم في معالجة قضايا احتكار الخدمات وعدم كفاية البنى التحتية، ويُظهر هذا النموذج إمكانيات الملكية المجتمعية في تعزيز الخدمات الأساسية وتعزيز المرونة الاقتصادية(٣٤٠).

---

(٣٣٦) "المجلس، فضاء ثقافي واجتماعي"، اليونسكو، تم فتحه في 5 سبتمبر 2024، https://ich.unesco.org/en/RL/majlis-a-cultural-and-social-space-01076

(٣٣٧) عمر إبورك وكريم العيناوي، 'استدامة التعاونيات الزراعية وأهمية برامج دعم الشركات الناشئة: أدلة من مستوى التعاونيات في المغرب'، الاستدامة 15، العدد 4 (14 فبراير 2023)، https://doi.org/10.3390/su15043460."

(٣٣٨) يونس تاغوتي ونور الدين عبد الباقي، 'التعاونيات، العولمة والتنمية المحلية في المغرب: دراسة حالة لمجموعة من التعاونيات في منطقة سوس ماسة'، المجلة العلمية الأفريقية 3، العدد 17 (أبريل 2023)، https://www.africanscientificjournal.com/index.php/AfricanScientificJournal/article/view/395/372

(٣٣٩) زهير أ. دوسة، "التعاونيات: استراتيجية تنموية؟ تحليل تعاونيات زيت الأركان في جنوب غرب المغرب"، المجلة الإلكترونية SSRN، ورقة عمل Euricse رقم 12/29 (14 مارس 2012)، https://doi.org/10.2139/ssrn.2018898.

(٣٤٠) إيهاب د. عبده وهومي خراس، "الإصلاحات التنظيمية اللازمة لنموذج نمو شامل في مصر"، بروكينغز، 27 نوفمبر 2012، https://www.brookings.edu/articles/regulatory-reforms-necessary-for-an-inclusive-growth-model-in-egypt/.

الجـمــعيـة: أنـظـمـة الـدعـم الـمـالي المشــتـركـة

تعبر الجمعية، أو جمعيات الادخار والائتمان الدورية (ROSCAs)،من بين الأنظمة المالية غير الرسمية التي تسهل الادخار والإقراض الجماعي. وتدعم هذه الأنظمة الاقتصاد القائم على الكفاية، بما في ذلك من خلال تعزيز المرونة المالية وتمويل المبادرات المحلية. كما تقدم جمعيات الادخار والائتمان الدورية موارد مالية مرنة يمكن استخدامها في المشاريع المجتمعية أو الطوارئ، مما يعزز المرونة المالية المجتمعية ويدعم الاعتماد على الذات. ويمكنها أيضًا تمويل المشاريع المحلية مثل تحسين البنى التحتية أو الزراعة المستدامة، بما يضمن تخصيص الموارد بناءً على احتياجات المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم المتبادل والتعاون المتأصل في جمعيات الادخار والائتمان الدورية يعزز التماسك الاجتماعي والثقة داخل المجتمعات، ويدعم الجهود التعاونية نحو التنمية المستدامة.

المعـارف والممـارسات التقلـيديـة: إدمـاج الحـكمة التقليدية

يشمل دمج المعرفة التقليدية في النماذج الاقتصادية القائمة على الكفاية تطبيق الممارسات الأصلية التي تم تطويرها لإدارة التحديات البيئية والاقتصادية، حيث تمتلك المجتمعات الأصلية طرقًا قيمة لإدارة تقلبات المناخ والموارد البيئية. ومن شأن دمج هذه الممارسات في استراتيجيات التنمية المحلية تعزيز المرونة والاستدامة. كما أن الجمع بين المعرفة التقليدية والتقنيات الحديثة يخلق نهجًا هجينًا يستفيد من نقاط القوة في كلا الجانبين، بما يدعم حلولًا أكثر شمولية وقابلية للتكيف مع تحديات التنمية المحلية. و من بين الأمثلة على ذلك: "سيناوية" في مصر، وهي مؤسسة اجتماعية تعمل على حماية نظام سيناء البيئي والمجتمعات التقليدية المحلية من خلال تمكينهم من ممارسة معرفتهم التقليدية في مشاريع التراث البيئي والثقافي. وتهدف "سيناوية" إلى الاستفادة من الممارسات الثقافية التقليدية لدعم سبل العيش في العصر الحديث، مع العمل على الحفاظ على التراث الثقافي لقبيلة الجبالية.

---

(٣٤١) أندريس فيليبي زامبرانو وآخرون، "جمعيات الادخار والائتمان الدورية: مراجعة شاملة"، التنمية المستدامة العالمية 3 (ديسمبر 2023): 100081، https://doi.org/10.1016/j.wds.2023.100081

(٣٤٢) نفسه

(٣٤٣) نورول سيامي سامسودين وآخرون، "دور المعرفة التقليدية في التكيف مع تغير المناخ والرفاه الاقتصادي في المجتمعات الجزرية: دراسة حالة ترينجانو، ماليزيا"، الاستدامة 16، العدد 10 (17 مايو 2024)، https://doi.org/10.3390/su16104218

(٣٤٤) "خريطة تنمية البدائل"، منظمة السلام الأخضر الدولية، تم فتحه في 5 سبتمبر 2024، https://maps.greenpeace.org/maps/gpint/alternativefutures/?id=16

النماذج القائمة على المشاعات: إدارة الموارد المشتركة

يشمل مفهوم المشاعات إدارة الموارد المشتركة من قبل المجتمع، مع التركيز على الولوج العادل والاستدامة. ويدعم هذا النموذج اقتصاد الكفاية من خلال السماح للمجتمعات بإدارة الموارد الطبيعية مثل المياه عبر أنظمة المشاعات لتعزيز الاستخدام المستدام ومنع الاستغلال المفرط، وتعزيز المسؤولية المجتمعية من خلال تشجيع المسؤولية المشتركة والعمل الجماعي، بما يتماشى مع مبادئ اقتصاد الكفاية.

ومن شأن التقاليد المحلية والحكم التشاركي والنماذج التعاونية تقديم أطر قيمة لتعزيز اقتصاد الكفاية، حيث إن دمج مؤسسات مثل المجلس والتعاونيات والجمعيات والحوكمة القائمة على المشاعات مع الآليات التشاركية والتعاونية يعزز المشاركة المجتمعية والملكية الجماعية والدعم المتبادل. وتقوي هذه النماذج من التنمية الشاملة والمسؤولة والمستدامة، بما يساهم في بناء اقتصادات مرنة وعادلة(٣٤٥).

(٣٤٥) مونرو فريزر و توماس ماندي، "المشاعات في اقتصاد الرفاه: إطلاق ورقة بحثية: تحالف اقتصاد الرفاه"، تحالف اقتصاد الرفاه، 27 يناير 2022، https://weall.org/commons-in-the-wellbeing-economy-paper-launch.

٦. توصيات سياساتية

على المستوى الوطني

١. تشجيع الممارسات المستدامة والأمن الغذائي المحلي

دعم الطاقة المتجددة: ينبغي تقديم دعم يستهدف مشاريع الطاقة المتجددة الصغيرة التي يملكها المجتمع. ويجب أن تعطي هذه الإعانات الأولوية للأنظمة اللامركزية خارج الشبكة التي تعزز الوصول إلى الطاقة في المناطق القروية. ويمكن أن يكون للأنظمة اللامركزية للطاقة المتجددة التي يديرها المجتمع تأثيرات إيجابية على المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد نذكر بالمثالين المذكورين أعلاه، حيث قامت النساء المزارعات البرازيليات بتوفير الطاقة المتجددة وإدارة أنظمة المياه، مع تعزيز الاكتفاء الذاتي المحلي(٣٤٦)، بينما قام سكان تاكلوبان في الفيليبين، بعد تضررهم من إعصار هايان، ببناء ألواح شمسية محمولة لتعزيز مرونة الطاقة المحلية وتوفير الطاقة الطارئة أثناء انقطاع التيار الكهربائي(٣٤٧). ويمكن لمثل هذه المشاريع تمكين المجتمعات المحلية من خلال ضمان تحكمهم في الطاقة التي ينتجونها ويستهلكونها.

تقنيات الزراعة المستدامة: هناك ضرورة لتعزيز ممارسات الزراعة الإيكولوجية والزراعة المستدامة التي تتماشى مع النظم البيئية المحلية، عن طريق تقديم حوافز مالية، مثل المنح أو الإعفاءات الضريبية، للمزارعين الذين يتبنون ممارسات مستدامة تقوي خصوبة التربة وتساعد على الحفاظ على الموارد المائية والتنوع البيولوجي. وكمثال على ذلك: مبادرة سيكم SEKEM في مصر(٣٤٨)، التي نجحت في دمج أساليب الزراعة الدينامية والحيوية لتحسين الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل للمجتمعات المحلية. ويمكن تكييف برامج مثل خطة المغرب الأخضر لدعم أساليب الزراعة المستدامة ذات المدخلات المنخفضة التي تعزز النظم الغذائية المحلية والمرونة في مواجهة تغير المناخ.

---

(٣٤٦) سانتياغو، "الطاقة المتمركزة حول المجتمع: خارطة طريق للتحول إلى الطاقة المتجددة"، 350، 7 غشت 2023، https://350.org/community-centred-energy-a-roadmap-for-renewable-energy-transition

(٣٤٧) نفسه

(٣٤٨) "حول - سيكم"، سيكم، تم فتحه في 5 سبتمبر 2024، https://sekem.com/en/about/.

٢. تشجيع الملكية المحلية والحوكمة التشاركية

صناديق ائتمان الأراضي المجتمعية (CLTs): يجب إنشاء صناديق ائتمان الأراضي المجتمعية لإدارة الأراضي والموارد على مستوى المجتمع. فعلى سبيل المثال، تستخدم مجتمعات كاينو مارتين بينا في بورتوريكو صناديق ائتمان الأراضي المجتمعية بشكل فعال لإدارة الأراضي المشتركة لممارسات الزراعة المستدامة، مما يساعدهم على تأمين حقوق ملكية الأراضي وتجنب النزوح في مواجهة المد الحضري والكوارث المناخية(٣٤٩). ومن شأن هذه الصناديق إيقاف مصادرة الأراضي من خلال ضمان احتفاظ المجتمعات المحلية بالملكية والسيطرة على أراضي أسلافها. ويمكن استخدام صناديق ائتمان الأراضي المجتمعية لإدارة الأراضي المستخدمة في مشاريع الطاقة المتجددة، مما يضمن توزيع الأرباح والفوائد بشكل عادل بين أعضاء المجتمع.

إدارة الموارد التشاركية: يتعين تقديم سياسات تفرض مشاركة المجتمع في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية، بالإضافة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على أدوات مثل التقييم الريفي التشاركي(٣٥٠) (PRA) لإشراك المجتمعات المحلية، خاصة الفئات المهمشة مثل النساء والشعوب الأصلية، في عمليات صنع القرار، كما يتضح من مثال بحيرة تام جيانج كاو هاي في فيتنام. وفي المغرب(٣٥١)، ينص الفصل ١٢ من الدستور على أن منظمات المجتمع المدني "تساهم، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد وتنفيذ وتقييم القرارات والمشاريع التي تتخذها المؤسسات المنتخبة والسلطات العامة". وبالمثل، فإن خارطة الطريق التي وضعتها الحكومة المغربية من أجل نموذج تنموي جديد (٢٠٢١-٢٠٢٥) تظهر وعي الحكومة بضرورة تحسين مشاركة النساء والأقليات المهمشة في المجتمع، كما تهدف إلى "تعزيز حقوقهم بما يتوافق مع المبادئ الدستورية والفقه الديني(٣٥٢)"، باعتبارها التزامات إيجابية يجب تنفيذها عملياً.

العدالة الجندرية في إدارة الموارد: يجب ضمان المشاركة الفعالة واتخاذ القرارات من قبل النساء والأشخاص المتنوعون جندريًا في إدارة الموارد التشاركية والملكية الجماعية أو المشتركة. وغالبًا ما تؤدي العدالة الجندرية في اتخاذ القرارات إلى سياسات أكثر حفاظا للبيئة(٣٥٣) وأكثر نجاعة من حيث تقديم الخدمات العامة(٣٥٤). ومن الضروري أن تكون قرارات إدارة الموارد شاملة وتقاطعية.

---

(٣٤٩) ماريانجيلا فيرونيسي، لاين ألجويد، وماريا إي. هيرنانديز توراليس، "التنمية بقيادة المجتمع وملكية الأراضي الجماعية لتحقيق العدالة البيئية: حالة صندوق ائتمان الأراضي المجتمعية في كاينو مارتين بينا، بورتوريكو"، المجلة الدولية للتنمية الحضرية المستدامة 14، العدد 1 (7 يوليو 2022): 97-388، https://doi.org/10.1080/19463138.2022.2096616.

(٣٥٠) فيليب تاونزلي، "التقييم الريفي السريع، التقييم الريفي التشاركي وتربية الأحياء المائية"، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 1996، https://www.fao.org/4/w2352e/W2352E06.htm.

(٣٥١) ستيفن ر. تايلر، "الإدارة المشتركة للموارد الطبيعية: التعلم المحلي لتخفيف الفقر" (IDRC، 2014)

(٣٥٢) اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، "النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع التقدم والازدهار للجميع" (المملكة المغربية، أبريل 2021) https://www.csmd.ma/documents/Rapport_General.pdf.

(٣٥٣) لينا رامستتر وفابيان هابرساك، "هل تحدث النساء فرقًا؟ تحليل المواقف والإجراءات البيئية لأعضاء البرلمان الأوروبي"، السياسة البيئية 29، العدد 6 (2 ماي 2019): 1063-1084، https://doi.org/10.1080/09644016.2019.1609156.

(٣٥٤) "مشاركة النساء في صنع القرار: لماذا هي مهمة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم فتحه في 25 سبتمبر 2024، https://www.undp.org/ghana/news/womens-participation-decision-making-why-it-matters.

٣. تنمـــية قـدرات المجـتـمعات المحـــلية

برامج التعليم والتدريب: يجب تنفيذ برامج تدريبية تركز على تدبير البيئة وتقنيات الطاقات المتجددة والممارسات الزراعية المستدامة. ويقدم معهد بايرفوت في الهند نموذجًا ناجحًا في مجال تدريب النساء القرويات في هندسة الطاقة الشمسية، مما يمكنهن من توفير الكهرباء في مجتمعاتهن(٣٥٥). ويمكن صياغة برامج مماثلة لتمكين المجتمعات المحلية في مصر والمغرب من المشاركة الفعالة في مشاريع الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، بما يضمن استفادتها المباشرة من هذه المبادرات.

التوعية القانونية والمالية: يبنغي تنفيذ برامج محو الأمية القانونية والمالية في المجتمعات المحلية من أجل تيسير التعامل مع العقود والاتفاقيات ومقترحات الاستثمار. وستمكن هذه البرامج المجتمعات من الدفاع بشكل أفضل عن حقوقها والتفاوض على شروط عادلة مع المستثمرين والجهات الحكومية.

٤. الشفـافية وتفـعيل المحـاسـبة في الاستثـمارات

الأطر التنظـيمية: يتعين إنشاء أطر تنظيمية قوية تشمل تقييمات شاملة للأثر البيئي والاجتماعي (ESIAs) قبل الموافقة على أي استثمار. وكمثال على ذلك، تجدر الإشارة إلى قانون الإدارة البيئية والتنسيق في كينيا، الذي يفرض مشاركة العموم في تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، مما يساعد على ضمان استدامة الاستثمارات على المستوى البيئي مع احترام المسؤولية البيئية(٣٥٦). كما يجب تطبيق مثل هذه اللوائح لضمان إبلاغ جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية، وإشراكهم في عملية صنع القرار.

قوانـين وممـارسـات الإفصـاح العـام: يجب فرض متطلبات الإفصاح العام بشكل صارم على جميع مشاريع الاستثمار، خاصة منها التي تشمل الموارد الطبيعية. ويجب أن تلزم هذه القوانين الشركات والوكالات الحكومية نشر المعلومات المتعلقة بتمويل المشاريع بشكل علني بالإضافة إلى الإفصاح على تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي (ESIAs)، وعمليات التشاور المجتمعي. وستساعد هذه الشفافية في محاسبة أصحاب المصلحة ومنع الممارسات الاستغلالية. وفي هذه الإشارة يجدر التذكير بأهمية سد تدارك النواقص المتعلقة بالتنفيذ(٣٥٧). ويفرض القانون المغربي الإفصاح العام عن تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطط التخفيف في قطاع التعدين، إلا أنه لم يتم الإفصاح عن أي من هذه المعلومات(٣٥٨).

---

(٣٥٥) "كلية بيرفوت الدولية"، كلية بيرفوت، 23 مارس 2017، https://www.barefootcollege.org/.

(٣٥٦) جمهورية كينيا، "قانون الإدارة البيئية والتنسيق"، 8 (1999، تم تعديله في 2012)، https://eregulations.invest.go.ke/media/emca_1.pdf.

(٣٥٧) "الحق في المعلومات - أولوياتنا"، Transparency.org، 18 مارس 2020، https://www.transparency.org/en/our-priorities/right-to-information.

(٣٥٨) "مقدمة، مؤسسة موندراغون"، مؤسسة موندراغون | مؤسسة موندراغون، 14 مايو 2019، https://www.mondragon-corporation.com/en/about-us/.

اللجـان الرقـابيــة المستـقلة: إنشـاء لجان رقابية مستقلة تضم ممثلين عن المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والخبراء. وستقوم هذه اللجان بمراقبة تنفيذ المشاريع لضمان الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير المساواة الجندرية وتقديم تقارير منتظمة للعموم وللهيئات الحكومية.

٥. نمـاذج اقتصـادية تحـترم القيـم والتـاريخ والتقـاليد المحـلية

اعتـماد النمـاذج التقـليـدية: يجب اعتماد النماذج الاقتصادية والحكومية التقليدية، مثل المجلس (مجالس الشورى التقليدية) والتعاونيات. وتجدر الإشارة إلى مثال مؤسسة موندراغون التعاونية في إسبانيا، التي تعمل وفق مبادئ الملكية الجماعية واتخاذ القرارات الديمقراطية، مما يوفر بديلاً قابلاً للتطبيق للنماذج الرأسمالية التقليدية(٣٥٩). علاوة على ذلك، تقدم جمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص (SEWA) في الهند مثالاً مهما على نموذج اقتصادي نسوي يعزز النمو العادل من خلال تمكين النساء عبر الهياكل التعاونية، مما يضمن ولوجهن للموارد ويضمن مشاركتهن في اتخاذ القرار(٣٦٠). ويمكن تبني نماذج مماثلة في مصر والمغرب لتعزيز التنمية التي يقودها المجتمع والتي تحترم التقاليد المحلية وتضمن التوزيع العادل للموارد.

على المسـتوى الدولـي

١. إصـلاح الهيكـلة المـالية الدولـية

على المستوى الدولي، هناك حاجة إلى تحول في الهيكل المالي العالمي لمعالجة اختلالات القوة غير المتكافئة لتمكين انتقال عادل عالميًا. ويتضمن ذلك إلغاء الديون والرسوم غير العادلة وتخفيض أسعار الفائدة على القروض ووقف تمويل الوقود الأحفور وفرض ضرائب كربونية على الصناعات الملوثة لتمويل العمل المناخي التحويلي و سن ضرائب تصاعدية وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي(٣٦١).

وكما دعت منظمات المجتمع المدني في تقرير(٣٦٢) مشترك، تعتبر هذه الإجراءات ضرورية، لضمان عدم وقوع الدول المثقلة بالديون في نماذج اقتصادية تعتمد على التصدير، وإجبارها على التضحية بالاحتياجات الأساسية (الصحة، التعليم، تدابير التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، إلخ) لسداد الدائنين.

---

(٣٥٩) "مقدمة، مؤسسة موندراغون"، مؤسسة موندراغون | مؤسسة موندراغون، 14 ماي 2019، https://www.mondragon-corporation.com/en/about-us/.

(٣٦٠) "جمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص"، تم فتحه في 5 سبتمبر 2024، http://www.sewa.org/.

(٣٦١) برونوين تاكروشيرين طلعت، "في COP28، حان الوقت لتحويل الهيكل المالي العالمي"، حركة النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل العدالة الاقتصادية والتنموية والبيئية (مدونة)، 4 ديسمبر 2023، الرابط.

(٣٦٢) مجموعة العمل العالمية للديون والمناخ، "مطالب الديون وتفنيد المشتتات للعمل المناخي"، يونيو 2024، الرابط: https://debtjustice.org.uk/wp-content/uploads/2024/05/Debt-demands-for-climate-action_June-24.pdf

٢. إصـلاحـــات في التجـاريــة الدوليــة واتفاقــات القــروض

تفكيك الأطر الاقتصادية الاستعمارية الجديدة: من الضروري إدخال إصلاحات في الاتفاقيات التجارية والقروض الدولية التي تفكك الهياكل الاقتصادية الاستعمارية الجديدة، منها إلغاء الصفقات التجارية النيوليبرالية الضارة وإعادة التفاوض بشأن أنواع أخرى من الاتفاقيات مثل اتفاقية الشراكة في مجال الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب من أجل إعطاء الأولوية لاحتياجات وحقوق المجتمعات المحلية على الأرباح الخارجية. كما أنه ينبغي إعادة النظر في اتفاقيات القروض وسياسات التقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالنظر إلى تسبب هذه السياسات في فشل هذه المؤسسات في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، مما يكرس النماذج الاستعمارية الجديدة ويثقل دول الجنوب بالديون، التي تقوض قدرة الدول الضعيفة على الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ويؤثر على الفئات الاجتماعية الضعيفة، مما يزيد من تفاقم عدم المساواة ويقوض الإنفاق العام على سياسات الحماية الاجتماعية.

٣. إصـلاح النظـام الضـــريبي الدولــي

اتفاقية الأمم المتحدة للتعاون الدولي في مجال الضرائب: على مدى العقود الماضية، كانت القواعد الضريبية العالمية تُدار من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، التي شكل إطارها أساسًا للعديد من المعاهدات الثنائية والقوانين المحلية. إلا أنه تم استغلال هذه الاتفاقة لخدمة المصالح الخاصة لأعضائها، ومنهم دول تعتبر ملاذات ضريبية.وتتسبب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تصوت ضد الاتفاقية في حوالي ٧٥٪ من خسائر الإيرادات بسبب إساءة استخدام الضرائب. ومن شأن التفاوض على اتفاقية جديدة للتعاون الدولي في مجال الضرائب تحت مظلة الأمم المتحدة - حيث تصوت الدول على قدم المساواة، على عكس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – ضمان مساحة للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في صنع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالمعايير الضريبية الدولية. ومع ذلك، فإنه يتعين على الدول الأوروبية أيضًا تتحلى بالشفافية والقيادة من أجل التفاوض بحسن نية ودون عرقلة الالتزامات التقدمية التي تهدف إلى المساهمة في معالجة القضايا العابرة للحدود مثل إساءة استخدام الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة.

٤. إنهـــاء الممـــارسات الاستـــعماريــة الجــديــدة والأنشـــطة الاقتـــصـــادية الاستخـــراجـــيـة

هناك حاجة إلى إنهاء النموذج الاستخراجي الاستعماري الجديد وممارسات الشمال العالمي الاستعمارية الجديدة كما يجب على دول الشمال العالمي إنهاء تهميشها المتعمد للجنوب العالمي وترك شعوبه يحددون مستقبلهم بأنفسهم. كما يجب على الشمال العالمي أن تتوقف عن تمويل الاستثمارات الاستخراجية في سعيها نحو مزيد من النمو والربح، وبدلاً من ذلك عليها التحول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبناء علاقات اقتصادية قائمة على التضامن مع الدول الأخرى، وخاصة دول الجنوب العالمي.

٥. ضمان انتقال طاقي عادل نحو الطاقات المتجددة

بناء على ما سبق يتضح، أن هناك مسؤولية عالمية لضمان انتقال عادل للجميع من الوقود الأحفوري إلى الاعتماد الكامل على مصادر الطاقة المتجددة. ويجب أن يكون هذا الانتقال عادلًا من حيث النوع الاجتماعي ويأخذ في الاعتبار السياق التاريخي. ونظرًا لأن الشمال العالمي مسؤول تاريخيًا عن تغير المناخ ويصدر ٩٢٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالميًا(٣٦٣)، فإنه يتحمل مسؤولية تمويل انتقال الجنوب العالمي بطريقة عادلة ومنصفة تعود بالنفع على مجتمعاته المحلية. ويجب أن يكون هذا التمويل على شكل تمويل مناخي غير مشروط لا يضيف إلى أعباء ديون على عاتق الجنوب العالمي. فالانتقال العادل هو الذي يعطي الأولوية للاحتياجات الوطنية ودون الوطنية، بما في ذلك الوصول إلى الطاقة وحقوق الاجتماعية والاقتصادية/البيئية في المجتمعات المنتجة. ويمكن تحقيق ذلك بالتوازي مع المساهمة في الانتقال العالمي للطاقة وجهود إزالة الكربون، بما في ذلك زيادة إنتاج الطاقة المتجددة. ومن منظور العدالة العالمية، لا ينبغي أن تتحمل دول الجنوب العالمي الأقل مساهمة في التلوث والأكثر تضررا من تغير المناخ، من تكلفة هذا الانتقال. لذلك، فإن التمويل المناخي العادل الوحيد هو الذي لا يزيد من تقييد هذه الدول بالديون أو يعطي الأولوية لمصالح المستثمرين الأجانب.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه بدون الضمانات وآليات المساءلة المناسبة (تكريس وتنفيذ عمليات الحوكمة التشاركية، واشتراط تطوير ونشر تقييمات الأثر البيئي/الاجتماعي وخطط التخفيف)، يمكن لأي آلية تمويل تكريس انتقال غير عادل على المستوى المحلي.

٦. الإدارة المجتمعية للاستثمار الأجنبي

تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي: يجب أن تلتزم الشركات الأوروبية وجميع الشركات الأجنبية التي تستثمر في الجنوب العالمي بإجراء تقييمات شاملة للأثر البيئي والاجتماعي بشكل يتجاوز المتطلبات القانونية الدنيا. كمثال على ذلك تقدم مبادئ الاستواء إطارا لإدارة المخاطر تتبناه المؤسسات المالية لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في المشاريع. ومع ذلك، فإن هذا الإطار لا يفي بالغرض. لذا، يجب أن يتم وضع إطار مماثل من قبل الدول والمجتمعات الأكثر تضررا من سياسات المؤسسات المالية، بشكل موجه نحو تحقيق احتياجاتهم ومطالبهم. ويجب تطوير هذا الإطار من خلال عملية مجتمعية تشاركية وضمان تمثيل متنوع وهادف. كما يجب أن يتضمن الإفصاح الإلزامي عن تأثيرات النوع الاجتماعي والمشاورات المجتمعية التي تمكن المجتمعات المحلية من اتخاذ قرارها بقبول أو رفض المشاريع، إلى جانب المشاركة في مراقبة التنفيذ حيث يمكن للمجتمعات المحلية إيقاف المشاريع في أي وقت بعد عقد اجتماعات ، بما يضمن أن تأخذ التنمية المحلية الأولوية في الاستثمارات عوض استخراج الموارد.

---

(٣٦٣) جيسون هيكل، "تحديد المسؤولية الوطنية عن انهيار المناخ "، ذا لانسيت بلانيتاري هيلث 4، العدد 9 (1 سبتمبر 2020): e399–404، الرابط 30196-0. https://doi.org/10.1016/S2542-5196(20)30196-0.

٧. الدعـم الدولـي للاقتـصادات القـائـمة على الكـفاية

نقـل التكـنولوجـيا والمساعـدات الماليـة: ينبغي زيادة الدعم الدولي للدول النامية في طور الانتقال إلى اقتصادات قائمة على الكفاية. على سبيل المثال، يجب أن يوفر صندوق المناخ الأخضر (GCF) الموارد المالية للدول النامية لمساعدتها على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وهو من الناحية النظرية أمر محبذ(٣٦٤). ومع ذلك، فقد تم التعهد بمليارات الدولارات التي لم يتم تسليمها بعد. ويجب أن تكون مثل هذه المبادرات ملزمة ومتابعة من طرف المساهمين. ويمكن توجيه هذا الدعم نحو المشاريع التي تعزز الاقتصادات المحلية القائمة على الكفاية، مما يضمن سير الدول النامية على نهج التنمية المستدامة دون الاعتماد على الصناعات الاستخراجية.

٨. تمـويـل المنـاخ ودفـع الديـون المناخـية والتعـويـضات

الديـون المناخـية والتعـويـضات: يجب الترافع من أجل الاعتراف بالديون المناخية التي ينبغي على الدول المتقدمة سدادها لصالح الجنوب العالمي. ويمكن أن يشمل ذلك تعبئة الموارد لمبادرات التمويل المناخي غير القابلة للاسترداد التي تدعم جهود التكيف والتخفيف في المناطق الهشة. وكمثال على ذلك، دعى تحالف العدالة المناخية إلى تقديم تعويضات مناخية، في تأكيد منه على الحاجة إلى تعويض المجتمعات المتضررة في الجنوب العالمي والتي ساهمت بأقل قدر في تغير المناخ فيما تعاني من أسوأ تداعياته(٣٦٥). ويمكن الحديث كذلك عن معالجة أزمتي المناخ والديون بطريقة شاملة، مع اتخاذ تدابير تهدف إلى حل كلتا القضيتين المترابطتين. وعلى سبيل المثال، تهدف المقترحات السياسية الرامية إلى إلغاء ديون الدول ذات السيادة في الجنوب العالمي إلى توسيع المساحة المالية المحلية لمواجهة التحديات التي تفرضها أزمة المناخ، خاصة تكاليف إعادة الإعمار بعد الأحداث الجوية المتطرفة.

وتهدف هذه التوصيات السياسية إلى معالجة التحديات المحلية والدولية، وتعزيز التنمية المستدامة والعادلة التي يقودها المجتمع في مصر والمغرب. ومن خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات، يمكن الابتعاد عن الممارسات الاستعمارية الجديدة والمضي قدما نحو مستقبل أكثر عدلاً واستدامة.

---

(٣٦٤) "الصفحة الرئيسية"، صندوق المناخ الأخضر، تم الوصول إليها في 5 سبتمبر 2024، https://www.greenclimate.fund/home.
(٣٦٥) "الانتقال العادل"، تحالف العدالة المناخية، 16 مايو 2018، https://climatejusticealliance.org/just-transition/.

٧.
خـــاتـــمة

أوضح التقرير بشكل شامل الحاجة الملحة للانتقال الجذري من النماذج الاقتصادية الاستخراجية إلى اقتصادي نسوي عادل. ومن خلال تحليل مفصل للاستثمارات الأوروبية في مصر والمغرب، تم تسليط الضوء على استمرار الممارسات الاستخراجية الحالية في تعزيز الديناميات الاستعمارية الجديدة، مما يفاقم من التدهور البيئي ويعمق من عدم المساواة الاجتماعية. وغالبًا ما تعطي هذه الاستثمارات الأولوية للأرباح على حساب الناس والبيئة، مما يؤدي إلى تداعيات سلبية على المجتمعات المحلية والنظم البيئية.

وعلى النقيض من ذلك، تبين من دراسات للنماذج التشاركية التي يملكها المجتمع بأنها تقدم بدائل واعدة، حيث توضح مشاريع الطاقة المتجددة الموجهة لتلبية حاجيات المجتمع وممارسات إدارة الموارد المبتكرة فعالية دمج المعرفة المحلية مع التوزيع العادل للفوائد. ولا تعالج هذه النماذج الاحتياجات الآنية للطاقة والموارد فحسب، بل تعزز أيضًا من الاستدامة طويلة الأمد ومن التماسك الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، يتظهر تعاونية الطاقة الشمسية "قوة الشعب" كيف يمكن للملكية الجماعية أن ترسخ الديمقراطية في الوصول إلى الطاقة المتجددة، بينما تعطي ممارسات إدارة الموارد المحلية في دول مثل قيرغيزستان وغانا مثالا على فوائد دمج المعرفة التقليدية في أطر الحوكمة الحديثة.

ومن الضروري الانتقال إلى نماذج اقتصادية نسوية وعادلة ومستدامة من خلال إعادة النظر في أولويات التنمية بالتركيز على العدالة والاستدامة وتمكين المجتمع والتخلي عن الممارسات الاستخراجية.وقدم أطر مثل فلسفة اقتصاد الكفاية في تايلاند و"البوين فيفير" في الإكوادور وبوليفيا رؤى قيمة حول موافقة الأنشطة الاقتصادية مع مبادئ التوازن البيئي والعدالة الاجتماعية. وتؤكد هذه المقاربات على أهمية تحقيق الاعتدال والاكتفاء الذاتي المحلي واحترام المعرفة التقليدية، بما يوفر خارطة طريق لإرساء اقتصادات أكثر مرونة وعدالة.

ولتحقيق هذا التحول الجذري، على صناع القرار اتخاذ إجراءات حاسمة على المستويين الوطني والدولي. وطنيا، يجب تنفيذ سياسات تشجع على الملكية المجتمعية والحوكمة التشاركية والممارسات المستدامة. ويشمل ذلك تعزيز البيئات المشجعة على ازدهار المعرفة التقليدية والابتكارات المحلية وتساهم في تحقيق الأهداف التنموية الأوسع. وعلى الصعيد الدولي، هناك حاجة ملحة لإصلاح اتفاقيات التجارة والاستثمار لضمان دعمها للعدالة الاجتماعية والبيئية. يتطلب ذلك مراجعة السياسات للتخفيف من الآثار السلبية للاستثمارات الاستخراجية وإعطاء الأولوية لدعم المشاريع الشعبية التي تجسد المبادئ الاقتصادية النسوية والعادلة.

علاوة على ذلك، يجب على صانعي السياسات الانخراط مع المجتمعات المحلية ودعمها في تصميم وتنفيذ هذه التغييرات. فمن خلال تعزيز النمو العادل والحفاظ على البيئة والاستثمار في المبادرات التي تعكس احتياجات وقيم المجتمع، يمكن لصانعي السياسات المساهمة في إرساء أسس اقتصاد عالمي أكثر إدماجا واستدامة. ويعالج هذا النهج التحديات الآنية ويضع لبنة من لبنات االمرونة الاجتماعية والبيئية على المدى الطويل.

في الختام، يمثل الانتقال من النماذج الاستخراجية إلى إطار اقتصادي نسوي عادل خطوة حاسمة نحو تحقيق انتقال عالمي عادل ومستدام. فمن خلال تبني النماذج المتمحورة على المجتمع ودمج مبادئ العدالة والاستدامة والعدالة الاجتماعية، يمكن التأسيس لنظام اقتصادي يحترم كل من الناس والكوكب. وتقدم التوصيات الواردة في هذا التقرير نهجا شاملاً للمضي قدمًا، من خلال تظافر الجهود بين صانعي السياسات والمجتمعات والجهات الدولية الفاعلة، بهدف ضمان انتقال عادل وإرساء اقتصاد عالمي أكثر استدامة وعدالة.